

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤١٤

الخميس، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد أمون - تانوه/السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد ما جاو شو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

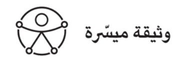
دور الدول والهيئات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة (S/2018/1064)

1841577 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

دور الدول والهيئات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة (S/2018/1064)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، الذي يشرفنا مرة أخرى اليوم بحضوره، وبالوزراء والممثلين الآخرين الموجودين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان والأرجنتين وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وأيرلندا وإيطاليا وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبنغلاديش وتركيا والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجورجيا ورواندا ورومانيا وسلوفاكيا وسنغافورة والسنغال والسودان وغانا وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفييت نام وكندا وكوبا وكولومبيا وكينيا ولبنان وليختنشتاين ومالي ومصر والمغرب وناميبيا والنرويج ونيجيريا واليابان.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين: سعادة السيد موسى فقيه محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وسعادة السيد جان - كلود كاسي برو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة نرجس سعيدان، المراقبة الدائمة عن المنظمة الدولية للفرانكفونية؛ والسيد سيرج كريستيان، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بالنيابة للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1064، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (*تكلم بالفرنسية*): عقب المناقشة المعقودة أمس (انظر S/PV.8413)، أود مرة أخرى أن أشكر وفد كوت ديفوار على اقتراح عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور الدول والترتيبات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات.

(تكلم بالإنكليزية)

إن العالم يواجه تهديدات معقدة ومتعددة الأبعاد ومترابطة ولا يمكن التنبؤ بها. وعدد البلدان التي تعاني من النزاع العنيف هو الأعلى منذ ٣٠ عاما. وقد زاد عدد النزاعات منخفضة الحدة بنسبة ٦٠ في المائة على مدار السنوات العشر الماضية. ونحن نتحمل مسؤولية العمل بطريقة جماعية وليست منعزلة.

ومنذ أن توليت المنصب، أعطيت الأولوية للوقاية بجميع أنواعها، من النزاعات إلى الكوارث الطبيعية والأوبئة، مرورا بالأخطار التي يمكن التنبؤ بها والتي تمثلها التكنولوجيات الجديدة.

وهناك صلات معقدة بين تلك التهديدات، وهو ما ينطوي على إمكانية أن يعزز ويضخم أحدها الآخر، ومن ثم ينبغي عدم النظر إليها بمعزل عن بعضها بعضا. ولذلك، دعوت جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة إلى التركيز على الوقاية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، وعلى سبيل الأولوية بالنسبة لنا، منع نشوب النزاعات. فنحن نقوم في الغالب بإدارة الأزمات والنزاعات، في حين ينبغي أن نبذل جهدا أكبر بكثير لمنع حدوثها في المقام الأول. وبدلا من إطلاق عمليات المعونة الإنسانية من أجل إنقاذ الأرواح، ينبغي لنا أن نستثمر في الحد من الحاجة إلى المعونة.

وبالنسبة لنا، فإن الوقاية هدف في حد ذاتها. وينبغي ألا يُنظر إليها مطلقا على أنها أداة لأي جدول أعمال سياسي آخر. وأولا وقبل كل شيء، فإن الوقاية تنقذ الأرواح وتحمي الناس من الأذى. ولكن الوقاية لها مغزى اقتصادي أيضا. وقد خلصت الدارسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، المنشورة مؤخرا تحت عنوان ”مسارات لتحقيق السلام: نهج شاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“، إلى أن الوقاية يمكن أن تمنع خسائر تقدر بنحو ٣٤ بليون دولار في البلدان التي تتجنب الحرب. وتتعاظم هذه الفوائد على مر الزمن، لتصل إلى أكثر من ١٤٠ بليون دولار بعد ١٥ عاما. ونحن نعمل لتحسين قدراتنا ويشمل ذلك زيادة استخدامي للمساعي الحميدة، بما في ذلك من خلال الممثلين والمبعوثين الخاصين لي، والاستثمار في الوساطة وتعزيز إسهام حفظ السلام وبناء السلام في الوقاية. وتأييد ١٥١ من الدول الأعضاء لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام مؤشر قوي على الدعم للدور الرئيسي الذي يضطلع به حفظة السلام التابعون لنا في منع تفاقم النزاعات وفي تقديم دعم استباقي للسلام.

وعلاوة على ركيزة السلام والأمن، تتصدى منظومة الأمم المتحدة بأكملها للأسباب الجذرية التي يمكن أن تجعل المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل عرضة للعنف والنزاع، والتي غالبا ما تكمن في التنافس من أجل السيطرة على السلطة والموارد، وعدم المساواة والاستبعاد، وعدم تلبية التطلعات، وتهميش النساء والشباب والأقليات، وسوء الإدارة واستغلال الانقسامات العرقية والدينية. كما أن هذه الأسباب مترابطة وهي تتفاقم بفعل تغير المناخ والهجرة والجرائم العابرة للحدود الوطنية والإرهاب العالمي.

وثمة دور لكل ما نقوم به لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية إلى المساواة بين الجنسين وحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ، في منع نشوب النزاعات. إن التنمية المستدامة غاية في حد ذاتها، ويجب النظر إليها على هذا النحو. ولكنها أيضا إحدى أكثر الأدوات فعالية في مجال الوقاية. فتحقيق أهداف التنمية المستدامة سيسهم إسهاما كبيرا في التصدي للأسباب الجذرية وفي بناء السلام الدائم.

وبينما تراجعت النزاعات بين الدول، تتزايد النزاعات الداخلية، متسببة في معظم الاحتياجات الإنسانية وفي حالات النزوح في جميع أنحاء العالم. ويثري التنوع المجتمعات القوية والقادرة على الصمود، ولا يهددها. ولكن هذه المجتمعات لا تُبنى بالصدفة. وبينما تصبح المجتمعات متعددة الأعراق والأديان بقدر أكبر، فإن الاستثمارات الثقافية والاقتصادية أمر شديد الأهمية. ويجب أن يشعر كل عضو وكل جماعة بأنهما موضع تقدير.

وعلينا أيضا أن نستثمر في تعليم وتدريب الشباب بما يتيح لهم الأمل ويفتح لهم آفاق المستقبل. ويجب تمكين الشابات والشبان من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. وهذا الهدف حيوي في حد ذاته، ولكنه أيضا ضروري لمواجهة مخاطر الاغتراب والقابلية للتأثر بالخطاب المتطرف، بل والتجنيد. وعلى نفس المنوال، يجب أن نستثمر في مساعدة البلدان والمجتمعات الخارجة من النزاع. فالعدالة والحقيقة والمصالحة ضرورية لالتئام

جراح المجتمعات وتجاوزها للحرب. وتعمل الأمم المتحدة لدعم هذه الجهود في العديد من البلدان والمناطق في العالم. والدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جهات شريكة أساسية لنا في كل تلك الجهود، ونحن نعمل معا في جو من الاحترام والثقة.

وتبين علاقتنا مع الاتحاد الأفريقي الطريق إلى الأمام، من خلال أطرنا لتعزيز الشراكة من أجل السلام والأمن وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويسرني أن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي حاضر هنا لمناقشة هذه المسألة الهامة معنا اليوم.

ويبين الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بصيرة وعبقرية أولئك الذين صاغوا وثيقتنا التأسيسية. ففي ذلك الوقت، لم يكن هناك وجود تقريبا للمنظمات الإقليمية. وبعد ٧٠ عاما، أصبحت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جزءا لا يتجزأ من النظام العالمي القائم على القواعد. بل إن الفصل الثامن يتوخى تعاوننا في عمليات مشتركة لحفظ السلام. وتتميز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بقربها المكاني وخبرتها ومعرفتها بالديناميات المحلية، وتتحلى بالمرونة ولديها علاقات تمكنها من العمل بمزيد من السرعة والفعالية عندما تتدهور الأوضاع.

ففي غامبيا قبل عامين، ساعد العمل المشترك والمنسق بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والبلدان المجاورة في الحيلولة دون نشوب أزمة سياسية وفي دعم عملية انتقال سياسي سلمي وديمقراطي. وفي مدغشقر، عملت الأمم المتحدة بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية لتيسير الحوار، الأمر الذي أسهم في إجراء الانتخابات الرئاسية بصورة سلمية في الشهر الماضي. ونأمل أن يستمر هذا التعاون في المستقبل القريب. وعندما اندلعت أزمتا مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هما أول من نشر قوات وبذل جهود وساطة. وتولى الاتحاد الأفريقي قيادة تلك العمليات، التي أصبحت لاحقا عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وفي وسط آسيا، يدعم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا الحوار الإقليمي بشأن إدارة المياه العابرة للحدود وتعزيز دبلوماسية المياه، وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية والصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال. وفي أعقاب الانتخابات المطعون فيها في هندوراس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، واصلت الأمم المتحدة اتصالاتها الوثيقة مع منظمة الدول الأمريكية من أجل تخفيف حدة التوترات وتيسير الحوار. وينبغي، بل ويجب، تكرار تلك الجهود في أماكن أخرى.

(تكلم بالفرنسية)

وكان ذلك موضوع الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الذي نظمته في حزيران/يونيه مع قادة مختلف المنظمات، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، للنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز تعاوننا من خلال التركيز بشكل خاص على الوقاية. وأعتزم مواصلة ذلك الحوار وتكثيف تعاوننا بغية المساهمة بخبرتنا ودعمنا في بناء مجتمعات مستقرة وقادرة على التكيف. وأعتزم أيضا الاستفادة من نجاح الأطر التي اعتمدتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك من آليات التنسيق في المناطق الأخرى من العالم. والإصلاحات التي قمت بها ستساعد في تحسين اتساق الجهود التي نبذلها. وعلى وجه الخصوص، يتعين علينا مساعدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتتمكن من تحسين توقعها للأزمات ومن اتخاذ تدابير وقائية في وقت مبكر. ونظام الإنذار والاستجابة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هو مثال بالغ الدلالة في هذا الصدد.

لا يمكن لأي دولة أو منظمة التغلب بمفردها على التحديات الراهنة، سواء كانت تتعلق بتغير المناخ أو عدم المساواة.

لذلك، أخشى أن تؤدي الاتجاهات السياسية الحالية، والتشاؤم السائد، وانعدام الثقة إلى تقويض تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. وأحث قادة العالم على تجديد التزامهم بتعددية الإطراف الجامعة والقائمة على ميثاق الأمم المتحدة، وعلى مبدأي التكامل والتبعية. كما أحثهم على استخدام خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة كخطة عمل عالمية. ويجب تحويل الرغبة في التعاون والعمل بسرعة إلى نتائج حقيقية وملموسة. ويجب أن يكون تعزيز الوقاية والمرونة في صميم جهودنا الجماعية.

وأعتقد أن لدينا المعرفة والموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ونفتقر إلى الشجاعة والإرادة السياسية فقط. ويجب علينا إشراك الجميع في بناء مجتمعات مستقرة وقادرة على الصمود، والعمل مع أفرقة الإدارة، وضمان المشاركة الكاملة للمرأة وتسخير طاقات الشباب وإبداعهم. إن منع نشوب النزاعات مسؤولية نتشاطرها جميعا. وتقوم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور رئيسي في تنفيذ استراتيجية عالمية متعددة الأبعاد يمكنها مواجهة التحديات المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأود أن أؤكد من جديد أن رئيس كوت ديفوار يشكره على إسهامه في مناقشة الأمس.

أعطي الكلمة الآن للسيد فقي محمد.

السيد فقي محمد (*تكلم بالفرنسية*): تجري مناقشة اليوم بشأن منع نشوب النزاعات في وقت يواجه فيه النظام الدولي سلسلة من التهديدات الخطيرة والمتنوعة. وسواء كانت تلك التهديدات مرتبطة بتغير المناخ، أو الهجرة، أو تنامي العنصرية وكره الأجانب، أو الجريمة عبر الوطنية، أو الإرهاب، فإن هذه التهديدات تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الحالية ويمكن أن تحول التوتر الكامن إلى نزاعات مفتوحة.

تتناول مناقشة اليوم مسألة حساسة للغاية بالنسبة لأفريقيا، وكذلك بالنسبة لبقية العالم، لأنه صحيح أن التحديات المذكورة تتجاوز الحدود والقارات. إن مناقشة اليوم مهمة أيضا بالنسبة لمجلس الأمن، الذي لا يمكن زيادة مصداقيته وشرعيته إلا إذا تمكن من التصدي للأزمات الدولية بفعالية. وأثني على كوت ديفوار لعقدها مناقشة بشأن هذه المسألة. إن الالتزام بإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، وهو أحد المشاريع الرئيسية في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، لا يستلزم تسوية النزاعات الحالية فحسب؛ ولكن أيضا بناء السلام حيث جرى بالفعل تحقيقه، ومنع حدوث أزمات جديدة، لا سيما في أفريقيا.

وتشكل الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مستدامة في مجال منع نشوب النزاعات في الواقع، إحدى القضايا التي تحظى بأكبر توافق في الآراء داخل المجتمع الدولي. وفي كثير من الأحيان، يوجد مثل هذا التوافق نظريا أكثر منه في الممارسة. وهناك العديد من التحديات التي يواجهها العمل الوقائي الفعال. وفي رأيي، يبرز تحديان في أغلب الأحيان. الأول مرتبط بممانعة الدول التي تعتبر أي تدخل مبكر تهديدا لسيادتها. والثاني يكمن في ثقافة الاستعجال، التي ينتهي بها المطاف إلى تشويه العمل الدولي في عدة مجالات.

وقد أدى الوعي بتلك الحالة إلى صياغة البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي جعل الوقاية إحدى الأولويات العليا للاتحاد الأفريقي. ومنذ اعتماد البروتوكول، عزز الاتحاد الأفريقي بقدر كبير قدرته على منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها. وليس هناك توضيح أفضل لذلك التطور المشجع من التقدم المحرز في نشر عمليات حفظ السلام الأفريقية. وخلال السنوات الأخيرة، أظهرت التجربة بوضوح أن هذه العمليات هي أدوات مفيدة لكبح العنف ومنع تصعيده. وهي جزء من مجموعة الأدوات في منطقة الاتحاد الأفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية.

لقد كانت مسألة تمويل مثل هذه العمليات مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن لأكثر من عقد من الزمان. ويسعدنا أن نلاحظ أنه طوال هذا الوقت، أصبح المجتمع الدولي أكثر وعيا. ويقر الجميع بحقيقة أن الآليات الدولية للاستجابة للأزمات لا تتناسب مع تحديات اليوم. والأسباب وراء هذه الحالة معروفة وذات صلة بطبيعة النزاعات، التي تكون في الغالب داخل الدول وليس بين الدول، والعدد الكبير من الأطراف الفاعلة المعنية، والعنف الشديد، وآفة الإرهاب والجريمة المنظمة. وتلك هي العوامل العديدة التي هزت أسس عمليات حفظ السلام ذاتها، بما في ذلك ظروف انتشارها. لقد أصبح الوضع على الأرض معقدًا لدرجة أن الانتظار لاستعادة السلام وبنائه والحفاظ عليه بالكامل يعني غالبًا عدم القدرة على مساعدة الأشخاص الذين يواجهون خطرا محدقا.

إن هذا هو السياق الذي تطور فيه تقسيم العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. لقد أثبت الاتحاد الأفريقي أنه يستطيع التدخل بسرعة في البيئات المعقدة لكبح جماح العنف، وتيسير إحلال السلام وتهيئة الظروف للحفاظ عليه. لقد تطورت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للسماح بإجراء مفاوضات ابتكارية، بشأن التحديات الأمنية الحالية. إن العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتحولات التي تشهدها مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى من البعثات الأفريقية إلى بعثات الأمم المتحدة، والدعم الكبير الذي تقدمه الأمم المتحدة لبعثتنا في الصومال، هي أمثلة ساطعة في هذا الصدد. وينبغي أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت الحالة في البلدان المعنية كانت ستظهر لو اختار المجتمع الدولي فقط ممارسات تقليدية، والمحافظة بدلاً من الابتكار، الذي تتطلبه الظروف.

والأمر متروك لنا للذهاب إلى أبعد من ذلك. ولا تشكل هذه الخطوات الإضافية تقدما نحو المجهول. بل تشكل امتدادا لما شهدناه بالفعل، والدروس المستفادة من الدعم المتعدد الجوانب، الذي قدمته الأمم المتحدة والقرارات التي اعتمدت بالفعل بشأن هذه المسألة. ومن المهم اتباع نهج اعتماد قرار بشأن التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به لعمليات السلام الأفريقية، الذي كرره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه قبل ثلاثة أيام. ويجب أن أؤكد أن هذه العمليات ممكنة فقط بموافقة مجلس الأمن. ويجب أن يُسمح لمجلس الأمن بأن يضطلع بشكل أكثر فعالية بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وذلك باستخدام جميع الموارد التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، يجب تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال ضمان توزيع أفضل للعبء المالي الناجم عن تعزيز السلام.

وقد اتخذنا على مر السنين، العديد من المبادرات على وجه التحديد لتحمل نصيبنا من المسؤولية في هذا المجال. ووافق القادة الأفارقة على تمويل ما يصل إلى ٢٥ في المائة من جدول أعمال السلام والأمن في القارة. لقد قمنا بتنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. وتم بالفعل جمع أكثر من ٨٠ مليون دولار وإنشاء مجلس أمناء له.

لقد اتخذنا خطوات ملموسة لضمان قدر أكبر من المساءلة واحترام حقوق الإنسان في إدارة عملياتنا. ومن المسلم به أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية، لكن الأسس لقرار في مجلس الأمن قد أرسيت بالفعل.

يجب أن يجد تصميم أفريقيا المتجدد على الاضطلاع بدور أكبر في تعزيز السلم والأمن الدوليين الدعم في قاعة المجلس هذه. الآن ليس وقت التردد فيما يتعلق بقارتنا، ناهيك عنه في وقت لاحق. إن مشروع القرار المتعلق بأفريقيا الذي اقترحه الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن يحدد إطارا لا يحكم مسبقا بأي حال على قرارات المجلس اللاحقة على أساس كل حالة على حدة وليس له أي تأثير مالي في هذه المرحلة. بل إنه

يحافظ على سلطة مجلس الأمن. بل وأقول إنه يعزز تلك السلطة لأنه يمنحه سيطرة أكثر فعالية على سير العمليات الأفريقية التي تدعمها الأمم المتحدة جزئيا. إننا ندعو إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النصوص على أن يكون مفهوما أن هذا النص يجب ألا يفرغها من مضمونها. وأود أن أنوه بالعمل الممتاز الذي قام به الأعضاء الأفارقة الثلاثة في هذا الصدد. إن جهودهم وجهها نهج تشاوري حقيقي.

واليوم نحن نقف عند مفترق طرق. يجب أن نغتنم الفرصة للتصدي بشكل أفضل لتحديات السلام والأمن. هذا هو ما تتوقعه قارتنا، كما يتوقعه العديد من الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي – وأنا على ثقة من ذلك. في بيئة دولية لا يمكن التنبؤ بها حيث تصبح التهديدات أكثر خطورة وتعقيدًا كل يوم، لا يمكننا تبني موقف الانتظار والترقب. عاجلاً أم آجلاً سندفع ثمناً باهظاً لمثل هذا الموقف.

لقد جئت إلى مجلس الأمن للتعبير عن إيمان أفريقيا المتجدد بالأمم المتحدة وأملها في قدرتها على مواجهة تحديات اليوم. لقد جئت لأقول إن الاتحاد الأفريقي مصمم على الاضطلاع بدوره الحق في المسعى الجماعي لتعزيز منظمتنا المشتركة وجعلها أكثر فعالية في تعزيز السلام والأمن. لقد أتيت للإقرار بالحاجة إلى العمل مع شعور قوي بالإلحاح صوب إقامة هيكل دولي للسلام والأمن يتماشى مع التهديدات الناشئة اليوم وغدا. نأمل أن نخرج من هذه المناقشة بإيمان وأمل أقوى من ذي قبل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد فقي محمد على إحاطته وعلى تشريف كوت ديفوار بحضوره مرة أخرى في هذه المناقشة الثانية.

أعطي الكلمة الآن للسيد برو.

السيد برو (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن مؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أود في بداية إحاطتي أن أعرب عن التعازيّ لحكومة الولايات المتحدة وشعبها في وفاة السيد جورج هيربرت ووكر بوش، الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة للمشاركة في هذه الجلسة الهامة، التي تتماشى مع الجلسة الرفيعة المستوى التي ترأسها أمس فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وكان موضوعها هو التعمير بعد انتهاء النزاع، والسلام والأمن والاستقرار (انظر S/PV.8413). قدمت جميع بيانات الأمس دليلا وافيا على العلاقة السببية المتبادلة بين التنمية الاقتصادية المستدامة والسلام والأمن. ويمنحنا موضوع اليوم الفرصة للتفكير مليا بشأن جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام والأمن. أود أن أبدي ثلاث ملاحظات تلخص عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن هذه المسألة الرئيسية.

تتعلق الملاحظة الأولى بالآلية الداخلية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. فالحروب الأهلية في المنطقة، ولا سيما تلك في ليبريا وسيراليون ونتائجها – زعزعة الأمن وتدمير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان – أدت بشكل خاص إلى اعتماد الصيغة المنقّحة لمعاهدة الجماعة في عام ١٩٩٣. من خلال هذا التنقيح، أضيف جدول أعمال السلام والأمن الإقليمي إلى جدول أعمال الجماعة الأصلي، وهو التكامل الاقتصادي والتنمية على الصعيد الإقليمي، بهدف شامل هو تهيئة بيئة سلمية وآمنة تفضي إلى التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية في المنطقة. لقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صكين رئيسيين يمكناها من التدخل في أي وقت لمنع الأزمات وإدارتها وحلها، فضلا عن الاضطلاع بعمليات حفظ السلام وإعادة التعمير بعد انتهاء النزاع: البروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن الذي اعتمد في

عام ١٩٩٩، والبروتوكول التكميلي المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد الذي اعتمد في عام ٢٠٠١. يوفر هذان الصكان الإطار القانوني لتدخلات الجماعة ويضفيان الشرعية عليها.

وتنفذ هذه الإجراءات من ناحية، على مستوى منع الأزمات لمنع التوترات والمنازعات الواضحة من التصاعد والتحول إلى نزاعات. بهذه الطريقة، نتجنب العواقب المأساوية للنزاعات مع تجنب تكلفة التدخل الافتراضي. وقد جرى الاضطلاع بالإجراءات الوقائية والدبلوماسية الوقائية في كافة الدول تقريبا في اللحظة الحاسمة حينما تنشأ أزمة. إنها أقل وضوحا ولكنها ساعدت على تخفيف حدة التوتر وتجنب ظهور حالات صعبة.

وإجراءات الدبلوماسية الوقائية أكثر تواترا خلال العمليات الانتخابية، خاصة أثناء الانتخابات. وقد تم الاضطلاع بها بنجاح في الانتخابات الرئاسية في غينيا ونيجيريا وغانا ومؤخرا في سيراليون ومالي. إضافة إلى ذلك، في الآونة الأخيرة، جرى الاضطلاع بإجراءات الدبلوماسية الوقائية في نيجيريا تحضيرا للانتخابات المقبلة.

وعلاوة على ذلك، لتعزيز فعالية آلية منع نشوب النزاعات، تعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إنشاء نظام للإنذار المبكر والاستجابة يقوم على جمع وتحليل مجموعة متنوعة من المؤشرات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية والبيئية. واستنادا إلى الهيكل الإقليمي، يجري توسيع نطاق هذا الترتيب بإنشاء آليات الإنذار المبكر والاستجابة على الصعيد الوطني؛ وهي موجودة بالفعل في خمس دول أعضاء. يتوخى هذا البرنامج توسعا تدريجيا ليشمل بلدان أخرى في المنطقة.

وفيما يتعلق بإدارة الأزمات وحلها، نلجأ للتدخلات حينما لا تحقق الدبلوماسية الوقائية النتائج المتوقعة أو تؤدي إلى حدوث أزمات علنية أو عندما تحدث أزمات على نحو غير متوقع. وتركز هذه الإجراءات على جهود التيسير أو الوساطة بين الجهات الفاعلة السياسية الوطنية، وفي الحالات القصوى تنطوي على نشر بعثات لحفظ السلام. والتاريخ الحديث للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حافل بهذه البعثات. وتشمل على سبيل المثال الوساطة في الأزمات السياسية في توغو والنيجر في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ على التوالي؛ وجهود وساطة متعددة في غينيا بيساو أفضت إلى نشر بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو منذ عام ٢٠١٢؛ وحالة كوت ديفوار، التي عرضها بالأمس فخامة رئيس الجمهورية؛ وجهود الوساطة في أزمة ما بعد الانتخابات في غامبيا في أعقاب الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ التي أفضت إلى نشر بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا؛ والوساطة الجارية في الأزمة السياسية في توغو.

أما الملاحظة الثانية التي يقوم عليها عملنا فهي الشراكة في جميع مجالات التدخل المذكورة أعلاه. إن التعاون مع جميع الشركاء، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، سمة ثابتة من سمات عملنا.

والهدف من ذلك هو تنسيق إجراءاتنا من أجل التعريف بها على نحو أفضل وتعزيز فعاليتها واتساقها.

وهذه الشراكة تتسم بمشاركة شركائنا، بما في ذلك الاتحاد تمثيل الاتحاد الأفريقي والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في جميع اجتماعات مجلس الوساطة والأمن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على المستوى الوزاري، وجمعية رؤساء الدول والحكومات، وهما الهيئتان الرئيسيتان لاتخاذ القرارات بشأن مسائل السلام والأمن الإقليميين. كما تتسم بالدعم السياسي من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لنشر البعثات السلام. وقد كان هذا الدعم حاسما لتحديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا، الذي كان يتطلب إذن مجلس الأمن. كما تتسم بإجراء بعثات مشتركة مع الأمم المتحدة، بما في ذلك في بوركينا فاسو في عام ٢٠١٤،

أثناء الأزمة السياسية، وفي مالي في عام ٢٠١٢، في أعقاب الانقلاب العسكري؛ وبالدبلوماسية الوقائية، كما ذكرت، في غينيا ونيجيريا وغانا، ومؤخرا، في سيراليون.

وأخيرا، ومن خلال تعزيز هذا التعاون، وقعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ مع الأمم المتحدة على مذكرة تفاهم تشمل المجالات المتعلقة بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية والحوكمة الديمقراطية ومنع نشوب النزاعات وإدارتها، فضلا عن حقوق الإنسان وسيادة القانون.

والملاحظة الثالثة تتعلق بتنفيذ أنشطة التعمير بعد انتهاء النزاع. والهدف المنشود هنا هو توطيد السلام من خلال تقديم الدعم بغية منع تجدد النزاع، بما في ذلك عن طريق تعزيز المؤسسات، والمصالحة، وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

وفي غينيا - بيساو، أُطلق برنامج إصلاح قطاع الأمن في عام ٢٠١٣. وفي غامبيا، على سبيل المثال، فإن الهدف هو مساعدة الحكومة على تحديد وتنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن وتعزيز قدرات البرلمان في دوره المتعلق بممارسة الرقابة السياسية على قوات الدفاع والأمن. وعلاوة على ذلك، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى تحسين إدارة وأمن مخزونات الأسلحة والذخيرة. وفي هذه المرحلة، تتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي تعاونا وثيقا جدا، بتنظيم بعثات مشتركة في تلك البلدان.

وفي الآونة الأخيرة، شرعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في برامج تروم الإسهام، على مستوى آخر،، في توفير السلع والخدمات الاجتماعية الأساسية للفئات المحرومة، بمن في ذلك النساء؛ ودعم القدرة على الصمود في القطاع الريفي؛ وتيسير إعادة الإدماج من خلال برامج التدريب والأنشطة المولدة للعمالة. وهذه التدابير ضرورية لتهيئة الظروف المواتية لاستدامة السلام.

وفي الختام، تظل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ملتزمة التزاما ثابتا بالعمل مع جميع شركائها، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية حفظ السلام وبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، أود أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب مجددا عن خالص شكرنا على حسن توقيت هذه الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد برو على بيانه.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية كوت ديفوار.

ويشرفني عظيم الشرف والامتياز أن أترأس جلسة المجلس اليوم، بعد جلسة أمس (انظر S/PV.8413) التي ترأسها فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار. وأود أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، الذي يشرف كوت ديفوار بحضوره يومين متتاليين، أمس بمناسبة المناقشة الرئاسية الرفيعة المستوى، واليوم أيضا. وأهنئه على إحاطته الإعلامية الممتازة. وأود أيضا أن أشكر شقيقي، السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وجون - كلود برو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللذين بعد حضورهما معنا بالأمس، نتشرف بوجودهما بين ظهرانينا اليوم أيضا. وأشيد بهما على إسهامهما الممتاز في مناقشة اليوم. وأود أن أرحب ترحيبا حارا بجميع الشخصيات البارزة التي تفضلت بتلبية دعوتنا وتشريفنا بحضور هذه الجلسة بشأن موضوع نعتز بمناقشته، وهو دور الدول والهيئات دون الإقليمية والإقليمية التابعة للأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وحلها.

إن ازدياد واستمرار النزاعات في جميع أنحاء العالم، على نحو يعرض للخطر هيكل الأمم المتحدة للسلام ومختلف آليات منع اندلاع الأزمات وحلها، لا يزالان يشكلان للمجلس الأمن والمجتمع الدولي تحديات كبيرة ومصادر للتفكير الجماعي. ولمواجهة هذه الحالة المعقدة، من الضروري بشكل متزايد أن نعتمد نهجا مبتكرة وشاملة تتجاوز نطاق المسارات المألوفة وتدعو، في إطار إجراءات متآزرة، إلى زيادة إشراك جميع الجهات

الفاعلة على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها.

وفي هذا العالم المتسم بالعولمة، الذي لا يمكن لأي منظمة بمفردها أن تتحمل عب المسؤولية عن إدارة التهديدات التي يتعرض لها الأمن الجماعي، فإن تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الوطنية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأمم المتحدة ضرورة حتمية.

ونرى أن السعي إلى اتباع نهج أكثر شمولا لجميع الأطراف الفاعلة، يأخذ في الحسبان تعريفا واضحا للمسؤوليات، يظل هو الوسيلة الأكثر فعالية لضمان منع نشوب النزاعات وإدارتها، اللذين يقعان في صميم برنامج عمل مجلس الأمن ويشكلان أساس وجوده. والواقع أن عملية منع نشوب النزاعات وإدارتها، التي صارت متعددة الأوجه بشكل متزايد، ترتهن حتما بوجود استراتيجية مشتركة يقبلها الجميع، وتحظى بالملكية الوطنية وتتضمن أولويات واضحة ينبغي أن توفرها لها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والشركاء الوطنيون الموارد الكافية. وحالة بلدي خير مثال على ذلك.

ومن المؤكد أن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحديد وتحييد العوامل الهيكلية والظرفية المؤدية إلى اندلاع الأزمات، بما في ذلك عن طريق الحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة، وتيسير حصول الشباب على فرص العمل، وتقديم الدعم السياسي لتعبئة الموارد البشرية والمادية.

وبعد أزمة دامت أكثر من عقد، فإن كوت ديفوار، التي أدركت مبكرا أهمية استعادة الاستقرار، تلتزم التزاما راسخا بتعزيز السلام من خلال التعاون الممتاز بين الحكومة الإيفوارية والأمم المتحدة، عن طريق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وبفضل مضافرة الجهود الوطنية والدولية، وفي إطار صندوق بناء السلام، وُضعت خطة مشتركة تسمى ”خطة العمل ذات الأولوية لبناء السلام“ - ٢٠١١-٢٠١٤ و ٢٠١٥-٢٠١٧- بميزانية قدرها ٣٠ مليون دولار، ساهمت في دعم الجهود المحلية في مجالات الحوكمة والمحافظة على البيئة الاجتماعية وتطبيع الحياة السياسية وكفالة أمن الأشخاص والممتلكات.

ونتيجة لذلك، تمكنت الحكومة الإيفوارية، بمساعدة شركائها، من استعادة سلطة الدولة والأمن في جميع أنحاء الإقليم الوطني، والتعجيل بالمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي وضمان عدم عكس مسارهما، والقيام على نحو ناجح بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان. ومنذ مغادرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في حزيران/يونيه ٢٠١٧، استفادت الحكومة من جميع هذه الإنجازات، وهي تواصل السير على هذا المسار الإيجابي بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري في الميدان.

إن الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٦-٢٠٢٠ لشهادة بليغة على ذلك. وأتاحت لنا هذه الإجراءات الحفاظ على الدولة ومؤسساتها وتنظيم الانتخابات الوطنية والمحلية في جو من السلام والأمن والاستقرار، مما أسهم إلى حد كبير في النمو الاقتصادي الحالي في كوت ديفوار. لذلك يجب الاستفادة من الخبرة الإيفوارية في مجال حفظ السلام وبناء السلام والحفاظ على السلام، وتبادل تلك الخبرة.

وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك تطورات رئيسية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في أفريقيا. وهي تتسم خصوصا بالمسؤوليات المشتركة وأسبقية الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ مبادرات السلام في أقرب وقت ممكن بعد نشوب النزاع، وفقا لمبدأ الولاية الاحتياطية. وباسم هذا المبدأ تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور قيادي ومتزايد الأهمية في تسوية النزاعات في منطقتنا. وبالتالي، في بلدي، على سبيل المثال، أسفرت المفاوضات التي أجرتها السنغال بصفتها

الرئيس السابق للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن أول اتفاق لوقف إطلاق النار مع المتمردين الإيفواريين في بواكي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الآليات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، استضافت توغو أول مفاوضات بين الأطراف الإيفوارية من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، التي تميزت بوضع الأسس للتوصل إلى حل سياسي للنزاع.

أرحب أيضا بوساطة البلدان الصديقة الأخرى، مثل غانا وجنوب أفريقيا اللتين تم التوقيع تحت رعايتهما العديد من الاتفاقات بين الأطراف المتحاربة في كوت ديفوار. وقام الاتحاد الأفريقي ومن ثم الأمم المتحدة بتولي زمام الأمور من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إدارة العمليات السياسية والعسكرية. وأخيرا، أدت بوركينا فاسو دورا حاسما في تنظيم الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في بلدي.

وفي مالي في ٢٠١٢، ومكن عزم الرئيس الحسن واتارا، الذي كان رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا آنذاك، وتعبئة نظرائه من العودة إلى النظام الدستوري في البلد بعد الانقلاب بقيادة النقيب سانوغو. كما ساعد هذا الالتزام الإقليمي على تعبئة المجتمع الدولي، ولا سيما فرنسا، التي حال تدخلها العسكري دون استيلاء الجماعات في شمال البلد على باماكو. وأشكر السلطات الفرنسية التدابير التي يتخذها الجيش الفرنسي في منطقة الساحل ضد الجماعات الإرهابية التي تهدد أمننا المشترك في غرب أفريقيا. وفي جميع هذه الحالات، قام الاتحاد الأفريقي وتبعته الأمم المتحدة بتولي زمام الأمور من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على المستويين السياسي والأمني. ويتضح من كل هذا أن تعاون الدولة الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة لا يمكن إنكاره كأصل من أصول منع نشوب الأزمات وإدارتها.

وفي هذا الصدد، يجب أن تكون الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، عملا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، موجهة بصورة أقرب نحو الإجراءات والنتائج والمسؤولية المشتركة وروح التعاون والتنسيق المعزز. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأفريقي، من خلال آلياته الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها، قد أثبت نفسه اليوم كشريك أساسي وموثوق للأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التوقيع في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧ من جانب الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي اعلى الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، هو تعبير عن الالتزام الاستراتيجي من هاتين المنظمتين بالتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن في القارة.

واليوم، فإن الآليات السياسية والعسكرية التي تنشرها المنظمات دون الإقليمية والإقليمية في سياق منع نشوب النزاعات وحلها، وسبق أن أثبتت فعاليتها، تستحق التعزيز لكي تكون أكثر فعالية. ويواجه حفظ السلام الذي يمثل أداة أساسية للأمم المتحدة من أجل تعزيز وكفالة السلام والأمن الدوليين، العديد من التحديات التي تؤثر تأثيرا كبيرا على فعاليتها. ويقتضي مدى التحديات التي تواجه عالمنا العمل الدؤوب من جانبنا، الأمر الذي يبرز أهمية مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي يؤيدها بلدي تماما.

ومن المهم الإشارة إلى أن بعض العقبات الرئيسية التي تعترض فعالية عمليات حفظ السلام تشمل طريقة تصور البلدان المضيفة والسكان لتلك البعثات، وغموض الولايات وعدم كفاية الموارد البشرية واللوجستية المتاحة. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات حفظ السلام ذات الولايات الواضحة والدقيقة والموضوعية تدعم العمليات السياسية الوطنية. كوت ديفوار تؤيد رؤية الأمين العام لحفظ السلام، التي هي أولا وقبل كل شيء مسؤولية جماعية. ولذلك فإن هناك حاجة إلى العمل

معا للتصدي، من خلال عمليات حفظ السلام، للتحديات المعاصرة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان. علاوة على ذلك، فإن تعزيز قدرات القوات ومراعاة البعد الجنساني في عمليات حفظ السلام يمكن أن يؤديا دورا حاسما في التنفيذ الفعال لولاياتها.

ويظل الأمن الدولي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن في أفريقيا – وهي قارة حيث تقوّض التحديات الأمنية المعقدة والمتعددة الأوجه، وكذلك استمرار النزاعات، أسس الاستقرار والتنمية.

وفيما يتعلق بالتمويل على المستوى الأفريقي، ترحب كوت ديفوار بكون أن صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي أعلى مستوى من التبرعات من الدول الأعضاء منذ إنشائه في عام ١٩٩٣. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة مرة أخرى إلى أن التضامن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيجعل من الممكن النظر في حلول مناسبة ودائمة في إطار الرؤية المشتركة لصون السلام والأمن في أفريقيا. ويبرز ذلك الحاجة إلى التعاون الوثيق بين هاتين المنظمتين، الذي يستحق التشجيع والتعزيز، ولا سيما فيما يتعلق بالمسألة الحاسمة المتمثلة في تمويل عمليات السلام الأفريقية. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالتطور التدريجي للنهج بغية تحسين تمويل عمليات دعم السلام في أفريقيا، وبكون هذه الخطوة تشكل صلة أساسية في عملية تحقيق الاستقرار في القارة.

والواقع أن القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦) يمثل خطوة رئيسية في التزام الأمم المتحدة بعمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي من خلال إظهار استعداد المجلس للنظر في مقترحات التمويل، وفقا، في جملة أمور، للالتزامات الدولية المنطبقة على مبدأي المساءلة والشفافية، التي موضوعهما عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وفي هذا الصدد، يمثل القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) أيضا خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، إذ يعرب عن اعتزام مجلس الأمن النظر في الترتيبات العملية والظروف اللازمة لإنشاء آلية تتيح للعمليات الأفريقية المأذون بها، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أن تَموَّل على أساس كل حالة على حدة.

ويرى بلدي أن التدابير التي ينبغي اتخاذها على أساس التزامات أكثر جرأة، ولا سيما من أجل إيجاد تمويل مرن وقابل للتنبؤ والمستدام على أساس الاشتراكات المقررة. لذلك تدعو كوت ديفوار جميع أصحاب المصلحة إلى اتخاذ خطوة إضافية نحو إيجاد حلول دائمة لا غنى عنها للأداء الفعال لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

وعلى أي حال، فإن المجتمع الدولي في سياق جهود حقيقية لإشراك جميع الجهات الفاعلة سينجح في تعزيز آليات تسوية النزاعات ومنع نشوبها،التي ستسهم إسهاما فعالا في السلام والأمن الدوليين. وتعتزم كوت ديفوار القيام بدورها الكامل في هذا الصدد، وتأمل أن تجربتها في الخروج من الأزمة، وهي حريصة على تقاسمها، ستسهم في تحقيق هذه الأهداف من أجل رفاه الشعوب والتنمية في أفريقيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أتقدم بالشكر الحار إلى كوت ديفوار على تنظيم هذه المناقشة الهامة، التي يترأسها وزير خارجيتها، الذي أرحب بحضور وببيانه. إن التجربة الناجحة لكوت ديفوار – وهي مثالية من نواح عديدة، كما ذكرتم للتو، سيدي، تعزز رسالتكم بثقل خاص فيما يتعلق بعملنا بالتأكيد. وأود أيضا أن أشكركم على كلماتكم الطيبة بشأن بلدي. إن تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول أمر أساسي لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحسين منع نشوب النزاعات وحلها.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على حضورهم، وعلى إحاطاتهم الإعلامية الهامة وعلى تفانيهم المثالي.

واليوم، سأقدم ثلاث رسائل رئيسية باسم فرنسا. أولا، الدعوة إلى زيادة تعزيز التآزر الضروري بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتؤكد الرسالة الثانية على الطابع الاستراتيجي المطلق للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأهميته. أما الثالثة فهي رسالة دعم لعمليات السلام الأفريقية.

ورسالتي الأولى دعوة إلى تضافر جهودنا من أجل تحسين منع نشوب النزاعات وحلها. وفرنسا تؤيد رؤية الأمين العام بالكامل. علينا أن نبذل المزيد من الجهود في البداية من خلال الاستثمار في منع نشوب النزاعات، وفي المراحل اللاحقة من خلال دعم عمليات السلام والمصالحة. وتشيد فرنسا مرة أخرى بجهود الأمين العام وفريقه لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجالي الوقاية والوساطة.

إن تحسين منع نشوب النزاعات يقتضي تجاوز النهج الانعزالي وإزالة الحواجز في تدخلاتنا. وبهذا المعنى، يجب أن يكون للرابط بين الجانب الإنساني والتنمية والسلام تعبير عملي على أرض الواقع لتقديم استجابات شاملة ومتسقة للأزمات. فهذه ليست مسألة مفاهيمية. بل إنها مطلب ضروري لتوفر الكفاءة، وأقول، المنطق السليم. وحيث أنها استجابة للتحديات القائمة على أرض الواقع، يجب أن تعطى في ما يتعلق بالاعتبارات المؤسسية أو البيروقراطية، وليس العكس. ولذلك، نحتاج إلى تعزيز التبادل بين وكالات الأمم المتحدة وبين الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل الاستخدام الأمثل للموارد والمهارات. ولنفس السبب، يجب على سبيل الضرورة تعزيز أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

إن الأمر لا يتعلق بلعبة سياسية أو محاولة لإرضاء طرف أو آخر. بل يتعلق بضمان مزيد من الفعالية معا لخدمة أهدافنا المشتركة. فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لديها أصول لا تملكها الأمم المتحدة. وهي أقرب إلى الميدان، وفي معظم الأحيان، يكون لديها معرفة أكثر عمقا بما يحدث على أرض الواقع، ولديها شبكات بشرية لا تقدر بثمن. ولذلك، لا بد لنا من العمل معا وبروح من الثقة، وتبادل المعلومات والتحليلات، والقيام بمبادرات مشتركة. معا، ويدا بيد، يمكننا أن نمضي قدما بالسلام. ونحن مقتنعون بأن الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية هي أحد مفاتيح نجاح تعددية الأطراف، التي نؤمن بها اليوم أكثر من ذي قبل. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي جهود لجنة بناء السلام التي تتعاون بشكل أوثق مع المنظمات الإقليمية في إطار ما يعرف بالتشكيلات القطرية المخصصة. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح ينبغي مواصلتها وتوسيعها.

ولا غنى عن الدولة، بالطبع. ويجب أن تشارك السلطات الوطنية والمجتمعات المدنية، لا سيما المنظمات النسائية، مشاركة كاملة في الجهود الدولية لمنع نشوب النزاعات أو تسويتها. وكلنا يعلم أن ملكية الأطراف الفاعلة المعنية شرط أساسي للسلام الدائم.

وتتعلق رسالتي الثانية بالأهمية الخاصة للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفرنسا تعتبر أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية تكتسي أهمية استراتيجية مطلقة اليوم. ولهذا السبب، نحن ملتزمون بحزم بدعم تنميتها، إذ نرى أنها تنطوي على إمكانات هائلة. ونرحب بالتقدم الهام المحرز في ظل القيادة المشتركة للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، لا سيما منذ التوقيع في نيسان/أبريل ٢٠١٧ على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لشراكة معززة في مجال السلم والأمن.

وتتجلى هذه الشراكة اليوم بشكل ملموس وعملي للغاية على أرض الواقع لمنع حالات النزاع والأزمات. وهناك العديد من الأمثلة، وحالة غامبيا مثال يستحق المتابعة. وقد ساعدت الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على منع تحول الأزمة التي أعقبت الانتخابات إلى نزاع كان الشعب سيظل ضحيته الرئيسية، كما هو الحال دائما. ومؤخرا، شهدت مدغشقر نجاح جهود الوقاية المشتركة بقيادة الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما أتاح أيضا تجنب حدوث أزمة كبيرة كانت ستحيط بتنظيم الانتخابات الرئاسية.

ونرحب كذلك بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، فضلا عن المنظمات الأفريقية دون الإقليمية، لمنع حالات الأزمات في القارة والاستجابة لها، ويعود الفضل في ذلك بصفة خاصة إلى مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، التي نؤيدها بالكامل. كما أن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أداة قيمة لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا.

أما رسالتي الثالثة فهي دعوة إلى دعم عمليات السلام الأفريقية. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن فرنسا تدعم تماما القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وسنواصل السعي بحزم لتأمين أوسع نطاق من دعم الأمم المتحدة لهذه القوة، التي تجسد التزام دول منطقة الساحل بسلامتها.

وكما ذكرت البارحة في حضور الرئيس الحسن واتارا (انظر S/PV.8413)، فرنسا تؤيد تماما المبادرة التي يقودها الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، التي تهدف إلى اعتماد مشروع قرار طموح بشأن عمليات السلام الأفريقية بنهاية العام. فهذه العمليات تتيح التدخل في أقرب وقت ممكن قبل أن تتفاقم الأزمات وتؤدي إلى زعزعة استقرار دولة أو أكثر في الأجل الطويل. وتبرهن هذه العمليات على رغبة الاتحاد الأفريقي في الانخراط بعمق أكبر في أمن القارة الأفريقية، وهو ما أشار إليه بكل وضوح اليوم السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووزير خارجية كوت ديفوار.

فلنقف جميعا إلى جانب شركائنا الأفارقة لدعم جهودهم. فهذا يصب في مصلحتنا، ويتفق مع مجرى التاريخ.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تود جمهورية غينيا الاستوائية أن تتقدم بالشكر لمعالي السيد مارسيل أمون – تانوه، وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار، وبلده على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

كما نرحب بحضور السيد موسى فقيه محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويسرنا أن نرى معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش بيننا مرة أخرى، ونرحب أيضا بحضور معالي السيد جان – كلود كاسي برو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونعرب لهم جميعا عن الشكر على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

إن إحلال السلام في أفريقيا وتحقيق التنمية الشاملة للقارة أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لبلدي تحت قيادة فخامة الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو. ولذلك يرحب وفدي بهذه المناقشة المفتوحة بالنظر إلى أهمية تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي تسهم في النهوض بالسلام والأمن والحفاظ عليهما، لا في القارة الأفريقية فحسب، بل وعلى الصعيد العالمي.

ومن خلال عقد هذه المناقشة، فإننا نعزز الرسالة التي تستند إليها الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهي هامة إذا أردنا أن نحقق الأهداف التي حددتها المنظمتان فيما يتعلق بإدارة النزاعات ومنع نشوبها. يشير آخر تقرير للأمين العام (S/2018/678) إلى أنه، على الرغم من التحديات الأمنية

والعقبات الموجودة في المناطق المتضررة من النزاعات القائمة، كما هو الحال في ليبيا، منطقة الساحل، القرن الأفريقي، حوض بحيرة تشاد، منطقة البحيرات الكبرى، فقد أحرز تقدم كبير بفضل ما تم تلقيه من دعم اقتصادي ولوجستي وتعاون فيما بين الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والاتحاد الأفريقي والحكومات المضيفة لبعثات السلام والهيئات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، حيث تتمتع بميزة المعرفة الأكبر بمنطقتها، الأمر الذي يجعل من الأسهل عليها لا التصرف بسرعة ومنع نشوب النزاعات فحسب، بل ومنع امتدادها إلى المناطق المجاورة.

ويرجع كل هذا إلى بعض العناصر الرئيسية، بما في ذلك قربها الجغرافي من النزاعات والخبرة والتقارب الثقافي. وحيث أنها على دراية بالثقافات المحلية، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تعمل بفعالية أكبر في مجال نظم الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. وفي منطقة العمليات، ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم الدعم في شكل المساعدة التقنية والمالية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ أنشطة حفظ السلام الواسعة النطاق.

لقد ثبت أن الاتحاد الأفريقي شريك رئيسي للأمم المتحدة في اقتراحه بوتيرة ثابتة استجابات مبتكرة، استنادا إلى الميزة النسبية المتمثلة في النشر السريع لبعثات سلام لها ولايات قوية في إطار الاتفاقات القارية والإقليمية، مما يدل على مرونة الهيكل الأفريقي للسلام والأمن وقدرته على التكيف مع التحديات الأمنية المتغيرة باستمرار.

أفريقيا جزء هام من عمليات حفظ السلام الجارية، لا من حيث استضافة بعثات الأمم المتحدة فحسب، بل وبصفة خاصة من حيث الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التي تقدمها بلدانها. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي زيادة التمويل، وينبغي تحسين آليات التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من المصادر الخارجية والمصادر الأفريقية، وينبغي للأمم المتحدة توفير التدريب المستمر لجيوش البلدان التي درجت على المساهمة بالأفراد العسكريين في بعثات حفظ السلام والبلدان الأخرى التي تحتاج إلى هذا النوع من التدريب، فضلا عن العمل الوثيق مع البعثات فيما يتعلق بالنهوض بحفظ السلام المستدام.

في نهاية المطاف، فإن تسوية النزاعات في أفريقيا تتطلب المزيد من الوئام السياسي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ورؤية مشتركة جيدة التطوير، بما في ذلك تحسين التنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وتطوير تحديد طرائق التعاون، وتعزيز الاحترام المتبادل، وإنشاء آلية تنفيذية مشتركة بين المنظمتين لصنع القرار. لدى الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية مزايا فريدة وثروة كبيرة من الخبرات في حل المشاكل الحرجة في القارة. والأمم المتحدة وغيرها من الشركاء عامل لازم لضمان قدر أكبر من الفعالية في البحث عن حلول دائمة ومفيدة.

لقد تناول تلك الفكرة ذاتها البارحة معالي السيد سيميون أويونو إيسونو أنغيو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية (انظر S/PV.8413)، عندما تكلم عن معادلة التعاون البسيطة والواضحة. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية غينيا الاستوائية بالتوقيع على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي يجمل أشكال التعاون الأوثق والتبادل الأكثر انتظاما للمعلومات والمشاورات وتنسيق العمل من أجل تعزيز السلام والأمن الدائمين في أفريقيا.

وفيما يتعلق بالشفافية واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني أثناء عمليات السلام، فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان إنشاء آليات ووضع تدابير داخل البعثات والمنظمات تركز على تعزيز السياسات الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتكثيف الاستجابات التأديبية والإجراءات التصحيحية في حالات انتهاك القواعد ذات الصلة. ولذلك ترحب غينيا الاستوائية باعتماد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

مشروع سياسة بشأن السلوك والانضباط في عمليات دعم السلام ومشروع سياسة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات دعم السلام والتصدي لهما. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أنه يجري اعتماد آليات واستراتيجيات جديدة من أجل تنفيذ سياسات حقوق الإنسان، من الضروري تعزيز الآليات القائمة لضمان احترامها لدى نشر أفراد من البلدان المساهمة بقوات، فضلا عن كفالة الامتثال لمعايير التدريب لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

ومن أجل معالجة مسألة منع نشوب النزاعات، لا سيما فيما يتعلق بتلك النزاعات التي تمس القارة الأفريقية، فإن غينيا الاستوائية ترى أنه من الأهمية بمكان تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، حيث أن الافتقار إلى الإدارة الاقتصادية المستدامة، التفاوت فيما بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وعدم المساواة بين الجنسين والفقر المدقع تمثل العوامل الرئيسية التي تفاقم النزاعات القائمة، مثل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات. ونرى أيضا أنه من المهم تأهيل المرأة مهنيا في مجالات الدبلوماسية الوقائية والوساطة على جميع المستويات، فضلا عن إدماجها اللاحق في جميع مراحل عملية السلام، إذ نرى أن هذا الشمول بالغ الأهمية لتحقيق السلام المستدام والدائم في القارة.

في الختام، نود أن نسلط الضوء على القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، والقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اللذين يؤكدان على ضرورة تحسين القدرة على التنبؤ واستدامة ومرونة تمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن مسبقا، على أن تمول من مساهمات الأمم المتحدة، على أساس إجراء تحليل دقيق لكل حالة على حدة. وفي هذا الصدد، نرى أنه من الضروري لأعضاء المجلس الموافقة على مشروع القرار المتعلق بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، المتوقع أن يقدم خلال رئاسة كوت ديفوار. وإذ نلاحظ أن هذا سيدعم بشكل بناء المبادرة الأفريقية المذكورة في التقرير الأخير للأمين العام، التي تشير إلى أن الاتحاد الأفريقي قد انتقل صوب تفعيل صندوق السلام الأفريقي، وأن الدول الأفريقية تبرعت حتى الآن في الواقع للصندوق بمبلغ ٧٤ مليون دولار، وهو مبلغ يؤمل أن يرتفع إلى ١٠٠ مليون دولار بحلول أوائل عام ٢٠١٩. وفي هذا الصدد، نأمل أن تجد دينامية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية منبرا يمكنها من تكثيف جهود التعاون بغية تحقيق السلام المستقر والدائم في جميع حالات النزاعات في كل أنحاء العالم، التي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع فيها بدور حاسم نظرا لمعرفتها بالظروف المحلية وقربها الجغرافي من حالات محددة على أرض الواقع.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على ملاحظاتهم القيمة هذا الصباح.

خلال شهرنا الأول بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قمنا بتنظيم مناقشة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، والتي سنحت فيها للأمين العام فرصة لتقديم رؤيته من أجل زيادة الجهود الدبلوماسية من أجل السلام ومنع فعال لنشوب النزاعات (انظر S/PV.7857). وقد فعلنا ذلك لأننا رأينا الحاجة إلى توافق سياسي جديد في الآراء دعماً لمنع نشوب النزاعات والتزاماً بالسياسات والإجراءات التي تحول دون نشوب النزاعات قبل أن تبدأ. والآن، بعد ٢٤ شهراً تقريباً، كيف كان أداؤنا؟ في حين تُقارب فترة عضويتنا في المجلس على الانتهاء، من الطبيعي أن ننظر إلى الوراء لنقيم ما تم إنجازه والاستنتاجات التي يمكن استخلاصها. وعلى الرغم من أننا شهدنا زخماً جديداً فيما يتعلق بالوقاية عموماً، فعندما يتعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات فعلياً، لا يزال المجلس مقصّراً. وينبغي لنا جميعاً أن نُحاسَب على ذلك.

يمنحنا ميثاق الأمم المتحدة ولاية واضحة للتحقيق في أي حالة قد تؤدي إلى مواجهة دولية أو قد تُثير نزاعاً. بيد أننا لا نزال نصرف معظم وقتنا ومواردنا في محاولة لإدارة النزاعات المدرجة في جدول أعمالنا. إن ثقافة التراخي المحيطة بمنع نشوب النزاعات لها تكاليف حقيقية وهي تهدد، في الأجل الطويل، بتقويض مصداقية هذه المؤسسة.

ولذلك تتيح لنا جلسة اليوم فرصة مفيدة للتركيز على المراحل المبكرة لمنع نشوب النزاعات وحلها وكيفية التغلب على الوضع الراهن. ويشمل ذلك مناقشة هامة بشأن كيفية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لأنها تؤدي دوراً رئيسياً في تكميل الأمم المتحدة في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها. إن المنظمات الإقليمية شريك حاسم الأهمية في هذا العمل، لأنها غالباً ما تكون أول من يحدّد بوادر ومخاطر النزاعات المحتملة ولديها فهم جيد للمسائل المطروحة وهي تحمل مصداقية على الصعد المحلية. لقد شهدنا العديد من الأمثلة التي غيّرت فيها مشاركتها المبكرة النتائج السلبية المحتملة نحو الأفضل، كما شهدنا فعالية النهج الإقليمية في حل النزاعات.

لقد أدّت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دوراً رئيسياً في تحقيق نتائج ناجحة في عملية السلام في كوت ديفوار وفي إجراءاتها الحازمة في غامبيا، التي كانت، بدعم نشط من المجلس، فاتحة الانتقال السلمي للسلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي القرن الأفريقي، رأينا كيف أن القرارات الشجاعة التي اتخذها القادة قد ولّدت الأمل وآفاق السلام والتنمية في المنطقة بأسرها، وكيف قامت الهيئة الحكومية الدولية للتنمية بدور أساسي في التوصل إلى اتفاق السلام المُنشّط في جنوب السودان. ومن الأهمية بمكان أن تملك منظمات مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية القدرة اللازمة لتكون معنية بالنزاعات في مراحلها المبكرة.

تقوم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بأدوارتكميلية هامة في منع نشوب النزاعات. لذا ما فتئت السويد تدعم منذ أمد طويل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونرحّب بالزخم المتجدّد والخطوات الملموسة المتخذة للنهوض بذلك، وذلك بفضل القيادة المتفانية للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

لقد استفدنا بالفعل من ذلك التعاون الأوثق، بما في ذلك أثناء الزيارة الأخيرة المشتركة بين المسؤولين من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى بحيرة تشاد وجنوب السودان ومنطقة الساحل. كما ازداد التعاون بين مجلسينا أيضاً، كما يتضح من الاجتماع المثمر بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه، حيث شهدنا مناقشات بنّاءة ونتائج ملموسة ورسائل موحّدة. ولا بدّ من تعزيز هذه الروح، بما في ذلك من خلال إجراء المجلسين للزيارات الميدانية المشتركة من أجل زيادة تسهيل تحليل مشترك للحالات المدرجة في جداول أعمالنا.

تمثّل المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة بعض أنجع الآليات المتاحة لنا لمنع نشوب النزاعات وحلّها، ونحن نرى إمكانية إنشاء المزيد من هذه المكاتب في أجزاء أخرى من العالم. ولا بدّ من البناء على مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومهامه الوقائية، وينبغي أن نتعلم من النجاحات التي حققها. ونرحّب بالولاية الموسّعة للمبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، حيث نرى إمكانية تعزيز دور الهيئة في قيادة التكامل في المنطقة. إن الاستباقية والتعاون الناجح بين المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي أن يُسخّر لتعزيز القدرات دون الإقليمية وإيجاد أوجه التآزر.

ونشيد بالعمل الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدراته في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة من أجل حلها وتسويتها في القارة الأفريقية، بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق

الأمم المتحدة. كما نثني على الجهود المستمرة للاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الاعتماد على الذات وتمويل أنشطته، وخاصة التزامه بتمويل ٢٥ في المائة من عملياته لدعم السلام بحلول عام ٢٠٢٠، فضلاً عن التقدم المحرز في الوفاء بهذا الالتزام.

ولتحقيق الإمكانات الكاملة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تدعو الحاجة الآن إلى الدعم المالي والسياسي. ونرحّب بمواصلة العمل التعاوني بشأن تعزيز الرقابة والمساءلة في عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عن طريق المضي في تدعيم الخطة المتعلّقة بالمرأة والسلام والأمن. ونرحّب أيضاً بالعمل الجاري من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وإطار السلوك والانضباط في عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، حتى يتأتى الحصول على التبرعات المقررة من الأمم المتحدة. والعمل الجاري في إعداد مشروع قرار بهذا المعنى أمر مهم ويحظى بدعمنا الكامل.

إن جهودنا الرامية إلى تعزيز القدرات الأفريقية يجب أن تتجاوز نطاق تعزيز الاستجابات العسكرية وينبغي أن تستند إلى افتراض منع نشوب النزاعات والتركيز على الاستثمارات المبكرة، بالنظر إلى أن الوقاية لا تُنقذ الأرواح فحسب، بل لها أثر اقتصادي ملموس، كما أشار الأمين العام هذا الصباح. وهناك حاجة إلى الانتقال من عقلية التقوقع بين الوساطة والحوار السياسي والأمن والتنمية إلى اتخاذ نهج كلي ومتكامل. ويشمل ذلك الوقاية الهيكلية على الصعيد الوطني وبناء مؤسسات قوية وشاملة للجميع. واستناداً إلى المناقشات التي جرت مؤخراً واستنتاجات المجلس والاتحاد الأفريقي، ينبغي لنا أيضاً أن نتعاون لضمان كفاية تقييم المخاطر والتنبؤ بالتحليلات المتعلقة بالأسباب الجذرية للنزاع، لا سيما فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. إن التكامل الإقليمي أيضاً وسيلة قوية لمنع نشوب النزاعات في المدى البعيد، ولذلك ينبغي تشجيعه.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مواصلة استكشاف الشراكات الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وما فتئ الاتحاد الأوروبي داعماً منذ أمد طويل لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، ولا سيما في الصومال ومنطقة الساحل، حيث شهدنا تعاوناً مثمراً بين المنظمات الثلاث. ونرحّب بالمزيد من الفرص لهذا التعاون الثلاثي. ونرى أيضاً إمكانية زيادة المشاركة الأوروبية في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الختام، عند الالتحاق بالمجلس، يُبلغ الأعضاء المنتخبون حديثاً في كثير من الأحيان أن منع نشوب النزاعات موضوع صعب وأن من الحساس للغاية محاولة الدفع قدماً بجدول الأعمال هذا. ولكن استمرار الفشل في هذا الصدد ينبغي أن يكون في الواقع أكثر حساسية من الناحية السياسية. إننا جميعاً نتحمل مسؤولية مشتركة للقيام بكل ما في وسعنا لضمان أن يصبح منع نشوب النزاعات الآن أمراً عادياً في صميم جهودنا. وتقع على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد. إن المضي قدماً في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جزء بالغ الأهمية في تحقيق رؤية الأمين العام من أجل زيادة الجهود الدبلوماسية من أجل السلام. وسيتطلب ذلك قدراً كبيراً من الاستثمارات السياسية والمالية المستدامة، وتعتزم السويد مواصلة الإسهام بنشاط في تحقيق تلك الغاية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لكوت ديفوار على عقد هذه المناقشة بشأن التعاون الإقليمي في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ويشرّفنا عظيم الشرف أيضاً حضوركم هنا اليوم، سيدي الوزير.

(تكلم بالإسبانية)

ونحن ممتنون أيضاً للإحاطات الإعلامية النيرة التي قدمها الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ونودّ أن نؤكّد على أهمية تشجيع زيادة مشاركة الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وعلى تعاونها الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة، بغية منع نشوب النزاعات المعاصرة وحلها بمزيد من الفعالية. ونشدد على الحاجة إلى وضع أساس قانوني شامل يضم الهياكل الإدارية وآليات التنسيق مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، استناداً إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن شأن هذا أن يعزز أوجه التآزر والتكامل بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المختلفة، بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على هيكل السلام والأمن وزيادة فعاليته.

ويواصل المجلس تعاونه بشكل نشط مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وينطبق الشيء نفسه على الاتحاد الأوروبي في مشاركته في مختلف البلدان المتضررة من النزاعات.

وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نسلط الضوء على الجلسة المعقودة في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن الحالة في نيكاراغوا (انظر S/PV.8340)، والتي تمكن أعضاء المجلس خلالها من دعم الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية من أجل الإسهام في التوصل لحل سياسي من شأنه التمكين من منع نشوب نزاع خطير في ذلك البلد.

وتجسد طبيعة النزاعات المعاصرة ونطاقها الضعف المتزايد للعديد من البلدان أمام التحديات العالمية مثل التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والآثار السلبية لتغير المناخ. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية توافر القدرة على تحليل المخاطر والنزاعات، فضلا عن القدرة على الوساطة، وبصفة عامة، بناء وتعزيز مؤسسات شاملة للجميع تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة.

ويتسق ذلك مع مفهوم السلام المستدام وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. وعلى نحو ما أشار الأمين العام، فبالإضافة إلى كون التنمية هدفا في حد ذاتها، فإنها وسيلة تتسم بالفعالية والكفاءة للتصدي لانتشار النزاعات في عصرنا عن طريق معالجة أسبابها الجذرية.

وعندما نظرنا أمس في أهمية دعم عمليات التعمير والمصالحة الوطنية (انظر S/PV.8413)، أبرزنا دور لجنة بناء السلام في منع تكرار النزاعات من خلال الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة القادرة على إقامة التحالفات اللازمة للحفاظ على السلام والتنمية.

وفي إطار الإصلاحات التي يجري الترويج لها، يجب أن تولي منظومة الأمم المتحدة اهتماما خاصا للتنمية وتعزيز القدرات الإقليمية لدعم الجهود الوطنية. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية تشجيع زيادة مشاركة النساء والشباب. ونشدد أيضا على الحاجة إلى وجود آليات تنسيق مرنة لتعزيز التكامل بين مختلف الجهات الفاعلة في نطاقاتها التشغيلية والجغرافية المتميزة، فضلا عن أوجه التآزر الناتجة عن تحسين فهم الجهات الفاعلة الإقليمية للظروف والاحتياجات على أرض الواقع.

ويتطلب ذلك تمويلا مستداما ومرنا ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام، الأمر الذي يتطلب، بدوره، تجديد الدعم من جانب المتبرعين التقليديين وإنشاء آليات مالية ابتكارية وزيادة مشاركة القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، وعلى نحو ما أوصى به الأمين العام في مبادرته ''العمل من أجل حفظ السلام''، نعتقد أنه يجب أن تكون المنظمة قادرة على منح الأولوية لتمويل بعثات الدعم التي ينشرها الاتحاد الأفريقي في الأماكن التي تكون الاحتياجات فيها أشد.

ونود أن نختتم بياننا بالتأكيد على أن الاستثمار في تنمية القدرات الإقليمية وتعزيزها بغرض الوقاية يفترض زيادة الكفاءة

والفعالية في ممارستنا لمسؤوليتنا المشتركة عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، بداية، أرحب بترؤسكم لهذه الجلسة. كما أتقدم بوافر الشكر إلى وفد بلدكم الصديق على عقده لهذه الجلسة الهامة. وأود أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد جان - كلود كاسي برو، على إحاطاتهم المستفيضة والقيمة حول سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتسليط الضوء على العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

لقد بات اليوم التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة في أكثر من مناسبة، فإن هذا التعاون أصبح ضرورة وليس خيارا. فعالمنا اليوم مليء بتحديات بالغة التعقيد مما يتطلب منا مضاعفة الجهود ووحدة الموقف للتصدي لها.

وكان التصدي للتحديات التي فرضتها النزاعات والنزاعات التي طال أمدها في القارة الأفريقية محورا رئيسيا لدور الأمم المتحدة. ففي عام ١٩٦٠، تم نشر عملة حفظ السلام الأولى في أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان مساعدة الحكومة في الحفاظ على القانون والنظام. ومنذ ذلك الحين، تم نشر الآلاف من قوات حفظ السلام في حوالي ٣١ عملية من عمليات حفظ السلام في العديد من الدول الأفريقية، حتى أصبحت القارة اليوم تحتضن ٧ عمليات من أصل ١٤ عملية. إضافة إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وبحكم اتساع رقعة القارة الأفريقية وتنوع المحددات الجغرافية والإثنية والثقافية والاجتماعية والتاريخية، فإن ذلك يحتم عليها وجود واقع تنظيمي دون إقليمي ذي أبعاد سياسية واقتصادية، يندرج تحت مظلة المنظمة الجامعة الأم، والمتمثلة في الاتحاد الأفريقي، مما خلق نوعا جديدا من التعاون بين الأمم المتحدة وهذه التجمعات يفرضه طبيعة وخصوصية كل نزاع فيها. ويُعد تعزيز وتوطيد التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مع المنظمات دون الإقليمية لدى الاتحاد الأفريقي، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أمرا يشجعه قرار مجلس الأمن ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، الذي ينص على مواصلة عقد المشاورات مع الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن التحديات التي تواجه السلام والأمن.

وفي سبيل تطوير وتحسين التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بقوات عمليات حفظ السلام، لا بد من التأكيد على أن التمويل المستدام القابل للتنبؤ به يعد أكبر تحد تواجهه الأمم المتحدة في كافة صناديقها. ونؤكد هنا على ما قاله الأمين العام في جلسة مجلس الأمن يوم أمس (انظر S/PV.8413) بالنسبة لتمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية المفوضة من قبل مجلس الأمن وأهمية النظر في دعمها بما في ذلك من خلال مساهمات مقررة، متى كان ذلك ممكنا. ولذلك، تتطلع الكويت إلى أن يتم التوافق في المجلس على مشروع قرار ضمان تمويل عمليات السلام، الذي تتم المشاورات بشأنه حاليا، والمقدم من كل من إثيوبيا وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية.

إن تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أصبح أوضح نموذج للعمل وفق الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة. ويتجلى التعاون في مجال السلم والأمن في بلدين عربيين أفريقيين، هما الصومال والسودان، عبر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور،

اللتين توفران لنا نموذجين ناجحين مختلفين للشراكات الإقليمية. كما أن ''إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام'' وما ورد فيه بشأن الشراكات يجدد التزام الحكومات المضيفة لعمليات حفظ السلام ببذل قصارى جهدها من أجل بناء السلام والحفاظ عليه، والتزام جميع الدول المتبنية للقرار بدعم اتباع عمليات حفظ السلام لنهج مشتركة مع تلك الحكومات، مما سيوفر للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا مسارا واضحا للعمل سويا استرشادا بما سبق.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية إطلاق المبادرات الفعالة الرامية لإصلاح وتطوير التعاون في مجال عمليات حفظ السلام من زاوية تعزيز جهود الأمم المتحدة لدعم بناء قدرات الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجال الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك الوساطة والإنذار المبكر وإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، على غرار مبادرة ''ملتقى مبعوثي السلام إلى أفريقيا'' في عام ٢٠١٠، والذي يُعتبر أول إطار يجمع رؤساء عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة مع نظرائهم المعينين من الاتحاد الأفريقي، بهدف تنسيق سياسات صنع السلام وحفظه وبنائه على مستوى الأمم المتحدة وعلى الصعيد القاري.

وبتطرقنا إلى المبادرات، نتطلع إلى أن يحقق الاتحاد الأفريقي أهدافه المرجوة من مبادرة إسكات البنادق في القارة الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٠.

وفي الختام، تتطلع دولة الكويت، في ظل النزاعات التي تشهدها المنطقة العربية، إلى توطيد التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية في مجال الوقاية والإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها بالطرق والوسائل السلمية، وفق ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد مارسيل أمون – تانوه، وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار، ونرحب بمشاركته في هذه المناقشة بصفته رئيسا لمجلس الأمن. كما نشكره على اختيار موضوع هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وهو ''التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين''، فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وتسويتها. من المهم أن نبدأ هذه المناقشة بذكر الدول، إذ أنها تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذه العمليات. ونشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد؛ ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد جان – كلود كاسي برو، على إحاطاتهم.

إننا نتشاطر هدف الرغبة في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات. ذلك هو الهدف المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره أولوية. لماذا لم يول الاهتمام الواجب حتى الآن؟ ذلك سؤال جيد. ولعل أحد الأسباب يكمن في الافتقار إلى الإرادة السياسية وصدق النية. فالميثاق يوفر للدول الأعضاء جميع الأدوات اللازمة لمنع نشوب النزاعات. وأنا أشير، أساسا، إلى الفصلين الأول والسادس، وكذلك إلى القرارات الأخرى، ولا سيما القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) الذي نص على المبادئ الأساسية للتعاون الدولي في هذا المجال. فجميع القرارات المتخذة تؤكد على أن المساعدة الدولية، بما في ذلك مساعدة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، يجب أن تستند إلى موافقة البلد المضيف وأن تكون مكملة لجهود الحكومات الوطنية.

وفي الوقت نفسه، فإن كل حالة فريدة – بطبيعة الحال – وتنشأ بسبب عوامل شتى. وذلك يعني أنه لا توجد مؤشرات عامة للنزاعات. وقد برهن لنا التاريخ مرارا وتكرارا على أن النزاعات يمكن أن تنشأ في سياقات لم تحدث فيها انتهاكات لحقوق الإنسان وكذلك في سياقات دول متقدمة النمو. وفي

الوقت نفسه،أصبحت الأزمات بشكل متزايد سببا في تدخلات خارجية أو استفزازات متعمدة. لذلك، من المهم أن نكفل اتباع نهج محايد ونسعى إلى التماس حلول فريدة في كل حالة من الحالات. ويجب أن يستند عمل الأمم المتحدة إلى الأدوات الدبلوماسية المجربة والوساطة والمساعي الحميدة. فالمفاهيم الغامضة التي لا تحظى بتأييد الدول بالإجماع لا تعمل سوى على تفاقم تلك الحالات، وتصب في نهاية المطاف في مصلحة مجموعة صغيرة نسبيا من البلدان.

وفي الظروف الراهنة، وإذ أن معظم الأزمات محلية وداخل الدول فإن الخطوط الفاصلة بين الوساطة والدبلوماسية الوقائية وممارسة الضغوط على العمليات السياسية المحلية أصبحت دقيقة. ينبغي أن تكفي الإشارة إلى عدد الأزمات التي نشأت نتيجة حالات صارخة للتدخل الخارجي استهدفت الإطاحة بالحكومات التي لم ترق للبعض – انظروا إلى الحالة في العراق وليبيا وسورية وأوكرانيا وفنزويلا ونيكاراغوا. تلك قائمة أبعد من أن تكون جامعة بالحالات التي تمت مناقشتها في الآونة الأخيرة في مجلس الأمن. ومن يدفع ثمن أفعال محركي الدمى الخارجيين في نهاية الأمر هو المجتمع الدولي، إذ يحاول بشكل مزعوم مواجهة نوع من التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين. في الواقع، إن الشيء الوحيد المطلوب لمنع نشوب النزاعات هو وقف التدخل في الشؤون الداخلية والتوقف عن إلقاء المحاضرات حول كيفية بناء الديمقراطية وكيفية احترام حقوق الإنسان. فكل دولة تدرك هذه القيم بطريقتها الخاصة، وينبغي للمرء ألا يحاول فرض وصفاته الخاصة أو أن يعاقب أحد على عدم الامتثال لها. لقد آن الأوان لكي نفهم جميعا ذلك.

وفيما يتعلق بتسوية النزاعات القائمة، تتمثل إحدى الأدوات الرئيسية للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة والمتغيرة باستمرار لبعثات حفظ السلام، ينبغي تكييفها بصورة منتظمة. وهذا أمر يتعين القيام به في امتثال تام لقرارات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. قد يبدو أن الجميع مدركين لذلك الأمر، لكننا من الناحية العملية نواجه حالات تتسم بالمفارقة. فمن ناحية، نسمع على الدوام نداءات معقولة من أجل تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة ومجلس الأمن والأمانة العامة. ومن ناحية أخرى، نرى محاولات متزايدة للالتفاف على الوثائق المتفق عليها في المنتديات المتخصصة، من خلال قرارات مجلس الأمن وجميع أنواع المحافل والمؤتمرات خارج الأمم المتحدة، على سبيل المثال.

وفي ذلك السياق، لا يمكننا أن نتجاهل المنتدى الدولي بشأن التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام الذي انعقد بالسويد في ٢٨ و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر أثناء. فهناك، صرح عضو رفيع المستوى في الأمانة العامة بأن اللجنة الخاصة ليس المفروض أن تصحح عملية تنفيذ إعلان الالتزامات المشتركة، الذي أعدته الأمانة العامة. إننا لا نعرف حتى كيفية الرد على تلك الكلمات. إنه ينص صراحة في الفقرة ١٩ من الفصل الخامس –كما نعلم جيدا، لأحدث تقرير سنوي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/72/19)، الذي وافقت عليه الجمعية العامة، على أن اللجنة الخاصة هي،

> ”منتدى الأمم المتحدة الوحيد المكلف بالاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمة على تنفيذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.“

وهناك العديد من هذه الحالات التي تتسم بالمفارقة في الجهود المبذولة لإصلاح ركيزة السلام والأمن. فقد اتفقنا جميعا، على سبيل المثال، على أن ولايات بعثات الأمم المتحدة يجب أن تكون واضحة ومركزة وقابلة للتنفيذ؛ ومع ذلك فإن بعض

أعضاء مجلس الأمن، ممن يتفقون على أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان ترتبط ترابطا وثيقا، يدعون إلى توسيع نطاق ولايات البعثات ويطالبون بأهداف غير معتادة لحفظ السلام.

ومثال آخر على ذلك، تقدمه المحاولات التي شهدناها للمساواة بين حماية المدنيين وحقوق الإنسان في وثائق الأمم المتحدة. فلم يقر الذين يدعون إلى هذا النهج بأن حماية المدنيين تقع في إطار الفصل السابع من الميثاق، وتوحي باستخدام القوة. وغني عن القول أن حقيقة نواياهم هي إيجاد طريقة أخرى لممارسة النفوذ السياسي من خلال استخدام سلطة الأمم المتحدة والفصل السابع، وهو أمر غير مقبول. وقد شهدنا بالفعل محاولات ترمي إلى استخدام الفصل السابع فيما يتعلق حقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في هايتي. وقد أسفر ذلك عن انقسام داخل المجلس حيث اعتدنا دائما على التوصل إلى توافق في الآراء.

أخيرا، تتفق الدول الأعضاء على أن تعزيز سلامة حفظة السلام يشكل أولوية قصوى. غير أن بعض الوفود قد بدأت تدعو إلى ولايات قوية للبعثات. ونحن لا نفهم كيف يمكن لولايات قوية للبعثات أن تحسن من سلامة الخوذ الزرق، أو كيف يمكن التوفيق بينها وبين أولية السياسة في التسوية السلمية للنزاعات. وكذلك لا يمكننا، في ذلك السياق، أن نغفل عن الإشارة في المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2018/1064 المرفق) إلى ما يسمى بعمليات إنفاذ السلام. لا يسع الأمم المتحدة أن تُجر إلى مثل هذه السيناريوهات. ويتمثل التناقض الأكبر هنا في أن الكل يتفق مع أولوية تحقيق التسوية السياسية للنزاعات، وأنه يجب على بعثات الأمم المتحدة أن تساعد البلدان المضيفة على تهيئة الظروف من أجل تحقيق ذلك الهدف. غير أن ما نسمعه في الواقع هو اقتراحات للاستعاضة عن مسؤولية الدول بولايات الأمم المتحدة. ذلك هو السبب الذي يجعل الاتحاد الروسي يعتقد أنه ليس في وضع يسمح له بتأييد إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تأييدا تاما وهو السبب في إصرارنا على أن يناقش ذلك الإعلان في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

لم ينته بعد الحوار بين الدول الأعضاء بشأن الإصلاحات اللازمة في عمليات حفظ السلام، وقد اتضح بالفعل أن التحديات الراهنة للسلم والأمن تتطلب نهجا جماعيا. من المهم تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والاستفادة من مزاياها النسبية. ومن المهم كذلك أن تكون أولوية المنظمات الإقليمية هي السعي إلى التوصل إلى الحلول السلمية والسياسية والدبلوماسية للنزاعات. ونلاحظ مع الارتياح أن البلدان الأفريقية تأخذ بفعالية على عاتقها القيام بمبادرات لمعالجة النزاعات في القارة. ويحق لقيادة الاتحاد الأفريقي أن تفخر بذلك، على الرغم من أنه لا يزال أمامها عمل كثير تضطلع به. إننا نفهم رغبة شركائنا الأفارقة في مواجهة التحديات الجديدة باستقلاقية وفعالية، وفي المقام الأول، الإرهاب.

وخير مثال على ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تقوم بنشاط حثيث في مكافحة حركة الشباب الإرهابية.

وما زالت الحالة المثيرة للقلق في منطقة الساحل، حيث يحاول الإرهابيون والجماعات المتطرفة توسيع نطاق نفوذهم، وحيث تزدهر الجريمة المنظمة بسبب فراغ السلطة في مساحات شاسعة من الإقليم. وقد وصل تهديد الأمن والاستقرار في ذلك الجزء من أفريقيا إلى مستوى لم يسبق له مثيل. ونرحب بمبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المتعلقة بإنشاء قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وهذا عامل هام لضمان الاستقرار.

وقد قدمت روسيا مساعدة مختلفة الأنواع إلى شركائنا الأفريقيين. ويمكن لحفظة السلام الأفريقيين الحصول على التدريب في المراكز الروسية، في دوموديدوفو ونارو – فومينسك،

وفي المركز الدولي للإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لوزارة الدفاع الروسية في نخابينو. وفي عام ٢٠١٧ قام المدربون الروس في السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى بتدريب ٢٠٠ من الأفراد العسكريين المحليين في كل موقع. وبحلول نهاية العام في جمهورية أفريقيا الوسطى سنكون قد قمنا بتدريب ٢ ٠٠٠ شخص. ونقدم مليوني دولار كمساعدة مالية إلى صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، تستخدم لفائدة العنصر المدني في بعثة الاتحاد الأفريقي، وأنشطة الوساطة للجنة الحكماء، والممثلين الرفيعي المستوى للصومال ومالي.

وعلاوة على ذلك، تقدم روسيا التمويل لأغراض المساعدة الإنسانية واستراتيجيات التنمية، ولمكافحة الإرهاب في بلدان منطقة الساحل. وفي نفس الوقت، نفهم مستوى الحاجة فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية. ولذلك نعتقد أن هناك ما يبرر إجراء مناقشة بشأن زيادة القدرة على التنبؤ بالتمويل وموثوقيته ومرونته، ونحن على أهبة الاستعداد للمشاركة في مزيد من الحوار مع أصدقائنا الأفريقيين. وفي الوقت نفسه، فإننا نعول على أن النص لن يشمل أي عناصر غير توافقية بشأن حفظ السلام، ولا سيما إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الأمر الذي من شأنه أن يمنعنا من دعم تلك المبادرة الهامة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة): السيد الرئيس، أود أن أرحب بكم في نيويورك. وأشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن مدى الترحيب بوجود ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي أيضا معنا اليوم.

وبالأمس، ناقش المجلس التحديات المعقدة المتمثلة في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، وذكرنا الرئيس واتارا بالتكاليف البشرية والاقتصادية الجسيمة التي فرضتها الحرب الأهلية على بلده، والخطوات التي اتخذتها كوت ديفوار للحفاظ على السلام وتعزيز التنمية الاقتصادية (انظر S/PV.8413). ومع اتضاح تكلفة النزاع تماما، فإننا إذا أردنا أن نمنع أسوأ الفظائع والمظالم، وفقا لتطلعات ميثاق الأمم المتحدة، فمن الأهمية بمكان أن نستفيد من الدروس بشأن ما يلزم لفض النزاعات والحفاظ على السلام في الأجل الطويل.

واليوم، أود أن أركز على الأدوار التكميلية التي يمكن للدول، والمنظمات دون الإقليمية، والإقليمية، والأمم المتحدة، بل وينبغي لها، أن تضطلع بها، لمنع نشوب النزاعات وحلها. وفي هذا الصدد، أود أن أثير ثلاث نقاط محددة.

أولا، وكما أشار متكلمون آخرون، يعد دور الدول بالغ الأهمية. فالدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها، والامتناع عن الأعمال العدوانية. ولكن ذلك يعني أيضا الامتناع عن اضطهاد شعوبها. إن أفضل الحلول وأدومها هي الحلول الذاتية النشأة والمتسمة بالشمول. غير أن بناء المجتمعات القادرة على الصمود، ليس بالمهمة السهلة. فبمعالجة العوامل الهيكلية المسببة لتفشي الهشاشة، والتأكد من تلبية المطالب المشروعة للسكان، بما في ذلك العدالة والأمن والفرص الاقتصادية، يمكننا أن نقلل إلى حد كبير من خطر نشوب النزاع. وهذا هو السبب في أن للديمقراطية وحقوق الإنسان دورا هاما جدا في تحقيق الاستقرار، وكذلك الازدهار، وهناك بعض الأدلة الجيدة جدا، المتاحة دون قيود، والتي توضح الصلة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والرخاء وازدهار المجتمعات.

وتعد القدرات الوطنية القوية في مجال منع نشوب النزاعات ضرورية أيضا، ومن المهم أن تكون المنظمات المتعددة الأطراف مستعدة ومهيأة لدعم تلك الجهود الوطنية. ولهذا السبب، تؤيد المملكة المتحدة البرنامج المشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لبناء القدرات الوطنية فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات.

وقد ساعد نشر مستشاري الأمم المتحدة للسلام والتنمية الدول الأعضاء على إصدار التحليلات التي تتيح التحديد

المبكر لمخاطر النزاعات، والقدرة على وضع استراتيجيات لتخفيف التوتر. ويعمل الآن أحد أنظمة تحديد تلك المخاطر في الكاميرون حيث يتعقب مسارات اتجاهات ومخاطر النزاعات الناشئة في حالة تثير القلق بشكل متزايد على السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، غالبا ما تكون للمنظمات الإقليمية ميزة نسبية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الدولية الأكثر بعدا، بما فيها الأمم المتحدة أحيانا. وقليل من المنظمات الإقليمية كان نشطا في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها مثل الاتحاد الأفريقي، وهذا تطور محمود في العقدين الماضيين. وفي حوض منطقة بحيرة تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تولى الاتحاد الأفريقي في كثير من الأحيان زمام القيادة.

وفي بلدان مثل تلك الموجودة في منطقة الساحل، حيث تشكل طائفة من المسائل العابرة للحدود تربة خصبة للنزاع، كان عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالغ الأهمية. وعندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع، يمكن أن يكفل التعاون الإقليمي نشر الموارد المحدودة على نحو فعال، ووضع حد للعزلة الاقتصادية حتى لا تصبح سببا آخر للنزاع. وفي القرن الأفريقي، تقدم الهيئة الحكومية الدولية الدعم للبلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بشكل أفضل.

وفيما يتعلق بتقديم الدعم من أجل منع النزاعات والوساطة، تتمتع الأطراف الفاعلة الإقليمية بميزة فريدة بسبب فهمها للسياق المحلي وديناميات النزاع. وفي غينيا – بيساو، على سبيل المثال، تشمل وفود الوساطة الناجحة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كبار المسؤولين من غينيا الاستوائية والسنغال. وفيما يتعلق بعمليات دعم السلام، تؤدي المجموعات الإقليمية دورا بالغ الأهمية، كما شهدنا في غامبيا عام ٢٠١٧. ونجحت التعبئة السريعة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في استعادة الاستقرار في ذلك البلد.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بضمان توفير ما يكفي من الموارد للكيانات الإقليمية حتى يتسنى لها الوفاء بالمهام الحيوية إلى جانب الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد ما يتعلق بتمويل عمليات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة تؤيد مبدأ تقديم ما تصل نسبته إلى ٧٥ في المائة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة إلى عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، ويأذن بها المجلس.

ونواصل العمل بشكل بناء مع شركائنا لضمان استيفاء الشروط اللازمة، لا سيما فيما يتعلق بالتقيد بحقوق الإنسان، بحيث يمكن أن يصبح ذلك حقيقة واقعة.

ثالثا، أود أن أشدد على أن تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء، على أساس المزايا النسبية، يزيد من فعالية جميع جهودنا الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام الطويل الأجل.

إن ميثاق الأمم المتحدة يشدد على أهمية الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات، والأمين العام على حق تماما في إشارته إلى بعد نظر واضعي الميثاق في هذا الصدد. ومن العلامات الإيجابية أن نرى اليوم اتساع نطاق التزام المجلس بتعزيز عمله مع الاتحاد الأفريقي وجهات أخرى. ويدور بخاطري أن الدعم على نطاق أوسع في هذا المحفل للدورين الهامين لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ربما كان يوفر استجابات أكثر فعالية للتحديات التي تواجهها أرمينيا، وجورجيا، وأوكرانيا.

فعندما تفشل الجهود الوطنية والإقليمية، تقع على المجلس مسؤولية بوصفه الهيئة المختصة الوحيدة من الناحية القانونية، لتجاوز احتكار الدولة للتدخل العسكري، والعمل على استعادة

السلام والأمن الدوليين. وهذه خطوة الملاذ الأخير التي من الأفضل أن نتجنبها، بحشد جميع الأدوات التي تحت تصرفنا الجماعي من أجل بناء السلام والمنع في وقت مبكر لتجنب التصعيد.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر مجددا إلى كوت ديفوار على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ويسرنا أن نراكم، سيدي الوزير، تترأسون هذه المناقشة الهامة. ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، كما نشكر أيضا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد كاسي برو، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن موضوع مناقشتنا. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا العميق لكل منهما على قيادتهما والتزامهما بالارتقاء بالشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مستويات جديدة.

إن توقيت هذه المناقشة لم يكن أنسب منه الآن، حيث تجري مناقشات بشأن مشروع القرار الذي اقترحه الأعضاء الأفريقيون في المجلس بشأن تمويل عملية الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، الذي ما برح يمثل قضية هامة في الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ونأمل أن تولد مناقشتنا اليوم الزخم اللازم لاعتماد مشروع القرار المقترح، وهو أمر حيوي في مساعدة الشراكة على الانتقال من مرحلة الالتزامات إلى العمل الملموس. وقد تم التسليم منذ وقت طويل بالحاجة إلى كفالة استدامة ومرونة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام والقدرة على التنبؤ به، ونعتقد أنه قد آن الأوان لأن يتخذ المجلس خطوة حاسمة إلى الأمام.

وأثبت الاتحاد الأفريقي التزاما حقيقيا في تقاسم العبء من خلال تعبئة الموارد من داخل القارة. ومع تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، تمكن الاتحاد من جمع حوالي ٨٠ مليون دولار، كما ذكر رئيس الاتحاد الأفريقي في وقت سابق، بهدف توفير ٤٠٠ مليون دولار لصندوق السلام بحلول عام ٢٠٢١. وهذا تقدم ملحوظ يتعين أن يعترف به المجلس ويدعمه. وقد سعدنا للغاية أمس بأن أتيحت لنا الفرصة للتفاعل بصورة غير رسمية مع الممثل السامي لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، السيد دونالد كابيروكا، الذي أوضح بعض المسائل فيما يتعلق بكيفية عمل صندوق السلام.

كما نفهم أن هناك تساؤلات بخصوص قدرة الاتحاد الأفريقي والتزامه فيما يتعلق بالوفاء بمعايير الأمم المتحدة على صعيد المساءلة والامتثال. إن عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام وليدة، ولا يمكن أن ننتظر منها أن تكون مثالية خلال فترة قصيرة من الزمن. وتملك الأمم المتحدة خبرة تمتد لـ ٧٠ عاما في حفظ السلام وما زلنا نناقش الإصلاحات اللازمة لجعلها ملائمة للغرض المنشود. ومع ذلك، أظهر الاتحاد الأفريقي عزمه على الوفاء بالشروط التي حددها المجلس في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك من خلال اعتماد وثائق تاريخية في مجال السياسة العامة تتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما وبالسلوك والانضباط في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. ويكتسي التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تلك المجالات أهمية بالغة، ونأمل يساعد الإعلان المشترك الذي سيوقعه الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي اليوم في تيسير ذلك التعاون المستمر.

إن مسألة التمويل ليست سوى جانب واحد من الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وحقيقة أننا لم نتمكن من إحراز تقدم في المناقشات بشأن هذه المسألة تعني أنه لم يكن بوسعنا استكشاف المجموعة الكاملة لإمكانات التعاون بين المنظمتين بشأن الاستجابات الممكنة لدورة النزاع – من منع نشوب النزاعات والوساطة إلى حفظ السلام وبناء

السلام – بما يتماشى مع إطارهما المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ولذلك، وفي ظل احتمال اعتماد مشروع القرار المقترح بشأن مسألة التمويل، نأمل أن نتمكن من المضي قدما.

وهناك حاجة إلى مواصلة تعزيز الحوار الاستراتيجي والشراكات وإجراء المزيد من التبادل المنتظم للآراء والتحليلات والمعلومات على مستوى العمل لبناء القدرات فيما يتعلق بأدوات الدبلوماسية الوقائية؛ وثمة حاجة أيضا إلى تنشيط وإشراك القدرات والإمكانيات المحتملة والقائمة، لا سيما عن طريق المكاتب السياسية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة؛ وعلاوة على ذلك، ينبغي القيام بالمزيد لضمان الاتساق والتكامل على صعيد جهود المنظمتين في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية، بوسائل من بينها جهود الوساطة والمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، حسب الاقتضاء.

وفي هذا السياق، نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في توثيق التعاون والزيارات الميدانية المشتركة التي يقوم كبار المسؤولين وتبادل المعلومات بصورة أكثر انتظاما وتعميق المشاورات والعمل المنسق على نحو متزايد وتعزيز التعاون بين الأمانة العامة والمفوضية. ونقدر الإحاطات الإعلامية المشتركة التي يقدمها الممثلون والمبعوثون الخاصون للمنظمتين أمام مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ومن المهم للغاية أن يتخذ المجلسان أيضا خطوات ملموسة، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراتهما السنوية الثانية عشرة، للنظر في القيام بزيارات مشتركة إلى المناطق التي تشهد حالات نزاع في أفريقيا. وينبغي الشروع دون إبطاء في مناقشة الطرائق من أجل تيسير القيام بها.

وأخيرا، خلال العامين الماضيين من عضويتنا في المجلس، بذلنا كل جهد ممكن لتشجيع تعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عموما، وكذلك بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بصفة خاصة، بما في ذلك بصفتنا رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. وإذ نسلم الراية إلى جنوب أفريقيا في الشهر المقبل، لدينا كل الثقة بأنها ستبذل كل ما في وسعها – مع كوت ديفوار وغينيا الاستوائية وسائر أعضاء المجلس – من أجل مواصلة الدعوة إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتي هي أمر لا غنى عنه لتعزيز وصون السلام والأمن في أفريقيا.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بكم وبوفد بلدكم، سيدي الرئيس، وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة جدا. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد؛ ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد جان – كلود كاسي برو، على إحاطاتهم الإعلامية.

تدرك بوليفيا الأهمية المحورية لتولي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القيادة في معالجة المشاكل والنزاعات التي تواجهها مناطقها. ونسلم بالدور الأساسي الذي تقوم به من أجل تشجيع وتعزيز الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية في إطار احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجميع الدول التي تشكل المناطق التابعة لها.

ولذلك، فإن تطوير أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – وكذلك تعزيز المشاورات من أجل التنسيق والتعاون، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة – أمر مفيد ونافع، لأنه يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، فإن التحليل الشامل والمناقشة بشأن النزاعات وسماتها الفريدة هما أمران لا غنى عنهما من أجل التنفيذ الفعال لجهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات والمصالحة من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، تماشيا

مع تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الفصلين السادس والثامن من الميثاق. ولذلك، فإن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أساسي لتعزيز هذه الجهود.

ومن الضروري أيضا التشديد على مسؤولية المجتمع الدولي بصفة عامة لضمان فعالية هذه العلاقة. ومن شأن ذلك أن ييسر التوصل إلى فهم مشترك للأسباب الجذرية للنزاعات، التي لا يمكن حلها إلا من خلال تعددية الأطراف وآلياتها. ولهذا السبب، فإننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى ترسيخ إدماج أنشطة بناء السلام وحفظ السلام، فضلا عن تعزيز وتحسين الحوار وآليات التعاون والتنسيق.

وفيما يتعلق بأفريقيا، نعتقد أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها في سياق الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، من خلال الاستراتيجيات المشتركة المرتبطة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك من خلال إعطاء الأولوية لقيادة النساء والشباب ومشاركتهم النشطة من أجل تعزيز العلاقة بين السلام والأمن والتنمية. وعلاوة على ذلك، نرحب بتوقيع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على الإطار المشترك من أجل تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فمن شأن ذلك تعزيز شراكة استراتيجية ومنهجية يمكن التنبؤ بها استنادا إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمزايا النسبية.

وبخصوص آليات التعاون والتنسيق، فإن نشر عمليات مشتركة هو من الأمثلة البارزة على ذلك. وتشكل هذه الجهود أداة أساسية في السعي المستمر من أجل توطيد السلام والأمن، بالإضافة إلى كونها أداة مفيدة في مواجهة العقبات والتهديدات من قبيل الإرهاب والأزمات الإنسانية.

إن بوليفيا تؤيد تلك المبادرات، بما في ذلك النشر والتفعيل الكامل لقوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تشكل، بالترافق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أكثر الأمثلة المثمرة على التزام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالشراكة القائمة بينهما.

ونشيد أيضا بالمبادرات التي تتصدرها المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي مكنت، في إطار الدبلوماسية الوقائية، من منع نشوب النزاع في جمهورية غامبيا، فضلا عن العمليات الجارية في إطار عملية نواكشوط. وتعرب بوليفيا مرة أخرى عن دعمها الكامل للهيكل الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تسوية النزاعات في أفريقيا. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن نستصحب الرؤية الأفريقية والتوصيات الواردة فيها.

ونشدد أيضا على الشراكة الاستراتيجية المتزايدة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وعلى التزامهما بإقامة علاقة منظمة وعلى قدم المساواة بتعزيز شراكتهما بمواصلة تقديم الدعم المتبادل والدعم التقني، فيما يتعلق بالمسائل السياسية وعمليات حفظ السلام على السواء، على نحو ما تظهره باستمرار الزيارات المشتركة. ولذلك السبب يجب أن نواصل البحث عن طرائق مختلفة لمساعدة عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام ودعم هذه العمليات، وفقا للقرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦). وفي ذلك الصدد، تؤيد بوليفيا الطلبات المقدمة من الاتحاد الأفريقي من أجل تخصيص ميزانية ثابتة ومرنة لعمليات السلام والأمن وتقديم الدعم الاقتصادي لهذه العمليات.

وفي الختام، نشدد على أهمية تقيد الكيانات الاستراتيجية والشركاء بدعم جميع التزاماتهم، بغية مواصلة المضي قدما على طريق تحقيق الاستقرار والسلام والأمن والتنمية، وعدم ترك أحد خلف الركب.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أرحب بحضوركم، معالي وزير خارجية كوت ديفوار، في هذه القاعة لتولي رئاسة هذه المناقشة المفتوحة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام غوتيريش، والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد جان – كلود كاسي برو، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

وإذ ننظر في جميع أرجاء العالم اليوم، فإننا نرى تعقيدات تمر بحالة من التغير المستمر. فنحن نجابه بمجموعة من التحديات المترابطة، وانتشر العديد منها إلى خارج حدود أي بلد معين، أو في الواقع، أية منطقة بعينها. ويجب على البلدان الإقليمية والمجتمع الدولي العمل معا للتصدي لهذه التحديات. وفي الأعوام الأخيرة، قامت الأمم المتحدة باستمرار بتعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مما أسهم إسهاما كبيرا في منع النزاعات وتسويتها وبناء السلام وصون الاستقرار الإقليمي والعالمي.

وفي غضون ذلك، تزداد التهديدات والمخاطر الأمنية غير التقليدية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتواجه بعض البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بعدم كفاية القدرات المتعلقة بالأمن والحوكمة، وأيضا بنقص حاد في التمويل. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في مشوارها الطويل نحو تحقيق السلام الدائم والتنمية. وفي سياق تلك الظروف الجديدة والتهديدات والتحديات، كيف لنا مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تحسين منع نشوب النزاعات وتسويتها وإعادة الإعمار بشكل أكثر فعالية بعد انتهاء النزاع؟ ويكمن الرد في مجموعة من الضرورات. وأرجو أن تسمحوا لي بتقديم المزيد من التفاصيل.

أولا، يجب أن نواصل تعزيز تعددية الأطراف والالتزام الصارم بمفاهيم التعاون الذي يعود بالنفع على الجميع والتنمية المشتركة. إن الأمم المتحدة رمز لتعددية الأطراف. ويشكل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جزءا هاما من دعم تعددية الأطراف. وينبغي لجميع الأطراف أن تشجع بهمة البلدان الإقليمية على اعتناق الفلسفة التي مفادها أنه ينبغي أن يحقق التعاون نتائج مربحة لجميع الأطراف، على كلا الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف – أي، على كل طرف أن يراعي مصالح الطرف الآخر حينما يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة وأن يعزز التنمية المشتركة أثناء سعيه لتحقيق التنمية الخاصة به. وينبغي أن يلتزم الأطراف برؤية لتوفير الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام؛ وبتشجع جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حلول من خلال الحوار والمساعي الحميدة والوساطة والوسائل السلمية الأخرى؛ وبالنهوض بالتفاهم والثقة المتبادلين.

ثانيا، يجب علينا الاستفادة التامة من الدور الفريد الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن البلدان الإقليمية، في معالجة المسائل المواضيعية المتعلقة بأية منطقة بعينها. وتتوفر للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والإقليمية ميزة الاستفادة من المزيد من المعرفة الوثيقة بتاريخ منطقتها الخاصة وبثقافة هذه المنطقة وواقعها. وهي في وضع فريد يمكنها من معالجة المسائل المواضيعية الإقليمية، ودورها لا يمكن الاستعاضة عنه. وسيكون من المستصوب للمجتمع الدولي أن يحترم احتراما كاملا سيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامة أراضيها وأن يدعم دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان الإقليمية في قيادة جهود الوساطة. وثمة أدلة كافية على فعالية ذلك النهج. فقبل فترة قصيرة، وبفضل التعاون فيما بين الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبلدان المنطقة، وقعت الأطراف في جنوب السودان على تنشيط جديد

لاتفاق السلام، وأحرز تقدم كبير في علاقات بلدان منطقة القرن الأفريقي. ويعد ذلك مثالا في هذا الصدد.

ثالثا، علينا الاستفادة التامة من مزايا الأمم المتحدة لتقديم المزيد من الدعم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة الاستفادة بشكل أفضل من الآليات والموارد والقدرات المتاحة لها لتقديم المزيد من المساعدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات التدريب والتنمية المؤسسية واللوجستيات والتمويل. وينبغي تعزيز التنسيق لتمكين التكامل بين المزايا النسبية، مع تجنب التداخل، والحصول على أفضل ما يمكن أن تقدمه كل منظمة للأخرى، بدلا من أن تمنع كل واحدة منها الأخرى. وسينشأ تآزر حقيقي من اتخاذ مثل ذلك النهج.

لقد شهدت الأعوام الأخيرة إحراز تقدم متميز في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من ناحية، والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، من الناحية الأخرى، الذي بلغ ذروته في التسوية الناجحة للمسائل المتعلقة بكوت ديفوار وسيراليون وليبريا. واضطلعت آليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة الأفريقية بدور هام الدور ولا غنى عنه في بعض المناطق الساخنة، بما في ذلك الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ففي عام ٢٠١٧، وقعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الإطار المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي جرى بموجبه توسيع مجالات التعاون بين المنظمتين فضلا عن تحسين مستويات التعاون. وذلك يقدم نموذجا للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهو أيضا أفضل ممارسة في تنفيذ أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والاستفادة من مزايا المنظمات الإقليمية.

إن الصين تؤيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا وبذلت جهودا فعالة لتحقيق تلك الغاية. فخلال تولي الصين لرئاسة المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الصين مناقشتين مفتوحتين – أحدهما بشأن تعزيز تعددية الأطراف (انظر S/PV.8395) والأخرى بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا (انظر S/PV.8407) – بغية تشجيع تقديم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل المزيد من الدعم للاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وبوصف الصين ثاني أكبر مساهم في ميزانية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أود أن أؤكد مرة أخرى، وبما لا يدع مجالا للشك، على أن الصين تؤيد بشكل مطلق استخدام مساهمات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام لتوفير تمويل مستدام ومستقر ويمكن التنبؤ به لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، وتؤيد اعتماد المجلس لمشروع قرار لتحقيق تلك الغاية. ونحن حريصون على توصل المجلس إلى توافق في الآراء على وجه السرعة. وستواصل الصين بفعالية دعم تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عن طريق مجموعة من القنوات، بما في ذلك التبرعات المباشرة للصندوق الاستئماني المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أؤكد مجددا أنه بوصف الصين نصيرا متحمسا لتعددية الأطراف فإنها على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي للمساعدة في تشجيع التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية توطيد وتعزيز آلية الأمن الجماعي الدولية والحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين. ومعا سنعمل على بناء مجتمع لضمان مستقبل مشترك للبشرية برسم الطريق نحو مستقبل أكثر أمنا وأفضل.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بالترحيب بكم، سيدي الرئيس، في القاعة، وأشيد

بوفد كوت ديفوار على عقده مناقشة أخرى نشطة للغاية بشأن التعاون في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ويعرب وفد بلدي عن تقديره للأمين العام غوتيريش، ولرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد جان – كلود كاسي برو، على بياناتهم الموضوعية.

إن موضوع المناقشة المفتوحة اليوم مناسب للغاية من حيث التوقيت. وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن المسؤولية عن إحلال السلام وتحقيق الأمن في العالم تقع على عاتق الأمم المتحدة. ونلاحظ للأسف، أن الخلافات تتزايد يوما بعد يوم، مما يهدد استقرار وأمن الدول وشعوبها. وعادة ما تصبح النزاعات التي لم تحل سبب نشوب النزاعات المسلحة وتقوض السلام والأمن الدوليين. ونظرا لأن النزاعات مهما كانت طابعها، تهدد الأمن المحلي والإقليمي والعالمي، فإن دور الدول والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في حل النزاعات، أمر ضروري. وبوصف الأمم المتحدة أكثر المنظمات الدولية تمثيلا وسلطة في العالم، يتعين عليها القيام بدور محوري في هذا المجال.

ولكن لا ينبغي لنا أن نقتصر على إيجاد حل، بل نحتاج إلى الحصول على المزيد من التفاصيل بشأن منع نشوب النزاعات. وسيتطلب ذلك تعزيز منظومة الأمم المتحدة ككل. ويجب أن يبدأ الاستثمار في الحفاظ على السلام مبكرا لتجنب النزاع وضمان العمل المبكر بدلا من التحذيرات المبكرة. وبدون ذلك، يمكن أن يكون الاستقرار غير مؤكد وهش وضعيف أمام الصدمات الجديدة. ونحن نتفق تماما مع ملاحظة الأمين العام،

> ”بدلاً من مواجهة الأزمات، نحتاج إلى الاستثمار أكثر في الوقاية. حيث أن الوقاية تحقق نتائج، وتنقذ الأرواح، وهي فعالة من حيث التكلفة“.

وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة وتكييفها مع الحقائق الجديدة، ولكن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تنجح في هذا المسعى وحدها. وسوف يتطلب ذلك التزامات من الدول الأعضاء وشراكات قوية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ويظل منع نشوب النزاعات مسؤولية أساسية تقع على عاتق الدول. ويشمل حماية المدنيين واحترام وضمان حقوق الإنسان لجميع الأفراد داخل أراضيهم. ومنذ أن حصلت كازاخستان على استقلالها، قبل ٢٧ عاما، كانت في طليعة الدبلوماسية الوقائية، وتدابير منع نشوب النزاعات وبناء الثقة، وهي المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية. وهذا ليس إعلانا سياسيا، بل هو الأسلوب الذي يتبعه بلدي. ولدينا آلية قائمة توضح كيف أدركنا تلك المبادئ في الواقع. ومن الأمثلة البارزة مبادرة الرئيس نزارباييف لإنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، الذي عمل بنجاح في منطقة آسيا الوسطى خلال السنوات العشر الماضية. ويعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكلاهما منظمتان إقليميتان، بشكل مثمر في أفريقيا بشأن برنامج عمل وقائي منذ سنوات عديدة، وهو نموذج يمكن تكراره في مناطق النزاع على مستوى العالم.

إن المنظمات الإقليمية هي أطراف فاعلة بوجه خاص في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها، على النحو المشار إليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأسست كازاخستان المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، كمنتدى حكومي دولي لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في آسيا. وفي هذا السياق، أود أن أذكِّر بالمبادرة الأخيرة لرئيس بلدي المتعلقة بإنشاء منظمة للأمن الجماعي في آسيا. وقد يشكل المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الأساس للمؤسسة المستقبلية للأمن والتعاون في آسيا. وبالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يمكن لهذه المنظمة أن تسهم في إنشاء منطقة أمنية في جميع أنحاء شبه القارة الأوروبية والآسيوية. وقد اكتسبت

المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة شنغهاي للتعاون، خبرة كبيرة في منع نشوب النزاعات وحلها. إن السلام والأمن والتنمية هي عناصر أساسية لمنع نشوب النزاعات. ويستكمل الأمن بالتنمية المستدامة والعكس صحيح. ولذلك، يجب أن نزيد التعاون والتنسيق بين ركائز الأمن والتنمية للأمم المتحدة في المقر وفي الميدان لتحقيق نتائج فعالة على أرض الواقع.

ونحن ممتنون للوفد الإيفواري على دعوة رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعلى تقديمهما إحاطتين إعلاميتين اليوم. إن وفد بلدي يتفق تماما مع كل منهما على أن التآزر بين الأمن والتنمية، عنصر أساسي في تخفيف حدة النزاعات وحلها.

وفي هذا السياق، اعتمد مجلس الأمن أثناء رئاستنا، في شهر كانون الثاني/يناير، البيان الرئاسي S/PRST/2018/1، الذي قدمته كازاخستان والذي أبرز لأول مرة أهمية منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في المنطقة، من منظور إقليمي وشدد على الحاجة إلى استخدام تدابير لإعادة بناء الثقة وتحقيق عالم خال من النزاعات العنيفة قبل حلول الذكرى المئوية للأمم المتحدة في عام ٢٠٤٥. وهو يشمل على وجه الخصوص أدوات الدبلوماسية الوقائية وتعزيز التعاون والتنسيق الإستراتيجي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كما أنه بمثابة استراتيجية ثلاثية مبتكرة. وتؤكد هذه الوثيقة أيضا على تبادل أفضل الممارسات وصياغة توصيات واستراتيجيات استشرافية في ضوء الطبيعة العابرة للحدود الوطنية، فيما يخص الأسباب والعواقب والعوامل المساهمة في نشوب النزاعات، بما في ذلك الإرهاب، وأنشطة الجماعات المسلحة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. والجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.

لذلك، نحتاج إلى مواصلة دعم التسوية السلمية للمنازعات المحلية من خلال الترتيبات الإقليمية، أو من خلال الوكالات الإقليمية، ومواصلة تعزيز الحوار الاستراتيجي، والشراكات، وتبادل الآراء بشكل أكثر انتظامًا، والتحليلات والمعلومات على مستوى العمل لبناء القدرات الوطنية والإقليمية، فيما يخص أدوات الدبلوماسية الوقائية.

ويتعين أن نضمن تعاونا أقوى وأوثق من جانب الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لأنها منظمات إقليمية ودون إقليمية لديها المعرفة والإرادة للتعامل مع النزاعات في المناطق المعنية. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة الشراكة المتنامية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونتطلع إلى تعزيز تلك العلاقة في مجالات حفظ السلام وبنائه كذلك.

في الختام، تعتقد كازاخستان أنه ينبغي اتباع نهج أكثر شمولية لمواصلة تحسين عملنا في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها. ومن هذا المنطلق، ستواصل كازاخستان تعزيز الإستراتيجية الشاملة الثلاثية الأبعاد التي ذكرتها من قبل، والتي تشمل تعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية، والنهج الإقليمي والجهود المنسقة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وهياكلها.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفنا وجودكم بيننا اليوم سيدي الرئيس، ونشيد بكوت ديفوار على هذه المبادرة. إننا نرحب بهذه المناقشة الهامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي محمد، ورئيس مفوضية

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جون - كلود برو، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

يقوم التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مزايا تكميلية. ويضمن هذا التعاون الملكية المحلية والشعور بالمسؤولية. كما أنه يوفر لجميع أصحاب المصلحة مشاركة شاملة. وتظل كل هذه العناصر، حاسمة لنجاح الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها.

دعوني أركز على ثلاث نقاط ترى بولندا أنها تكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد: تعاون أوثق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛ والشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كمثال على الدور الإيجابي الذي تقوم به منظمة إقليمية في منع نشوب النزاعات.

أولا، فيما يتعلق بتوثيق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تعد الشراكة المعززة في مجال السلام والأمن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، شرطا أساسيا من أجل التوصل إلى حلول فعالة في الأجل الطويل، للتحديات الأمنية في أفريقيا. ولا شك في أنه منذ أن وقعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الإطار المشترك من أجل تعزيز الشراكة في مجالي السلام والأمن في عام ٢٠١٧، تم إحراز تقدم هائل في هذا الصدد. وأود أن أثني على جميع أصحاب المصلحة الذين شاركوا في تعزيز التعاون بين المنظمتين. وتعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أحد الأمثلة الملموسة على الملكية والمسؤولية دون الإقليميتين. ويجب تسليط الضوء على مشاركتها في الدبلوماسية الوقائية وفي إحلال السلام والأمن عموما.

علاوة على ذلك، يتعين علينا عند مناقشة الترتيبات المستقبلية، التعامل مع التحديات بطريقة شاملة. وتتمثل المجالات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها عند صياغة إطار المرحلة التالية من تعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في جملة أمور، في الامتثال والإبلاغ والمساءلة والاستدامة.

وينبغي إسناد الأدوار والمسؤوليات على أساس أوجه التكامل بين هاتين المنظمتين في عملية السلام.

وتعتقد بولندا أن استمرار دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى الحصول على القدرات والأدوات والوسائل اللازمة للعمل الفعال أمر بالغ الأهمية. وهو كذلك يكتسي أهمية بالغة في تمكين المنظمتين من مواجهة التهديدات الجديدة والتصدي لمصادر عدم الاستقرار المعقدة في أفريقيا. إننا نعتبر أن التفاعل المنتظم بين هذا المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أداة أساسية في تعميق الشراكة.

ثانيا، فيما يتعلق بالشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، فإن إطار ذلك التعاون قد حُدد في الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي. ومن بين المجالات الرئيسية للتعاون التي سلط عليها الضوء في استراتيجية الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات والحلول السياسية، بما في ذلك من خلال دعم مالي كبير. ويساعد الاتحاد الأوروبي بالتركيز على تحسين الأداء، في ذلك السياق، على تعزيز فعالية الجهود المبذولة في التعاون في مجال التدريب وبناء القدرات.

ثالثا، إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثال على الدور الإيجابي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات. ولا يمكن إغفال الدور الإيجابي الذي تقوم به عملياته الميدانية على وجه الخصوص. فمن شأن هذه الأنشطة أن تثبت أن منع نشوب النزاعات أكثر فعالية من حيث التكلفة من إدارة النزاعات. وذلك المبدأ التوجيهي الذي تتبعه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو الذي جعل الإنذار المبكر والعمل المبكر يوضعان في صدارة جهوده، من خلال تيسير الحوار والمساعدة في عمليات الوساطة. ويمكن للتفاعل الفعال الذي تيسره منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن يمكن من رد فعل في مختلف مراحل دورة الأزمة، وبهذا المعنى، يظل يشكل أداة فعالة لمنع نشوب

النزاعات. ونحن نشهد حيزا متزايدا لتعزيز تعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الأمم المتحدة. فالحاجة إليه ماسة في أماكن مثل الأجزاء المتضررة من النزاع في أوكرانيا. وينبغي لهذا التعاون أن يسترشد بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة، التي يتأتى لكل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة أن توفرها.

وفي الختام، أشدد على القيمة المضافة الكبيرة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فهو من جهة، يزودنا بمنظور إقليمي وخبرات قيمة للتصدي للتحديات الإقليمية، ومن جهة أخرى، يمكن الأمم المتحدة من تبادل أفضل الممارسات والمعايير في تنفيذ الاستراتيجيات والأطر ذات الصلة. وأود أن أعيد تأكيد دعم بولندا الكامل لتعزيز تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ولأؤكد للمجلس بأننا مستعدون لمواصلة الانخراط مع شركائنا في المنظمات الإقليمية للعمل معا في مجال منع نشوب النزاعات وحلها.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد وترؤس مناقشة اليوم الهامة. كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطتين الإعلاميتين من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع المنظمات الإقليمية على معالجة مسائل السلم والأمن الدوليين ذات الأولوية. ويمكن للمنظمات الإقليمية كذلك أن تكون مضاعفات قوة للأمم المتحدة في التصدي للتحديات التي نواجهها جميعا. ومع ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يحتفظ دائما بسلطة مستقلة لاتخاذ القرارات. ويجب علينا أن نضمن أن تتصدى فرص التعاون الجديدة للتحديات الحقيقية، السياسية منها والأمنية والإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان وبالجوانب الإنسانية. وهناك الكثير الذي يمكن للمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، أن تفعله من أجل حل النزاعات والأزمات القائمة، على نحو مستقل عن مناقشاتنا بشأن المبادرات أو آليات التمويل الجديدة. فالمنظمات الإقليمية تأتي بخبرات هامة للمفاوضات، مع تحديدها الخيارات والحلول المناسبة وحشد الموارد للاستجابة لها. وفي أحيان كثيرة يكون المورد الوحيد الضروري لكي تقوم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للاضطلاع بدور أقوى هو الإرادة السياسية وتوجيه دعوة لها.

ويسرنا أن نرى منظمة الدول الأمريكية تنخرط في نيكاراغوا وفنزويلا، ولا سيما فيما يتعلق باتخاذ قرارات في منظمة الدول الأمريكية تدين انتهاكات حقوق الإنسان ضد شعب نيكاراغوا وتشجيع اتخاذ خطوات لتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك والمطالبة بتسريح الجماعات شبه الشرطية. وقد أنشأت منظمة الدول الأمريكية فريقا عاملا في بداية آب/أغسطس، وهو ما يشكل، كما نأمل، جهدا إقليميا أكبر لتحسين حياة المواطنين النيكاراغويين. كما إننا رحبنا بقرار منظومة الدول الأمريكية في حزيران/يونيه الذي يدين انتخابات ٢٠ أيار/مايو الزائفة في فنزويلا، والذي يقترح اتخاذ إجراءات ملموسة للضغط على النظام، ولتسليط الضوء على الأزمة الإنسانية المتفاقمة. غير أن تلك الخطوات يجب أن تكون بداية جهود إقليمية أكبر لتحسين حياة المواطنين في المنطقة لا نهاية لها.

وبالمثل، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ظلت منخرطة في بورما، وأعربت عن قلقها إزاء الحالة الإنسانية في ولاية راخين وعن تأييدها للتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم الموقعة بين ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتيسير عملية إعادة المشردين من ولاية راخين. ويساعد مركز المساعدة الإنسانية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في معالجة الشواغل في ولاية راخين. وقد قام المركز، في السنة الماضية، بتيسير تقديم مواد الإغاثة إلى الفئات الضعيفة من المواطنين البورميين ونشرت موظفي فريق الاستجابة في حالات

الطوارئ للمساعدة في أعمال إدارة الإغاثة وإعادة التوطين في بورما. ومرة أخرى، يجب أن يشكل ذلك بداية لجهود إقليمية أكبر لا نهاية لها.

وفي أفريقيا، ظلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يعملان معا على تحسين البيئات الأمنية المحلية وعلى إفساح مجال لتشكل العمليات السياسية. وهناك العديد من الحالات الأخرى التي كانت فيها المشاركة السياسية رفيعة المستوى من قبل المجموعات دون الإقليمية بالغة الأهمية في تسوية النزاعات ومنع نشوبها في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وقد كان أحد الأمثلة على وجه الخصوص، كما ذكر عدد من المتكلمين الآخرين، الدور الذي اضطلعت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بشراكة مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في حل الأزمة السياسية في غامبيا عام ٢٠١٧. فقد خففت من حدة حالة كان يمكن أن تستلزم تدخلا أكبر وأعلى تكلفة. وعندما ننظر إلى جنوب السودان، واستمرار المأزق السياسي في بوروندي، وعدم استقرار البيئة السياسية ما قبل الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نرى حالات ظلت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية منخرطة فيها لفترة طويلة محاولة النهوض بعمليات سياسية، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به فيها للتوصل إلى حلول مرضية. ومرة أخرى، فإن الموارد الرئيسية اللازمة للإسهام في تلك الحالات هي الإرادة السياسية والقيادة الإقليمية.

لقد تناولت العديد من الدول الأعضاء في ملاحظاتها اليوم مشروع القرار المتعلق بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. والولايات المتحدة تأسف لأننا لم نتمكن حتى الآن من التوصل إلى اتفاق على نص توافقي. ونحن لا نزال نعتقد بأن هناك مجالا للاتفاق على صيغة تتجاوز بكثير قراري المجلس السابقين بشأن المسألة، مع مراعاة الشواغل الهامة، ولا سيما فيما يتصل بالتمويل، ورقابة المجلس وأولوية المجلس المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا يندفع أي مشروع قرار قدما بشأن مسألة الاشتراكات المقررة، وأن يقر بعمل الاتحاد الأفريقي غير المنجز لاستيفاء المعايير التي حددها المجلس من قبل، والتأكيد على التزام الاتحاد الأفريقي بتمويل ٢٥ في المائة من أي عمليات لدعم السلام دعمت من خلال ذلك الإطار، ولا ينطبق إلا على العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي في المستقبل. ويجب على مجلس الأمن، في نهاية المطاف، أن يحافظ على الرقابة والسيطرة على أي عملية من عمليات دعم السلام تجري باستخدام تمويل الأمم المتحدة. ونحث القائم بالصياغة على مواصلة العمل معنا وإلى إبداء المرونة في إيجاد سبيل للمضي قدما يحظى بتأييد إجماعي.

وفي الختام، ترحب الولايات المتحدة بعلاقة عمل أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وترحب أيضا باضطلاع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور ريادي في حل الأزمات ومنع نشوب النزاعات. فيتعين علينا ألا ننتظر إنشاء آليات جديدة أو تخصيص تمويل جديد ليتكثف ذلك العمل. فهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في الوقت الحاضر.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن خالص شكرنا لكم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه المناقشة الهامة اليوم. ونهنئ كوت ديفوار على رئاستها الناجحة حتى الآن، ونتشرف بحضوركم.

ونشكر الأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فقي محمد، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد برو، على إحاطاتهم الإعلامية.

إننا نؤيد البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن منع نشوب النزاعات وبناء السلام في صميم العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عنصر أساسي لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وفي هذا السياق، سأسلط الضوء على ثلاث نقاط: أولا، الحاجة إلى تعزيز التعاون؛ ثانيا، الحاجة إلى التكامل؛ ثالثا، الحاجة إلى الاستفادة من لجنة بناء السلام بشكل أفضل.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، يعد التعاون المعزز بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية مع الأمم المتحدة أمرا بالغ الأهمية في منع نشوب النزاعات. مثال على ذلك - وذكره أيضا زميلي الأمريكي للتو - التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في منع نشوب النزاع في غامبيا في العام الماضي، عندما كانت إيطاليا تجلس على هذا الكرسي خلال فترة عضويتنا المتقاسمة لمدة سنتين في المجلس.

إن مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون سيعزز جهودنا الرامية إلى الوقاية. وخير مثال على ذلك التقييم المشترك للمخاطر والتحليل المشترك. وعلى وجه الخصوص، نرحب بالتقييم المشترك للمخاطر بالنسبة لجميع الأسباب الجذرية للنزاع، ويشمل ذلك بصفة خاصة الآثار السلبية لتغير المناخ والإجهاد المائي. إن مختلف الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، إلى جانب استنتاجات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الاتحاد الأوروبي تعترف بالرابط بين تغير المناخ والنزاع. وهذا الاعتراف يهيئ إمكانية العمل معا لمعالجة المخاطر المتصلة بالمناخ. وإذا كانت المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة تعمل معا لتحسين تقييم وتحليل ومعالجة هذه الأنواع من المخاطر الأمنية، فإننا نضمن التفكير الجماعي للعمل الجماعي.

وتتعلق النقطة الثانية بالتكاملية. فالشراكات هي إحدى أولويات مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، كما ذكر صباح اليوم. ومن خلال التوقيع على إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التزمت حوالي ١٥١ من الدول الأعضاء حتى الآن بتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. والشراكات ضرورية لتحسين حفظ السلام حقا، وهناك أمثلة عديدة على ذلك. ومنها الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن عمليات حفظ السلام وإدارة الأزمات، كما أن التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام مثال رئيسي آخر على هذا التعاون وينبغي زيادة إضفاء الطابع المؤسسي عليه.

وينبغي أن تكون البعثات المشتركة لتقصي الحقائق هي القاعدة وليس الاستثناء. ومن الأمثلة على ذلك بعثات مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. وينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تعزز الشراكات من خلال هذه البعثات المشتركة.

إضافة إلى ذلك، أود أن أشدد على الحاجة إلى تمويل مستدام وآليات مبسطة للامتثال لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في المستقبل. ونرى أن الوقت قد حان لمشروع قرار في هذا السياق من جانب مجلس الأمن، الذي سيعزز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ونشيد بريادة كوت ديفوار بشأن هذه النقطة وحفظ السلام عموما.

وكما لاحظت التقارير السابقة للأمين العام عن حق، فإن المصالح الإقليمية وقرب الجيران أحيانا يُعقدان منع نشوب النزاع والجهود الرامية إلى حله. ولذلك، ينبغي تحديد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أساس الميزة النسبية والتكامل واستعداد المنظمات للعمل.

وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة - الدور المهم للجنة بناء السلام. ففي سياق خطط الأمين العام للوقاية والحفاظ على السلام، يكتسي بناء السلام أهمية متزايدة، وعلى لجنة بناء السلام

أن تضطلع بدور مركزي. ولجنة بناء السلام حلقة مفصلية بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة والبلدان المتضررة. وهي أيضاً حلقة الوصل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والمجتمع المدني. وفي بناء السلام المستدام، يكون دور لجنة بناء السلام أساسيا وينبغي تعزيزه. كما ينبغي للجنة أن تكفل تشارك الخبرات في الميدان وهنا في نيويورك مع منظومة الأمم المتحدة ومع البلدان الأخرى. وفي الحالات الانتقالية بصفة خاصة، يمكن للجنة بناء السلام أن توفر للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حلقة اتصال مع مجلس الأمن، وبالتالي ضمان أن يكون بناء السلام شاملا.

في الختام، إن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر ضروري في جميع مراحل دورة النزاع. ومن خلال عملنا معا، يمكننا أن نفعل ما يدعونا الميثاق إلى القيام به: ”أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين“.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون الأطفال والشباب في أيرلندا، وأشكرها على حضورها في المجلس اليوم.

السيدة زابوني (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الحكومة الأيرلندية، أود أن أعرب عن تعاطفنا العميق مع الشعب الأمريكي في رحيل الرئيس السابق جورج دبليو بوش. لقد فقدت أيرلندا صديقا.

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. يتزايد الاعتراف بأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر بالغ الأهمية لتسوية النزاعات ومنعها. والمنظمات الإقليمية لها مصلحة رئيسية في تعزيز السلام، بالنظر إلى أن النزاع يمكن أن ينتشر عبر الحدود.

أعلم، سيدي الرئيس، أنكم من منطقة في أفريقيا شهدت بعضا من أنجح مظاهر التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وبلدكم، سيدي، خرج من النزاع بعد تلقيه دعما أساسيا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة. وكما قال الرئيس واتارا في هذه القاعة بالأمس، اتخذ مجلس الأمن أكثر من ٥٠ قرارا شجاعا وغير مسبوق بشأن كوت ديفوار، مما ساعد بلدكم على التغلب على النزاع وتسويته (انظر S/PV.8413).

وأيرلندا تشاطركم هذا الدعم القوي لتعددية الأطراف، سيدي، وتقييم رئيسكم بأن السلام والاستقرار في بلد ما يتوقف على الاستقرار في المنطقة إلى حد كبير. ومؤخرا، كانت وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أزمة ما بعد الانتخابات في غامبيا مثالا آخر على النجاح الذي يمكن تحقيقه عندما تُبذل جهود إقليمية بدعم دولي أوسع.

وفي جزيرة آيرلندا، استفادت عملية السلام بقيادة محلية كثيرا من الدعم المستمر والسخي والحساس من الاتحاد الأوروبي – المنظمة الإقليمية التي تنتمي أيرلندا إلى عضويتها. والواقع أن عضويتنا البسيطة في الاتحاد الأوروبي أدت دورا رئيسيا في وضعنا على طريق إنهاء النزاع العنيف.

وتود أيرلندا أن تقر بالنجاحات التي حققتها الأطراف الفاعلة الإقليمية مؤخرا في منع نشوب النزاعات وحلها، مثل التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي مؤخرا في تطوير نظم قارية للإنذار المبكر وفريق الحكماء والمبعوثين الخاصين وأفرقة الوساطة المخصصة. وكل هذه الخطوات تحقق فارقا ملموسا وتدريجيا في حل النزاعات وبناء السلام.

ونعتقد أن التحليل الإقليمي والتعاون والنتائج المشتركة يمكن أن تيسر استجابات أنجع للنزاعات وبناء مجتمعات سلمية. ومن هذا المنطلق، يسرت أيرلندا حلقتي عمل تجمعان بين مستشاري الشؤون الجنسانية من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة

للمرأة، لتعزيز التنفيذ العملي لأولويات خطة المرأة والسلام والأمن. ونعلم جميعا أنه إذا ما شاركت النساء في عمليات السلام، فإن الاتفاقات التي يتوصلن إليها تكون أكثر ديمومة. ودعم أيرلندا لخطة المرأة والسلام والأمن واسع النطاق، ويشمل تقديم الدعم لجهود المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالمرأة والسلام والأمن وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني.

بالنسبة لحفظ السلام، تدرك أيرلندا أهمية ضمان أن تستجيب جهودنا لمتطلبات الحالة، وأن تتناسب الموارد مع الولايات، وأن تدعمها الإرادة السياسية والدعم السياسي. وبغض النظر عن البيئة، يجب أن نكون على دراية بالاحتياجات المحلية بما يمكننا من تحديد نهج التعامل مع بعثات حفظ السلام وتصميمها واتخاذ القرارات بشأنها.

ومبادرة الأمين العام غوتيريش للعمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المصاحب لها يوفران لنا الخطوات الملموسة التي يتعين اتخاذها. وفعالية عملياتنا لحفظ السلام لا تتوقف على تصميمها فحسب، بل وعلى سلوك من نكلفهم بتنفيذها. وهناك مسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء لضمان توفير الإمكانات والقدرات التي ستساعد على إنجاز عمليات فعالة لحفظ السلام.

وأيرلندا تقوم بدورها عندما يتعلق الأمر بحفظ السلام الفعال. وقد وضعنا تحت تصرف شركاء الأمم المتحدة مجموعة من الدورات التي تستجيب لعدد من الاحتياجات التدريبية المحددة.

وسوف نكفل أن يعمل حفظة السلام الأيرلنديون وفقاً لأعلى المعايير تمشياً مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أدى التزام أيرلندا بأعلى المعايير الممكنة إلى اتباع الحكومة بأسرها لنهجٍ شاملٍ في تنفيذ اتفاق الأمم المتحدة الطوعي المعني بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجب أن نضمن أن نستمر في القضاء على هذا السلوك في كل جزء من أجزاء منظومتنا.

وفي الختام، تعتقد أيرلندا أن أنجع سبيل إلى السلام المستدام هو عن طريق دعم مبادرات بناء السلام الشاملة وذات القيادة المحلية والملكية الوطنية. وفيما نسعى إلى عضوية مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، سنستمر في إعطاء الأولوية لدعم زيادة مشاركة المرأة والشباب في جميع أنشطة الوساطة وبناء السلام. كما أننا نسعى إلى العمل مع الشركاء المحليين لدعم التدخلات التي ستؤدي إلى السلام المستدام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لكي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيعُ نصوص مكتوبة والإدلاء بنسخ مختصرة عند التكلم في القاعة.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إحاطاتهم الإعلامية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود مرة أخرى أن أهنئ كوت ديفوار على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، وهي بالغة الأهمية ليس للدول الأعضاء فحسب بل أيضاً لمجلس الأمن.

في البداية، أود أن أقول إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به رئيس موفوضية الاتحاد الأفريقي، والذي يمثل تمام التمثيل آراء الدول الأفريقية الأعضاء بشأن الموضوع الذي نناقشه اليوم. ويشرفني أن أدلي بهذا البيان في وقت يُحرز فيه الاتحاد الأفريقي

تقدماً ملحوظاً في الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة. وأعتقد أن هذه المناقشة تأتي في الوقت المناسب، إذ يسعى الاتحاد الأفريقي إلى الحصول على مصادقة مجلس الأمن على إطار لتقاسم التكاليف يمكن التنبؤ به من أجل تمويل عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا ويأذن بها المجلس.

وقد دعا أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في عدد من المناسبات في هذه القاعة، إلى تعاون الأمم المتحدة الفعال مع الهيئات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ مناقشة بشأن طرائق تعزيز التعاون بشأن السلام والأمن بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (انظر S/PV.7816). ورحّب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية من أجل إنشاء هيكل لتقاسم التكاليف يمكن التنبؤ به من أجل تمويل عمليات دعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن وتقودها أفريقيا. وتركّز ملاحظاتي على التقدم الذي أحرزته أفريقيا بغية تعزيز قدراتها على تبسيط الشراكة مع الأمم المتحدة في مجالات منع نشوب النزاعات، والوساطة، وتسوية النزاعات، والحفاظ على السلام بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

وبناء على الترتيبات السابقة، أبدى رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام التزاماً قوياً كذلك بتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين. تعزز ذلك بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي تم التوقيع عليه في نيويورك في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وذكره كثير من المتكلمين. ومن هذا المنطلق، أود أن أشيد بالعمل الذي اضطلعت به الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي لمتابعة تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، ولا سيما العملية التشاورية المضطلع بها في الفترة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٧. ويسرني أن أشير إلى أن العملية التشاورية أجريت بروح حقيقية من الشراكة والتعاون. وإنني أتطلع إلى تحقيق تعاون أعمق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن مزيد من المسائل الموضوعية ذات الاهتمام المشترك.

وفي الشهر الماضي، أعاد الاتحاد الأفريقي إطلاق صندوق السلام لديه. والصندوق يختصّ بثلاثة من الأهداف الأساسية: أولاً، أنشطة الوساطة والدبلوماسية الوقائية؛ ثانياً، بناء القدرات؛ ثالثاً، عمليات دعم السلام. وسيتيح الصندوق بالتأكيد للاتحاد الأفريقي الوفاء بالتزامه بتمويل ٢٥ في المائة من ميزانيته المخصصة لعمليات السلام، مع تمكينه من تمويل أنشطة الوساطة والدبلوماسية الوقائية.

وتعتقد رواندا أنه على الرغم من أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مسؤولة في المقام الأول عن تمويل صندوق السلام، غير أن ذلك لا يستبعد الدور الذي تضطلع به الشراكة في دعم أنشطة السلام والأمن للاتحاد الأفريقي. ولا يزال تعزيز التعاون مع الشركاء مثل الأمم المتحدة في سياق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أمراً بالغ الأهمية وضرورة حتمية. يأتي ذلك في وقت يرزح فيه هيكل السلم والأمن الدولي الحالي تحت ضغط شديد بالنظر إلى تعقُّد التحديات المتعلقة بالسلام والأمن التي يواجهها العالم اليوم. لذا فإن بناء شراكة فعالة بين المنظمتين يكتسي أهمية استراتيجية للأمن الجماعي.

ويدعو بلدي إلى تعزيز أشكال الشراكة، التي يجب أن تستند إلى سلطات وكفاءات وقدرات كل منظمة من المنظمتين. ويجب على تلك الشراكة أن تتقيد بمبادئ تقاسم الأعباء، والتشاور في عمليات صنع القرار، والميزات النسبية وتقسيم العمل، فضلاً عن المساءلة المتبادلة.

إن القارة لا تسعى للحصول على الصدقات أو الإحسان وإنما على الشراكة في المسؤولية الجماعية في التصدي للنزاعات في القارة. وأعتقد أن التمويل المشترك لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن على أساس

كل حالة على حدة فرصة لنا جميعاً لتعزيز شراكتنا بروح من إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، استناداً إلى مبادئ الاحترام المتبادل والقيم المشتركة والميزة النسبية.

وفي هذا الصدد، ما فتئ الاتحاد الأفريقي يدعو الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن إلى تقديم وتأييد مشروع قرار بشأن تمويل العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي لدعم السلام والتي يأذن بها المجلس. وهذا بروح من البناء على ما تم إنجازه من خلال القرارين ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

إن مشروع القرار الذي قدّمته الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن يضمّ عناصر هامة تحظى باهتمام مشترك، مثل المساءلة والامتثال للسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان وحالات الاستغلال الجنسي والسلوك والانضباط والتنسيق.

و أفريقيا على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها. وهي في الواقع تفعل ذلك بطرق عديدة. وبصرف النظر عن الإصلاحات الهامة وترتيبات إدارة صندوق السلام المطبّقة، تستضيف القارة حالياً أكبر عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وغالبية أفراد حفظ السلام هم من أفريقيا. ومع المزيد من التمويل المستدام والقابل للتنبؤ لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، يمكننا أن نُحسّن بقدر كبير قدرتنا على منع الأزمات ومواجهتها وإدارتها في أوانها وبطريقة فعالة.

والنقطة الأساسية هي أن من الواضح وجود اتفاق على الحاجة الملحة إلى تحسين هيكل السلام والأمن لمعالجة تحديات الأمن الحالية والتوصل إلى حل توافقي للتمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن. وأعتقد أن المشكلة تكمن في فهمنا المختلف للشعور بالإلحاح ولأفضل الطرق لممارسة مسؤوليتنا الجماعية عن منع نشوب النزاعات والاستجابة لها.

وتعتقد رواندا أن وجود منظومة سلم وأمن أفريقية بتمويل جيد ويمكن التنبؤ به لا يمثل أولوية أفريقية فحسب؛ بل أولويتنا الجماعية لتعزيز السلم والأمن وصونهما.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة لممثل السنغال.

السيد نيانغ (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): سأقرأ عليكم نسخة مختصرة من بياني. وسيتم توزيع النص الكامل بعد ذلك.

أود أن أعرب عن دعم السنغال للأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن في سعيهم لإيجاد حلول لتمويل يمكن التنبؤ به للعمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي المأذون بها من خلال مساهمات المجلس.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة كوت ديفوار على اختيار مواضيع هذا اليوم ويوم أمس (انظر S/PV.8413)، التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للقارة والعالم. كما نقدر أيما تقدير الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في محاولة لإيجاد حلول للنزاعات. وهذه مسألة بالغة الأهمية من حيث إنه عندما تتعرض أسس دولة ما للتهديد جراء اندلا ع وشيك لنزاع، أو عندما تكون بالفعل في براثن نزاع، فإن المساعدة المقدمة من الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية هي وحدهاما يمكن أن تصبح منقذة للحياة. وعلاوة على ذلك، فإن تصاعد النزاعات في السنوات الأخيرة يجعل التفكير في مساهمة تلك الكيانات لتسوية النزاعات ومنع نشوبها أمرا أكثر إلحاحا.

وقد أكد تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠١٨ على أنه، بعد فترة طويلة من الهدوء، أصبحت النزاعات العنيفة حاليا في ازدياد، مع تزايد مخاطر حقيقية من الانتشار خارج الحدود الوطنية. فعلى سبيل المثال، من بين ٤٧ نزاعا تم تسجيلها عام ٢٠١٦، أصبح ١٨ نزاعا دوليا من حيث الطابع. وقد أدت تلك النزاعات إلى تدفقات سكانية كثيفة،

وفي الوقت نفسه تهديدات غير متناظرة، من قبيل الهجمات الإرهابية التي أصبحت أكثر تواترا. ولذلك، فإن مشاركة جميع الجهات الفاعلة أمر ضروري – الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والأمم المتحدة – للتوصل معا، بروح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، إلى أنسب الاستجابات للتحديات السياسية والأمنية.

وتقع المسؤولية عن كفالة تحقيق السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة أولا وقبل كل شيء على عاتق الدول، من خلال الحوكمة السياسية السليمة، وشفافية القواعد الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. وفي الواقع، فإن معظم جذور النزاعات متأصلة في الفقر، والاستبعاد، وأوجه التفاوت الاجتماعي، وضعف الحوكمة، وانتهاكات حقوق الإنسان، واحتكار السلطة السياسية، والإفلات من العقاب – باختصار، الإدارة وتقاسم السلطة والموارد على نحو غير ملائم. ومن هنا يتضح الدور الذي يجب أن يقع على عاتق القادة لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان الإدماج والتماسك الاجتماعي.

وعلى نحو ما ذكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش هذا الصباح، فما من بلد، ولا سيما في أفريقيا، يمكن أن يتصدى وحده للعديد من التحديات والتهديدات التي يتعرض لها الاستقرار، والمتمثلة في الإرهاب، والتطرف العنيف، والقرصنة البحرية، وما إلى ذلك. وبناء على ذلك، تعد الشراكات أمرا أساسيا من أجل تجميع الجهود ووسائل العمل في منع نشوب الأزمات وحلها، وحفظ السلام، وبناء السلام. وفي هذا الصدد، سيكون من الحكمة، على سبيل الأولوية، التركيز على المنع من أجل التقليل إلى أدنى حد من التكاليف المحتملة، التي غالبا ما تكون أعلى من تلك المرتبطة بحل النزاع وإعادة الإعمار. وهذا يوضح المعنى الكامل لبيان الأمين العام بأن المنع ليس مجرد أولوية، بل هو الأولوية.

وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة وأفريقيا، من المهم، كما ذكر الرئيس موسى فقي محمد، الإسهام في تنفيذ مبادرة الاتحاد الأفريقيلإخماد نار الحروب بحلول عام ٢٠٢٠، وخطته لعام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي أن تعمل العلاقة مع الأمم المتحدة، والتي لديها خبرة فريدة في هذا المجال، أيضا على تعزيز القدرات الأفريقية في مجال الإنذار المبكر والاستجابة مع وجود دور أكثر دينامية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والنظام القاري للإنذار المبكر، ومجلس الحكماء، الأمر الذي سيجعل المنع هو حجر الزاوية في منظومة السلم والأمن الأفريقية.

وعلى نفس المنوال، نرحب بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات دون الإقليمية. فعلى سبيل المثال، تعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أحد أكثر الهياكل دون الإقليمية استباقية في منع نشوب النزاعات وحلها، بعد اعتمادها لصكوك استراتيجية مختلفة أمدتها بآليات فعالة للإنذار المبكر تأذن باتخاذ الإجراءات الوقائية المنقذة للحياة. ويقدم لنا التاريخ الحديث أمثلة ناجحة، سواء في غامبيا، حيث عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتعاون وثيق من أجل نزع فتيل نشوب أزمة خطيرة محتملة في المنطقة، أو في أماكن أخرى حيث عملت منظمات دون إقليمية أخرى في بلدان أخرى.

ويرحب وفد بلدي بأهمية خطة الأمين العام للإصلاح، لا سيما فيما يتعلق بركيزة السلام والأمن، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. ونعتقد أن تؤدي مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وإعلان الالتزامات المشتركة الصادر عنها إلى تنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق الشمول وأداء البعثة من خلال إعطاء الأولوية لآليات منع نشوب النزاعات عن طريق الوساطة، مع إيلاء الأولوية للإنذار المبكر على الصعيدين الدولي والإقليمي. وقد دعا الأمين العام الدول الأعضاء، من خلال إطلاق تلك

المبادرة، إلى العمل بحزم من أجل جعل تلك العمليات أكثر فعالية وكفاءة لخدمة السلام والأمن الدوليين من خلال استنادها إلى استراتيجية سياسية واضحة المعالم، ذات ولايات محددة الأهداف وواضحة وواقعية وقابلة للتحقيق.

وسواء في السياقات الإقليمية أو دون الإقليمية، ستواصل السنغال عملها بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أثبتت فعاليتها، بغية جعل الوقاية والوساطة من الأولويات في كفالة تحقيق السلام الدائم، ولا سيما في أفريقيا. وفي إطار هذا النهج الوقائي، الذي يتطلب تفكيرا متعمقا لتحسين فهم الأزمات في أفريقيا، فقد قام الرئيس سال باستثمار جهوده في إنشاء منتدى داكار الدولي، الذي عقد مؤخرا السنغال. وبلدي مستعد لتقاسم خبرته الفريدة في مجال حفظ السلام، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، خاصة عن طريق مركز التدريب المخصص التابع له، الذي أنشئ على غرار معايير الأمم المتحدة.

وفي الختام، فإن نجاح جهودنا يتطلب تجديد الالتزام المشترك بتعددية الأطراف بوصفه آلية أساسية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتماشيا مع المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، تعيد السنغال تأكيد التزامها المستمر بالعمل من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. والشكر موصول للأمين العام، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة. إن المشهد الأمني العالمي قد تغير تغيرا كبيرا منذ نهاية الحرب الباردة. ويوضح الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ في مجال الصحة العامة، والجريمة السيبرانية كيف أصبحت التهديدات التي تواجه الأمن الدولي معقدة للغاية. ومن أجل التصدي لتحديات اليوم، أصبح التعاون المتعدد المستويات لا غنى عنه أكثر من أي وقت مضى.

فقبل خمسة وعشرين عاما، كانت الصعوبات التي تواجهها أفريقيا في المناخ السياسي الدولي عميقة. ورأت اليابان أن أفريقيا أرادت تغيير قصتها، وأردنا أن نكون جزءا من هذا المسعى. وبالنظر في الكيفية التي تمكنت بها بلدان جنوب شرق آسيا من النمو بصورة مطردة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أدركنا قيمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأردنا أن نعمل جنبا إلى جنب مع شركاء متعددي الأطراف من ذوي الخبرة الفنية والمعارف ذات الصلة بالديناميات المحلية من أجل المشاركة معا بغية تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا في إطار عملية مفتوحة وشاملة للجميع.

تلك هي الكيفية التي بدأ بها مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية في عام ١٩٩٣، واثقا من قدرة التعاون المتعدد الطبقات مع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة. وسيُعقد المؤتمر السابع من هذا القبيل في يوكوهاما في آب/أغسطس ٢٠١٩.

وإذ نقترب من نهاية عام ٢٠١٨، فإن كلا من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قد أحرز تقدما في إصلاح مؤسساتهما. ونثني خصوصا على الاتحاد الأفريقي لجهوده الرامية إلى تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي في السنوات الأخيرة. وفي عام ١٩٩٣، قال سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، ”يجب على أفريقيا غرس مزايا الاعتماد على الذات، لأنه لا يوجد بديل“. إن اليابان تحترم روح الملكية. وليس من

قبيل المصادفة أن صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا قد ظهرا إلى الوجود في نفس السنة - أي عام ١٩٩٣.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي يكمل بعضها بعضا في التصدي لتحديات السلام والأمن الناشئة، كوسيلة لحل النزاعات ومنع نشوبها. ومن هذا المنطلق، تشعر اليابان بالتفاؤل لأن مجلس الأمن ينظر في الخطوات العملية الرامية إلى إنشاء آلية يمكن بها تمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بصورة جزئية من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، على النحو الوارد في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧). وبغية زيادة أثر تلك الآلية إلى أقصى حد، تعتقد اليابان أن مناقشات المجلس ينبغي أن تسعى من أجل التحسينات التشغيلية والمساءلة بالنسبة لكل من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، بما في ذلك عن طريق ترشيد ولاياتها حتى يتمكن كل منها من التركيز على المهام التي هي أقدر على القيام بها. وبالنظر إلى تزايد المسؤوليات وازدياد التهديدات الأمنية التي تواجه العديد من البعثات، فمن مصلحتنا العليا التأكد من أن عمليات السلام تسير على أفضل وجه لتحقيق الكفاءة التشغيلية.

وبطبيعة الحال، فإن أفضل وأنجع السبل لحل النزاعات هي منعها، وتأمل اليابان في أن ترى أن منع نشوب النزاعات يحظى بأهمية قصوى في عمل الأمم المتحدة، فضلا عن أعمال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، ثبت أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية - وبصفة خاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - فعالة للغاية فيما يتعلق بالمنع. وبالاستفادة من القدرات التي تأتي بها المنظمات المختلفة إلى الطاولة، يمكننا تعظيم فعالية جهودنا في كل من عمليات السلام والتنمية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد فرنانديز دي سوتو فالديراما (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئ كوت ديفوار على تولي رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أسلط الضوء على أهمية عقد هذه المناقشة المفتوحة بالنسبة لبلدي وللمنطقة. إننا نرحب بجميع الجهود الرامية إلى تحسين الاتصالات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كما طُرحت بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥).

ويذكرنا التاريخ، يوما بعد يوم، أن صلابة المؤسسات العالمية التي تكفل صون السلم والأمن الدوليين بصورة فعالة تنبع من التزام جميع الدول بالنهج المتعدد الأطراف. وقد وضعت كولومبيا دائما ثقتها في السعي من أجل حلول دبلوماسية ومتعددة الأطراف وسلمية. وينعكس هذا الأمر الثابت في سياستنا الخارجية، مما أدى إلى أن نصبح عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

ولا يمكن إنكار أن خصائص وديناميات التهديدات للسلم والأمن الدوليين التي نواجهها اليوم قد تغيرت. وفي الوقت الراهن، تتسم معظم النزاعات بأنها محلية الطابع، وتقتضي من الدول التصدي للهجمات على الهياكل والمبادئ الديمقراطية، وكثيرا ما تؤدي إلى أنواع مختلفة من الأزمات الإنسانية. وكل هذا له تداعيات تؤثر على مناطق بأكملها، وتتجاوز البلدان المتأثرة، وتقتضي أشكالا مختلفة من التعاون على الصعيد العالمي. لقد أظهر لنا الواقع دونما شك أن هذه التهديدات لا يمكن التصدي لها بصورة انفرادية - سواء كانت تشمل هجرة جماعية ناجمة عن انهيار النظام الديمقراطي، أو نقص الأدوية أو الأغذية في مجتمع البلد المتأثر؛ أو التحديات المتمثلة في المواجهة الفعالة، ومن منظور المسؤولية المشتركة، لظواهر مثل المشكلة العالمية للاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجرائم العابرة للحدود

الوطنية، التي لا تعرف حدودا أو تستفيد من ضعف الحدود؛ أو عندما ينهار النظام المؤسسي لأحد البلدان، مما يؤدي إلى تجاهل المبادئ الدستورية والقانونية بما فيه الإضرار بالسكان، وارتكاب انتهاكات واضحة وجسيمة لحقوق الإنسان التي تعترف بها الصكوك الدولية.

إن الإستنتاج واضح. من الضروري تعزيز النظام المتعدد الأطراف وتنفيذ جميع الآليات المنشأة أو المحددة ليتسنى للتعددية الوفاء بمقاصد وجودها. وفي هذا الصدد، تتمتع منظمة الدول الأمريكية في منطقتنا بأدوات قانونية هامة لبناء توافق في الآراء، وتحديد استراتيجيات تتيح الوصول إلى الدول، وإلى المعرفة المتعمقة للظروف المحددة للأوضاع في الميدان، بما يجعل تلك المنظمة الإقليمية مُحاوراً بالغ الأهمية لنجاح الأهداف التي اقترحتها الأمم المتحدة لمنع تصاعد النزاعات واستعادة النظام الديمقراطي.

وتُدعى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بسبب قربها من المعارف وتقاسم الصلات التاريخية والثقافية، إلى أداء دور أكثر أهمية في منع نشوب النزاعات، وأنشطة بناء السلام، التي شهدنا بعضها في مبادرات مثل بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية في هايتي، أو بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لهيئتنا الإقليمية، من بين أمور أخرى. وفي هذا السياق، يعد الاتحاد الأفريقي مثالا ملموسا أخر. وفي مناسبات عديدة، كما ذكر هنا، استجاب الاتحاد الأفريقي في أوقات الأزمات، بفضل القرب الجغرافي والمعرفة المباشرة، ونفذ إجراءات حازت بعد ذلك على توافق في الآراء داخل المجتمع الدولي. ولا ينبغي النظر إلى القيمة المضافة لمشاركة المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها كبديل للملكية الوطنية، التي هي شرط لا غنى عنه من أجل تحقيق نتائج إيجابية وفعالة في تلك الحالات.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى الملاحظات التي أبداها وزير خارجية كولومبيا في سياق الذكرى السنوية الثالثة والسبعين للأمم المتحدة، وفي حضور فريق الأمم المتحدة القطري في كولومبيا، الذي يعد بما يضمه من وكالات وبرامج عددها ٢٣ برنامجا ووكالة أحد أكبر أفرقة الوكالة في العالم. وفي تلك المناسبة ذكر وزير الخارجية تروخيو غارسيا إن كولومبيا بها حكومة متعددة الأطراف. إن كولومبيا ما برحت صديقة لتعددية الأطراف، وستواصل تعزيز تعددية الأطراف. ونحن نفهم التعددية على أنها الحيز الطبيعي الذي نتقاسم فيه شواغلنا من أجل وضع حلول مشتركة – وخصوصا في عالم اليوم حيث تتطلب المشاكل العالمية حلولا عالمية. ويمكن للأمم المتحدة أن تعول على كولومبيا

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئ الرئاسة الإيفوارية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إحاطاتهم الإعلامية المهمة للغاية التي استمعنا إليها.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وتعتقد إيطاليا أن وجود هيكل سلام فعال وناجع يجب أن يستند إلى الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على النحو المبين في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأولا وقبل كل شيء، يعني ذلك مواصلة تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، على أساس الاحترام المتبادل والقيم المشتركة والمزايا النسبية. ونرحب بالتقدم المحرز تحت قيادة الأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد فقي محمد، منذ توقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن

في نيسان/أبريل ٢٠١٧، ونشجع تعزيز العلاقات بين المنظمتين. وفي الوقت نفسه، نرحب بتعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية.

كما نرحب بالتقدم المحرز على صعيد تنفيذ صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن من المهم التشديد على ضرورة أن يمول الصندوق أنشطة الوساطة والدبلوماسية الوقائية بالإضافة إلى عمليات السلام. وتشهد القارة حاليا تغيرات تاريخية. فالمصالحة بين إثيوبيا وإريتريا وجهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي أدت إلى إبرام اتفاق السلام الشامل في السودان وجنوب السودان، تشهد على إمكانية إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، فيما تسعى القارة، في الوقت نفسه، إلى تحقيق أهداف مبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

وتواصل إيطاليا الدعوة إلى استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة في تمويل عمليات السلام الأفريقية، شريطة أن تستوفي أعلى المعايير في مجالات كفاءة القوات والتدريب والمعدات والشفافية المالية واحترام الإنسان حقوق والانضباط. ومن الضروري أيضا وضع إطار مرجعي فيما يتعلق باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أود التطرق إلى مسألة تمثيل أفريقيا داخل هيئات الأمم المتحدة. إذ لا بد من معالجة نقص تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن. وتأمل إيطاليا، بصفتها عضوا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، في تعزيز التعاون مع البلدان الأفريقية من خلال معالجة المسألة الهامة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن بهدف جعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية ومساءلة. وللأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تاريخ طويل من التعاون في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وتؤيد إيطاليا تأييدا كاملا تعزيز هذه العلاقة الاستراتيجية، مع تقييم التكامل في أعمال هاتين المنظمتين. وبالمثل، لا بد من مواصلة تطوير التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، الذي أثبت بالفعل فعاليته الكبيرة على أرض الواقع.

وقد طُرحت الشراكة مع الأمم المتحدة للنقاش خلال رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا العام. وتماشيا مع شعار رئاستنا – ''الحوار والملكية والمسؤولية''– روجنا لمبادرات ترمي إلى تعزيز التآزر والتكامل بين عمل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون وإلى تشجيع الحوار والتبادل المنتظم للمعلومات بين المنظمتين، مع المساهمة في الوقت نفسه في تمويل دائرة الاتصال مع الأمم المتحدة في فيينا. وركزنا على القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، مع مراعاة الصلات التي تربط بين الأبعاد الأمنية الأوروبية – الآسيوية والأوروبية – المتوسطية. وفي هذا الصدد، سأكتفي بذكر أوكرانيا والدور المركزي الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع الجوانب المتصلة بحل تلك الأزمة. ويتيح لنا المجلس الوزاري للمنظمة، الذي يجتمع في ميلانو اليوم، الفرصة لإجراء تقييم وتحديد الخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها. وتقوم الأمم المتحدة بدور نشط في تلك العملية بغية تعزيز التعاون.

ومن المنطلق نفسه، وبصفة إيطاليا رئيسة مبادرة أوروبا الوسطى لعام ٢٠١٩، فإنها ستجعل تطوير أوجه التآزر مع الأمم المتحدة أحد أهداف ولايتها. ومن المهم أيضا الإشارة إلى التعاون الطويل الأجل بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. وثمة تكامل واضح بين قيم المنظمتين وأهدافهما، وخاصة الكفاح من أجل الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، نعتقد أنه من المهم للغاية تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والهيئات الأخرى التي يمكن أن تكمل عمل المنظمات القارية، استناد لمبدأ الولاية الاحتياطية. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، يمكن للأمم المتحدة أن تستفيد من أهمية وفعالية منظمات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى حالة غامبيا، حيث تمكن مجلس الأمن،

بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من إنهاء الأزمة هناك وكفالة الانتقال السلمي للسلطة في عام ٢٠١٧. وفي ذلك الوقت، كانت إيطاليا عضوا غير دائم في مجلس الأمن خلال اقتسامها فترة العضوية مع هولندا.

في الختام، أود أن أشير إلى أن التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية يجب أن يركز بصورة متزايدة على أبعاد منع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، أؤكد مجددا دعم إيطاليا الكامل للإصلاح الذي يجريه الأمين العام ولتنفيذ خطته للسلام على نحو يتسم بالاتساق والرؤية العالمية مع اتباع نهج كلي، يشمل ركائز السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وكذلك نشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

في عام ١٩٤٥، عندما خرج العالم من الحرب الأكثر تدميرا في تاريخ البشرية، أصبح من الواضح أنه إذا أُريد بالفعل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، فيجب قهر الدافع لإشعال الحروب بتطبيق المثل الأعلى المتمثل في صنع السلام. ولذلك، ليس من قبيل المصادفة أن يعلق ميثاق الأمم المتحدة أهمية كبيرة على السعي لإقامة علاقات ودية بين الدول، استنادا إلى مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات.

وتوفر مجموعة التدابير المبينة في الفصل السادس من الميثاق إطارا للعمل من أجل جعل التسوية السلمية للمنازعات في صميم الهيكل العالمي للسلام والأمن. ثم يتوسع الفصل الثامن في ذلك من خلال تنسيق جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. والأسباب وراء ذلك واضحة: ففي كثير من الأحيان، تكون بلدان منطقة بعينها هي الأقدر على فهم التحديات التي تواجهها تلك المنطقة والتصدي لها. والتعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يمثل منعطفا. ونرحب بالإعلان المشترك بشأن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي يجري التوقيع عليه اليوم بينما نتكلم.

إن المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي وموافقه الحكومة المضيفة أمران أساسيان في مختلف مراحل إحلال السلام – من احتواء النزاعات إلى بناء مجتمعات سلمية ومستدامة وشاملة للجميع. وليس هناك احتفال بذلك أفضل من النجاح الذي أحرزته كوت ديفوار في تحويل نفسها إلى دولة تنعم بالسلام والحيوية والازدهار. وتفخر باكستان بالإسهام في هذا المسعى من خلال حفظة السلام الباكستانيين الذين خدموا باحتراف والتزام وتفان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ونترحم أيضا على جنود حفظ السلام الباكستانيين الـ ١٢ الذين ضحوا بحياتهم في سبيل تلك القضية.

ومع ازدياد تعقيد ساحات النزاع في العالم، يظل حفظ السلام أفضل أداة تحت تصرف الأمم المتحدة وشهادة على فعاليتها. ويرجع نجاح عمليات حفظ السلام إلى أنها تتيح، في ظل تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، المجال أمام إيجاد حلول سياسية محلية المنشأ في مناطق النزاع. وأود أن أثير ستّ نقاط محددة في هذا الصدد.

أولا، إننا نؤيد توفير تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، على النحو المتفق عليه في إعلان الالتزامات المشتركة في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ولا سيما العمليات التي يأذن بها مجلس الأمن نفسه.

ثانيا، إن الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، المتسلسلة والمرتبة حسب الأولوية والتي تتوافر لها موارد كافية، شرط أساسي لتحقيق النجاح.

ثالثا، يتعين على الأمانة العامة أن تؤدي دورها من خلال تسليط الضوء على الثغرات في الموارد، والتي يتعين على مجلس الأمن سدها.

رابعا، عند صياغة الولايات، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار سلامة حفظة السلام وأمنهم. ويمكن للبلدان المساهمة بقوات أن توفر إسهاما قيما، إذ إنها تتمتع بخبرة في تنفيذ الولايات في الميدان.

خامسا، فيما يتعلق بأداء أفراد حفظ السلام، يجب أن تكون نظرة الاستعراضات شاملة، بدءا من صياغة الولايات والشفافية في تشكيل القوات والتكامل بين مختلف عناصر البعثة، وألا تكتفي هذه الاستعراضات بتحليل الأداء باستخدام منظور وحيد يتمثل في مساهمات البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة.

أخيرا، نعتقد أنه ينبغي أن نتفادى في أي عملية إصلاح تغيير طابع حفظ السلام أو إضعاف مبادئه الأساسية.

ويجب ألا نستخف بالتمييز بين حفظ السلام وإنفاذ السلام. فمن شأن ذلك أن يخاطر بالتسبب بأن تصبح الأمم المتحدة طرفا في النزاع وبالإضرار بشكل دائم ليس بتعددية الأطراف فحسب، بل أيضا بالأساس ذاته الذي يقوم عليه نجاح حفظ السلام، وهو تحديد، الحياد والنزاهة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): يشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ ١٢٠ الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

وتود حركة عدم الانحياز أن تؤكد مجددا على التزامها الكامل بتشجيع التسوية السلمية للمنازعات، تمشيا مع أحكام المادة ٢ من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، على أساس الاقتناع بأن هذه المبادئ تعمل على تعزيز السلام والأمن الدوليين، ومن ثم الإسهام في جهودنا الجماعية لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والنزاعات المسلحة.

ونؤكد على أن المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة وأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي متابعتها بموجب أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب ألا تكون تلك الاتفاقات بأي حال من الأحوال بديلا لدور هذه المنظمة وينبغي ألا تخرج عن التطبيق الكامل للمبادئ التوجيهية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، نشدد على أن تنفيذ جميع المهام الموكلة إلى عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ينبغي أن تدعم بعملية سلام شاملة وبتوفير الموارد الكافية، وينبغي أن تستند إلى الملكية الوطنية، ودعم المجتمع الدولي، وموافقة جميع الأطراف المعنية وقبولها.

لقد أصبح دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أكثر أهمية بشكل متزايد، وينبغي أن تتلقى الدعم من الأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك المنظمات تميل إلى أن تتفهم بشكل أفضل وقائع النزاعات في مناطقها وديناميات هذه النزاعات وخلفيتها. وذلك يعني أن لديها ميزة نسبية للتصدي للنزاعات ومنع نشوبها، فضلا عن دعم العمليات السياسية الرامية إلى تحقيق التسوية السلمية للمنازعات. وفي العديد من المناسبات، كما في حالة الاتحاد الأفريقي، فإن لدى المنظمات

الإقليمية أيضا خريطة طريق راسخة للمنطقة وتتمتع بسلطة سياسية تحظى بالاحترام.

ولذلك تود بلدان حركة عدم الانحياز أن تبرز أهمية الدور الذي تضطلع به الاتفاقات أو الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية – بما في ذلك التي تكون بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان النامية طرفا فيها – في تعزيز السلام والأمن الدوليين، وأيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، من خلال التعاون فيما بين البلدان في مناطقها الخاصة بها.

ونؤكد على ضرورة أن تقيم لجنة بناء السلام التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية كفالة أن تلقى الجهود الإقليمية ما يلزم من الاهتمام والدعم. كما نعرب عن الحاجة إلى وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام مع برامج قادرة على التكيف مع احتياجات البلدان المضيفة من أجل ضمان الملكية الوطنية.

وإذ أتكلم الآن بصفتي الوطنية، فإن فنزويلا ترفض التلاعب الذي تقوم به بعض المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية، على النقيض من علاقاتنا مع الاتحاد الأفريقي. إن الولايات المتحدة الأمريكية – أقوى دولة في نصف الكرة الغربي – تنتهك انتهاكا واضحا جميع قواعد االقانون الدولي والميثاق التأسيس لمنظمة الدول الأمريكية ذاتها، عن طريق الاساءة إلى الدول الأعضاء في تلك المنظمة وقسرها ومعاقبتها من أجل إخضاعها لمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية وخططها. إن للولايات المتحدة مبدأ سياسيا – مبدأ مونرو – لا يزال حتى اليوم، بعد ٢٠٠ عام من إنشائه، يعتبر صراحة أن المنطقة الأمريكية بأكملها جزء من ساحته الخلفية الخاصة وينص على أن للولايات المتحدة الحق في التصرف بوصفها السلطة الشرطية المهيمنة في المنطقة.

ويجري بشكل متعمد انتهاك ميثاق منظمة الدول الأمريكية وميثاق الأمم المتحدة لكون الدول معرضة للتهديد بفرض التدابير القسرية الانفرادية وغير قانونية، إذا لم تمتثل للحملة العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية. لقد وصلنا الآن إلى مرحلة وجه فيها الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية نداء عاما من أجل الحرب والتدخل العسكري، مما يعرض للخطر السلام في المنطقة، مع استفادته من حماية حكومة الولايات المتحدة ودعمها. وفي ذلك الصدد، فإننا نرفض تلاعب الولايات المتحدة بتلك المنظمة الإقليمية من أجل تعزيز مصالحها الإمبريالية الخاصة، وتشجيع سياسة الحض على الحرب ومحاولة تقويض السلام والأمن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية غواتيمالا.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): تشعر غواتيمالا بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، ولوفد كوت ديفوار على عقد هذه المناقشة، وعلى إعداد المذكرة المفاهيمية (S/2018/1064). ونعرب عن امتناننا للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية ولوزير خارجية جمهورية كوت ديفوار، السيد مارسيل أمون – تانوه، على بيانه.

إن الموضوع الذي نجتمع هنا اليوم لمناقشه يكتسي أهمية خاصة، بالنظر إلى أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية اضطلعت بدور أكبر في منع نشوب النزاع، وفي معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وفي كثير من الحالات، في بذل مساعيها الحميدة من أجل منع نشوب المنازعات وتسويتها. ويتماشى ذلك النهج مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ويعترف على نطاق واسع بدور المنظمات الإقليمية باعتباره عاملا رئيسيا في إقامة الشراكات مع المؤسسات العالمية. وتطورت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تطورا كبيرا منذ نهاية الحرب الباردة. وبالرغم من تفاوتها في الحجم وهيكل العضوية والأهداف الاستراتيجية، فإن العديد من هذه المنظمات شهدت توسع ولاياتها، وأطرها القانونية وقدراتها التنظيمية على معالجة

طائفة واسعة من المسائل السياسية والأمنية وقضايا حقوق الإنسان.

ويعكس تزايد أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات الحاجة إلى المزيد من التعاون المعقدة والمتعددة الأبعاد الذي، بالرغم من الظروف المتغيرة، أثبت دائما أنه مفيد وتكميلي. وذلك هو الحال في العلاقة بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق باعتماد ولايات عمليات حفظ السلام، التي تستند إلى المبدأ القائل إن الحكومات والسلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة الرامية إلى الحفاظ على السلام وتعزيزها وتوجيهها.

إن الحاجة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية واضحة. فقد أسست حوالي ٣٣ منظمة اقتصادية إقليمية منذ عام ١٩٨٩، ووضعت ٢٩ منظمة حكومية دولية إقليمية برامج متصلة بتحقيق السلام والأمن. واستحدث المجتمع الدولي أدوات مختلفة وتعلم دروسا بشأن منع نشوب النزاعات وتفشيها وتصعيدها وتجدد نشوبها.

وفي الحالة الخاصة لوفد بلدي، فإننا نشيد بالدور الهام الذي تضطلع به منظمة الدول الأمريكية بوصفها منتدى يمكن من تنفيذ منع نشوب النزاعات وتسويتها بتعزيز الديمقراطية التمثيلية في كامل منظمة البلدان الأمريكية، التي تستند إلى الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية وهي أداة تسعى لتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحفاظ عليها. ونشيد أيضا بأعمال مجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية، الذي يقدم للمنظمة الدول الأمريكية والدول الأعضاء في المنظمة، المشورة التقنية والاستشارية والتثقيفية بشأن القضايا المتعلقة بالمسائل العسكرية والدفاعية في نصف الكرة الغربي، من أجل الإسهام في الامتثال لميثاق منظمة الدول الأمريكية.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر أساسي لحفظ السلام وبناء السلام، بالنظر إلى أن تلك المنظمات تكمل أعمال مجلس الأمن وتساعده على الوفاء بمسؤوليته الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ناميبيا.

السيد غيرتز (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي كوت ديفوار رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وأعرب عن امتناني لكم على عقد هذه المناقشة بشأن الموضوع الهامة المتعلق بدور الدول والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ورئيس الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن ناميبيا تتولى حاليا رئاسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونعمل في إطار الأمم المتحدة، على عقد حوارات وتنظيم إحاطات دون إقليمية مع وكالات الأمم المتحدة، مما سيتيح فرصا تعليمية أكبر لبلدان المنطقة، فضلا عن إجراء حوار صريح ومفتوح وتعاون أكبر. ونشجع المنظمات دون الإقليمية الأخرى على عقد اجتماعات مماثلة لتعزيز التعاون والترابط بين المنظمات دون الإقليمية والأمم المتحدة.

وهناك تعاون طويل الأمد بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مبادرات الشراكة الانتخابية. وفي شهر نيسان/أبريل، عقدت المنظمة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بنجاح، حلقة عمل تدريبية مشتركة بشأن

”الموارد في مجال الديمقراطية والحوكمة والانتخابات“ بشأن المساواة بين الجنسين والانتخابات. وتهدف حلقة العمل إلى إتاحة الفرصة لأصحاب المصلحة في الانتخابات، لاستكشاف دور المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومعالجة سبل تعزيز مشاركة المرأة في تلك العمليات. وتشارك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في العملية الانتخابية في مدغشقر وتتطلع إلى تحقيق نتائج سلمية في الانتخابات التي سيشهدها البلد وستجري في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. كما نتطلع إلى عقد حلقات عمل إضافية ومناقشات هامة أخرى في منطقتنا، تصب في مصلحة السلام والأمن.

وتضطلع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدور هام في مجال الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة. وفي ليسوتو، أرست البعثة الوقائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بيئة مستقرة وآمنة تمهد الآن الطريق لتنفيذ إصلاحات دستورية ومؤسسية، على النحو الذي أوصت به الجماعة. وستعقد انتخابات حاسمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أقل من أسبوعين. وستشكل تلك الانتخابات خطوة مهمة بالنسبة للبلد والمنطقة والقارة. إن إسهام جمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة مهم من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. ويتعاون كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشكل نشط، من أجل ضمان نجاح إجراء الانتخابات في جو سلمي.

وقد أبرزت المناقشة المفتوحة التي عُقدت الشهر الماضي في القاعة بشأن تعزيز عمليات حفظ السلام في أفريقيا (انظر S/PV.8407) زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سياق عمليات حفظ السلام. وخصت العديد من الوفود بالذكر، بما في ذلك ناميبيا، إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل شراكة معززة لتحقيق السلام والأمن، الموقع في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويوفر الإطار التوجيه لتعميق التعاون في مجالي السلام والأمن بين المنظمتين على جميع المستويات. وقد أبرزت قرارات عديدة لمجلس الأمن أيضا الشراكة الهامة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سياق التعاون في مجال حفظ السلام. وذكرت الوفود أيضا الشراكة الناجحة بين المنظمات فيما يتعلق ببعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبلدك، سيدي الرئيس، هو أيضا مثال ممتاز للتعاون الناجح وعلاقات العمل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كما يتضح من النجاح في إنهاء عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٧.

إن عمليات دعم السلام التي يقودها الأفارقة والتي يأذن بها مجلس الأمن عنصر أساسي وحيوي في ضمان إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية. وبالنظر إلى قرار أفريقيا، المتخذ على أعلى مستوى، تحمل المسؤولية المالية عن ٢٥ في المائة من أنشطتها السلمية، التي تشهد على التزامها الثابت بتأمين السلام في القارة، ونظرا لحقيقة أن أكثر من نصف البلدان العشرين الأوائل المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي قوات أفريقية، تؤيد ناميبيا تأييدا تاما دعوة الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن، الحصول على تمويل لتلك العمليات من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة. ومن شأن ذلك أن يكفل تمويلا مستداما ويمكن التنبؤ به لهذه العمليات، وهو أمر حاسم لنجاحها.

وخلال المناقشة السنوية المفتوحة بشأن المرأة والسلم والأمن التي عُقدت مؤخرا (انظر S/PV.8382)، أدركنا أنه تم إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ اعتماده قبل ١٨ عاما. ومع ذلك، أكدت الدول الأعضاء أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتحتاج النساء إلى القيام بدور أكبر في

عمليات حفظ السلام، في الوساطة والمفاوضات وفي مرحلتي ما بعد النزاع وبناء السلام. وناميبيا تقوم بدورها، حيث أننا حققنا الشهر الماضي الهدف الذي حددته إدارة عمليات حفظ السلام لـ ١٥ في المائة من النساء المشاركات في بعثات حفظ السلام. وفي شهر كانون الثاني/يناير، سيتم نشر ١٥ شرطيا، بينهم ثلاث نساء، في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

علاوة على ذلك، وخلال الفترة التي تسبق الذكرى السنوية الثانية لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ستستضيف ناميبيا الاجتماع الثالث للشبكة العالمية لجهات التنسيق، على مستوى العاصمة في ويندهوك من ١٠ إلى ١١ نيسان/أبريل من العام القادم، وهو الأول من نوعه في القارة. وجميع الدول الأعضاء والمجتمع المدني مدعوون للمشاركة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): إسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة البعثة الدائمة لكوت ديفوار على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وعقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الرئيس واتارا على خطابه الملهم أمس (انظر S/PV.8413)، وكذلك الأمين العام غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، على ملاحظاتهما الثاقبة.

لا يزال عالمنا اليوم يواجه تحديات خطيرة غير مسبوقة للسلام والأمن. وتشمل هذه التحديات التقليدية المستمرة، مثل الأزمات الداخلية والحروب والتوترات الإقليمية. كما أننا نشهد ظهور تهديدات جديدة، تتمثل في الأعمال الإرهابية، والتهديدات التي تطال الأمن الإلكتروني والتأثير السلبي لتغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر. ويجب على الأمم المتحدة الآن، أكثر من أي وقت مضى مواجهة أزمات أمنية كبيرة، من حيث العدد والنطاق. ويزيد هذا الواقع القاتم من أهمية العمل الجماعي لحل النزاعات. كما أنه يسلط الضوء على الحاجة إلى الوقاية على المدى الطويل كأداة بالغة الأهمية لبناء السلام واستدامته.

لقد وضع الأمين العام الوقاية في صميم رؤيته لإصلاح منظومة الأمم المتحدة للسلام والأمن. كما أنه يولي أولوية قصوى لإقامة شراكات قوية بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن. ويشمل ذلك تعزيز التعاون بين الدول والأمم المتحدة والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية.

قال الرئيس واتارا أمس إن كوت ديفوار ينبغي أن تكون مصدر إلهام للعمليات الأخرة للتعمير في مرحلة ما بعد النزاع. وهذا صحيح، فلبنان أيضاً يمكن أن يكون مصدر إلهام فيما يخص الانتعاش بعد انتهاء النزاع. إن لبنان مثال ملموس على الكيفية التي يمكن من خلالها للتعاون متعدد المستويات القيام بدور حاسم في حل النزاع وإعادة البناء الاقتصادي وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. وبعد ١٥ سنة من الحرب الأهلية المدمرة التي بدأت في عام ١٩٧٥، شهد لبنان غزواً إسرائيليًا كاملًا واحتلالاً إسرائيليًا لاحقًا لعاصمة عربية ومساحة كبيرة من أراضينا. وبفضل العالم العربي والمجتمع الدولي، تمكّن لبنان من الانتعاش مرة أخرى. لقد عمل المجتمع الدولي بحماس على استعادة السلام في لبنان ووضع حد للاحتلال. وقامت الأمم المتحدة بدور محوري في هذه الجهود. وكانت قرارات مجلس الأمن المختلفة، ولا سيما القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، بالغة الأهمية.

ومع ذلك، كانت المبادرات الإقليمية مهمة بنفس القدر. فقد أبقت جامعة الدول العربية على الحالة في لبنان تحت إشرافها المباشر، وشرعت في إجراء محادثات سياسية، وإرسال مبعوثين، وفي مرحلة ما، نشر قوات مشتركة لتحقيق الاستقرار في النزاع. لقد أدى اعتماد اتفاقات الطائف، في عام ١٩٨٩، إلى إنهاء حربنا الأهلية المدمرة. وجاءت الاتفاقات تتويجا لعملية

سياسية وطنية تيسرها مبادرة إقليمية وتدعمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وسيظل الشعب اللبناني ممتنًا إلى حد كبير للدولة المضيفة، المملكة العربية السعودية، على جهودها، ولمظلة جامعة الدول العربية التي أتاحت تحقيق السلام. وتمتع لبنان بعامين من السلام الداخلي بفضل ذلك الجهد العربي الجماعي.

وذلك هو أفضل مثال على الكيفية التي يمكن بها تحقيق السلام من خلال التعاون والتضامن الإقليميين.

ومع ذلك، وكما قال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أمس في هذه القاعة (انظر S/PV.8413)، فإن إسكات دوي المدافع لا يمثل سوى الخطوة الأولى. فالعمل الحقيقي لصنع السلام يبدأ بعد ذلك. ويتعين الاضطلاع بكم هائل من العمل بعد انتهاء الاضطراب المدني للحفاظ على السلام وتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء البلد والمجتمع وتوطيد الأسس اللازمة لتنشيط الديمقراطية. كما دعمت تلك الجهود التعاونية الوطنية والإقليمية والدولية المستمرة جهود لبنان لتحقيق الإنعاش بعد انتهاء النزاع. ومرة أخرى، وفرت المساعدة العربية والدعم الدولي دفعة لا غنى عنها لبلدي فيما يتعلق بإعادة الإعمار بعد الحرب والإنعاش المؤسسي والاقتصادي. ولم يكن بإمكاننا تحقيق ذلك بمفردنا.

كما تكتسي القيادة نفس القدر من الأهمية، إن لم تكن أكثر أهمية، في سبيل تحقيق تلك الغاية. وقد قاد رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري جهود إعادة إعمار هائلة أنعشت البلد واقتصاده. وما زلنا نتمتع بثمار ذلك الجهد.

لا تزال الأمم المتحدة تسهم إسهاما رئيسيا في السلام والأمن في لبنان اليوم. فبفضل بعثتها لحفظ السلام، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، لا تزال الحالة في جنوب لبنان تتسم بالهدوء بوجه عام، مما يسهم مساهمة إيجابية في تحقيق الاستقرار العام في البلد وخارجه. ويواصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ومختلف وكالات الأمم المتحدة دعم عمل الحكومة اللبنانية الدؤوب من أجل الحفاظ على السلام والرفاه الاقتصادي في مواجهة تحديات هائلة، وخاصة الأعباء الناشئة عن حالة اللاجئين السوريين.

ويمثل مؤتمرا روما ٢ وبروكسل والمؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات (مؤتمر سيدر) لعام ٢٠١٨ آخر البراهين على الالتزام الدولي والإقليمي السخي بتحقيق الاستقرار والرفاه في بلدي. كما تشكل هذه المؤتمرات أمثلة جيدة على الكيفية التي يمكن بها لجهود الإنعاش بعد انتهاء النزاع وجهود بناء السلام في بلد ما أن تكون استثمارا طويل الأجل في السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وعلى الرغم من أن المنظمات الدولية هي القيمة على ركائز القانون الدولي، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي التي توفر وعيا بالسياق، وتمكن بالتالي من فهم المسائل الأمنية المحلية والإقليمية والاستجابة لها على نحو أوضح وأوثق. ومن الواضح أن التكامل بين الهياكل الدولية والإقليمية أمر يتعين علينا الاستفادة منه في هدفنا الجماعي المتمثل في تحقيق السلام والأمن العالميين. وكما قال الأمين العام غوتيريش أمس، فإن اتباع نهج كلي إزاء السلام هو الطريق الصحيح لتحقيق السلام والأمن على المدى الطويل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فولتير ماتياس (البرتغال) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أهنئكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد البرتغال البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن منع نشوب النزاعات، الذي يمثل أحد المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة وهو مكرس في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، أمر يثمنه بلدي عاليا عندما يتعلق الأمر بتعزيز السلام المستدام.

ونحن نؤيد عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة التي استهلها الأمين العام، وخاصة التشديد على منع نشوب النزاعات وإيلاء الأولوية للسياسة واستخدام الدبلوماسية كوسيلة مفضلة لتحقيق السلام المستدام. ومن شأن تنفيذ تلك الإصلاحات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ أن يشكل خطوة جديدة في إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بالدور المركزي للأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات. فتلك العناصر الثلاثة للإصلاح تتناول أهمية زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بناء على شراكة واسعة ومتكاملة في سبيل دعم السلام. ويجب علينا توسيع نطاق المفهوم المزدوج لحفظ السلام وإنفاذ السلام ليشمل الإنذار المبكر والوساطة والتنسيق والرسائل السياسية والتواصل الاستراتيجي من أجل منع نشوب النزاعات وتصاعدها.

وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، ندعو إلى اتباع نهج شامل ونتادي، في الوقت نفسه، بالتعاون الوثيق مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين من أجل تعزيز تولي زمام الأمور على الصعيدين الإقليمي والمحلي. فنحن نرى المنظمات الإقليمية بوصفها أولى الجهات المستجيبة في الأزمات الدولية حيث تستخدم مواردها وتحشد مساعيها الحميدة للتخفيف من حدة التوتر، بل ولمعالجة الجذور العميقة للنزاع، ومن بينها التخلف الشديد، في بعض الأحيان. وعلى ذلك، فإننا نؤيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سياق عمليات حفظ السلام. وكذلك نؤيد، في هذا الصدد، اتخاذ إجراءات تكميلية من جانب الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي والاستراتيجيات الإقليمية.

ومنذ إنشاء وحدة دعم الوساطة داخل إدارة الشؤون السياسية في عام ٢٠٠٦، أطلقت العديد من المنظمات الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة التعاون الإسلامي، مبادرات مماثلة، الأمر الذي يدل على التعاون المتعدد الأوجه بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ويعزز الدور القيادي للأمم المتحدة في ذلك المجال. ويقدم العمل الذي تقوم به مجموعة أصدقاء الوساطة في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثالا آخر على ذلك. كما إن من الجدير بالذكر أن المنظمات الإقليمية تشكل منابر مفيدة للحوار والتعاون من أجل تعزيز الحوكمة العالمية. ومن جانبها، تجمع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بين بلدان شديدة التنوع من أربع قارات مختلفة. وتشترك تلك البلدان في أمرين: اللغة والقيم المشتركة. وذلك هو مكمن قوة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية حيث أنها توفر، بوصفها وسيطا أساسيا، قيمة مضافة في سياق التعاون الدولي عموما.

ومن أجل تحسين إصلاح الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، خاصة في البيئات الأضعف، تتزايد ضرورة النظر في وضع إطار عمليات جديد للحالات التي تتطلب قدرة كبيرة على التنقل واستجابات سريعة، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة على حماية المدنيين وردع الهجمات المحتملة. وتشكل قوة الرد السريع ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث توجد حاليا أكبر وحدة برتغالية وقوامها حوالي ١٦٠ جنديا، مثالا ملموسا على مساعي زيادة الفعالية في ولايات المجلس.

ختاما، من الواضح أنه من الضروري، فيما يتعلق بأداء عمليات حفظ السلام، ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ومع ذلك، نعتقد أنه من الضروري كذلك تشجيع زيادة التوازن بين الجنسين في العناصر العسكرية والشرطية والمدنية في عمليات حفظ السلام، ليس بهدف جعل التمثيل أكثر دقة فحسب، ولكن أيضا بغية تحسين قدرة البعثات بإشراك جميع قطاعات السكان. وتتزايد، في ذلك السياق، أهمية إدماج

إسهامات الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها في عملنا الجماعي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غونساليس سيرافيني (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، أشكر جمهورية كوت ديفوار على عقد هذه المناقشة وأرحب بحضور السيد مارسيل أمون – تانوه، وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار، في هذا الصباح. وكذلك نشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إحاطاتهم الإعلامية.

إن الأرجنتين تؤكد من جديد التزامها الراسخ ودعمها لمنظومة صون السلم والأمن الدوليين في إطار الأمم المتحدة، بالاستناد إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يشمل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونعتقد أن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين من خلال عدد من الأدوات التي يجب أن تتضافر لتشكيل استراتيجية شاملة، تتضمن منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية وحفظ السلام وبناء السلام المستدام. وينبغي أن تشتمل تلك الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة وأن تتضمن منظورا لحقوق الإنسان وأن تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات. وجهود الوقاية وتعزيز التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان والنهوض بسيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء والمساءلة وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وجهود بناء السلام والمبادرات الأخرى للمنظمة، ما هي إلا أدوات سياسية يجب تشكيلها وتنفيذها كجزء من استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد من أجل دعم تنفيذ عمليات سياسية تتوفر لها مقومات الاستمرار، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

ولذلك، نحن مقتنعون بأهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، مع الإقرار بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن والأمم المتحدة في هذا الصدد، وكذلك من حيث بناء السلام المستدام وتوطيده. وقد أثبت تطور تعددية الأطراف والتعاون على المستوى الإقليمي والهياكل الإقليمية ودون الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة فعاليتهما الكبيرة في منع نشوب النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية من خلال تعزيز الحوار السياسي والوساطة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت المعرفة المتعمقة بالخصائص المميزة والسمات الفريدة لكل حالة من حالات النزاع أو النزاع على توليد شعور أكبر بالملكية في كل عملية سلام.

ويجب تعزيز هذا التعاون من خلال مجلس الأمن، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يركز جهوده وبطريقة منسقة، وبالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع الكيانات الأخرى التي تركز على منع النزاعات والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون. كما تجلت نجاعة الدور الذي يضطلع به الأمين العام من خلال مساعيه الحميدة ومبعوثيه وممثليه الخاصين، وكذلك دور مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية، في تعزيز عمليات الحوار السياسي من أجل حل النزاعات.

ومن خلال إعلان الالتزامات المشتركة الصادر في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، تؤكد الدول الراعية من جديد أولوية السياسة في حل النزاعات. والتزمنا أيضا بتعزيز الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية من خلال التعاون الدولي وتدابير الدعم بهدف تحسين الشراكة الاستراتيجية بين تلك المنظمات والأمم المتحدة في مجالي بناء القدرات والتمويل.

أخيرا، وفي سياق منطقتنا – الأمريكتين – لا بد لي أن ابرز الدور الذي يمكن لمنظمة الدول الأمريكية والمنظمات

دون الإقليمية الأخرى أن تقوم به. إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وكذلك بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كلها أمثلة تبين كيف يمكن للشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية – مثل منظمة الدول الأمريكية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من الوكالات الإقليمية المتخصصة – ومنظومة الأمم المتحدة، أن تولد مزايا نسبية قيمة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام. ويتحقق ذلك من خلال عمليات الوقاية وبناء السلام وحفظ السلام وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والمصالحة والعدالة الانتقالية وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها والتنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب ليختنشتاين عن امتنانها لهذه المناقشة المفتوحة، وتقدر حضور الأمين العام بين مقدمي الإحاطات الإعلامية لمناقشة اليوم، الأمر الذي يؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وهي تذكرنا أيضا بأن فعالية منع نشوب النزاعات وحلها يمكن أن تستفيد إلى حد كبير من الآليات المنصوص عليها في الفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فإن إعادة الالتزام بهذه الأدوات وتفعيلها على نحو أفضل يصب في مصلحتنا جميعا.

وفي منطقتنا – أوروبا – قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور قيم لضمان الاستقرار. ولذلك، نشعر ببالغ القلق إذ نشهد الانتهاك المستمر لمبادئه الأساسية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، التي انطلقت شرارتها في أوروبا، شهدت منطقتنا تكاملا سياسيا واقتصاديا ناجحا. وكان الاتحاد الأوروبي بشكل خاص عنصرا مهما من عناصر الاستقرار وفاعلا من أجل السلام لصالح جميع الشركاء الأوروبيين، بما في ذلك غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثلنا. وللأسف، شهدنا منذ التسعينيات من القرن الماضي أيضا انتشار النزاعات، واليوم نواجه توترات متزايدة وتدهورا شاملا للحالة الأمنية في أوروبا.

وبمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، تجازف أوروبا بفقدان عنصر حيوي من عناصر هيكلها الأمني. وليختنشتاين تؤيد الجهود المضنية المبذولة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتسوية النزاعات الأوروبية، بما في ذلك النزاع داخل أوكرانيا وفي محيطها وفي جورجيا، وكذلك نزاعي ترانسنيستريا وناغورنو – كاراباخ. وتواصل المنظمة عملها الهام، في حين يبدو أننا نواصل الانجراف بعيدا عن توافق آراء بشأن المبادئ الأساسية لأمننا الأوروبي المشترك. ويمثل ذلك انعكاسا للقيمة العملية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمهمة العاجلة أمام أوروبا لدعم عمل المنظمة بتوافق متجدد في الآراء بشأن مجموعة من المبادئ القوية القائمة على القيم بشأن الأمن والتعاون، على النحو المبين في وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق الأمم المتحدة. وليختنشتاين على اقتناع راسخ بأن المنظمة ما زالت تضطلع بدور هام كمنصة للحوار في هذا الصدد.

والتوترات المتزايدة على نحو خطير مؤخرا في بحر آزوف ومضيق كيرتش هي مصدر قلق بالغ لنا. وقد أثبتت مرة أخرى أن النزاع داخل أوكرانيا وحولها مدفوع باستمرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وعلى خلفية العسكرة المتزايدة في المنطقة، تضم ليختنشتاين صوتها إلى الأصوات الداعية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتهدئة الفورية، فضلا عن العودة إلى نظام قائم على قواعد وفقا للقانون الدولي الساري. وتؤكد ليختنشتاين مجددا دعمها الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم.

إن المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة (انظر S/2018/1064، المرفق) تشير بحق إلى أن الكثير من النزاعات المعاصرة هي أزمات داخلية، التي ترسخ أو تتكرر في غياب عمليات سياسية لإنهائها. وهذا هو الواقع الجديد للنزاع الذي يتعين على الأمم المتحدة التعامل معه إذا كان لها أن تؤدي دورها باعتبارها الحارس الرئيسي للسلم والأمن الدوليين، بمساعدة المنظمات الإقليمية. وعند مواجهة هذه الأزمات، يبدو أننا غالبا ما نعجز عن اختراق أسبابها الجذرية. وتحسين أدواتنا في التعامل مع الأزمات الداخلية من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات هو جانب أساسي في خطة الوقاية التي أجملها الأمين العام، ونحن نؤيدها تأييدا كاملا. وكعضو في مجموعة الأصدقاء المعنية بالوساطة، ترحب ليختنشتاين أيضا بالتزام الأمين العام بالوساطة الشاملة وزيادة قدرة الأمم المتحدة في مجال المنع والعمل المبكر.

لقد دأبت ليختنشتاين على دعم حق الشعوب في تقرير المصير كوسيلة لمنع النزاعات الداخلية وحلها عند تطبيقها وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية. إن العديد من النزاعات الداخلية الحالية ترجع جذورها إلى رغبة مجتمع ما في قدر أكبر من الحكم الذاتي ومقاومة الدولة لمطلبه. وينبغي تشجيع الدول على الانخراط السلمي مع المجتمعات المحلية بغية إيجاد قدر مناسب للحكم الذاتي من أجل منع النزاعات والتخفيف من حدتها. وسنواصل عملنا بالشراكة مع الآخرين لتطوير أدوات واستراتيجيات للوسطاء للتعرف على النزاعات داخل الدول التي تحركها الشكاوى المتعلقة بالحكم الذاتي ومعالجتها على النحو السليم. ونتطلع إلى مشاركة نتائج هذا العمل مع جميع الوفود المهتمة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد موليفي (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد كوت ديفوار على تولي رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودور الدول والترتيبات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات.

واسمحوا لي أن أبدأ باقتباس من الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي من ”خطة للسلام“، وهو عنوان تقريره إلى الجمعية العامة بشأن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام، الصادر في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢. فيما يتعلق بعهد جديد من الفرص، ذكر أن،

> ”العمل الإقليمي، من قبيل اللامركزية، وتفويض التعاون مع جهود الأمم المتحدة، لا يقتصر على تخفيف أعباء المجلس، بل يسهم أيضا في شعور أعمق بالمشاركة، وتوافق الآراء، وإضفاء الطابع الديمقراطي في الشؤون الدولية.“ (S/24111، الفقرة ٦٤).

ولطالما أعطت جنوب أفريقيا الأولوية لشراكة استراتيجية معززة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها. وفي فترات عضويتها السابقة في مجلس الأمن، كانت جنوب أفريقيا نصيرا للقرار التاريخي بشأن تعزيز التعاون الاستراتيجي بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، الذي اتخذ خلال رئاسة جنوب أفريقيا لمجلس الأمن والبناء على القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨) الذي قدمته جنوب أفريقيا.

ومنذ ذلك الحين، ظلت جنوب أفريقيا متسقة في جهودها الرامية إلى تعميق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتستفيد تلك القرارات والجهود اللاحقة من المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بناء على مبدأ التبعية، التي تتيح أن يكون مجلس الأمن

أكثر فعالية وكفاءة في السعي إلى تحقيق ولايته الأساسية. وبناء على ذلك، وصفة جنوب أفريقيا عضوا جديدا غير دائم مجلس الأمن، فإنها ستواصل العمل مع الثلاثة أعضاء غير الدائمين من أفريقيا وغيرهم من أعضاء المجلس لتعزيز ذلك التعاون.

علاوة على ذلك، فإن جنوب أفريقيا تؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى زيادة الجهود الدبلوماسية ومنع نشوب النزاعات، التي تستفيد كثيرا من زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية. والتزام جنوب أفريقيا ذاتها بالوساطة ومنع نشوب النزاعات معروف جيدا، وقد استجبنا، في هذا الصدد، لتقديم المساعدة في حل النزاعات في بلدان مثل بوروندي، والسودان، وجنوب السودان، وليسوتو، ومدغشقر، والجمهورية الكونغو الديمقراطية باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات الدبلوماسية للمساعدة على تحقيق استقرار الحالة في تلك البلدان. وشملت تلك الجهود، المساعي الحميدة، والوساطة، ونشر القوات، والمساعدة التقنية والمالية المباشرتين.

ومع ذلك، بسبب الافتقار إلى الدعم والتركيز على بناء السلام، فضلا عن الافتقار إلى الاهتمام المتواصل بالاقتصادات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. كثيرا ما نرى تلك الجهود يقوضها استمرار عدم الاستقرار والنزاع. ويدل هذا على عدم توطيد مكاسب السلام والعجز عن التعلم من التقاعس في الماضي. كما يبرز أهمية معالجة النزاعات بمعناها الواسع النطاق عن طريق التعامل مع الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، على أساس أن السلام والاستقرار والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة. تعتقد جنوب أفريقيا أن المنظمات الإقليمية هي الأقدر على تنفيذ الإجراءات التي تحول دون زعزعة الاستقرار والنزاع.

ولذلك ترحب جنوب أفريقيا بالتطورات الإيجابية المتمثلة في توقيع اتفاقين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – إطار العمل المشترك من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن – فهما يشكلان منهاج التعاون المتجدد بين المنظمتين.

ومع ذلك، نعتقد أنه يلزم القيام بمزيد من العمل من أجل تيسير الزيارات المشتركة، فضلا عن المشاورات المنتظمة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من أجل كفالة قدر أكبر من الاتساق والتقارب في التوجيه الاستراتيجي. كما سيعزز هذا منع نشوب النزاعات، والإنذار المبكر للمنظمتين. ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز آليات إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع التابعة للاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام. تعتقد جنوب أفريقيا أن هناك حاجة إلى تركيز قوي ودعم معزز للجنة بناء السلام، التي لم يعد ينظر إليها على أنها فكرة طارئة، ولكن ينبغي أن تأخذ الصدارة، مع اعتماد مجلس الأمن لنهج أكثر استباقية فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وتسويتها.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يعد مثالا ممتازا على ما يحمل في ثناياه التعاون مع المنظمات الإقليمية. وعلى مر السنين، أظهرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الرغبة في القيام بدور رائد في منع نشوب النزاعات وحلها في القارة الأفريقية، وعزمها على ذلك. وينبغي تعزيز هذه الجهود من أجل بلوغ أقصى قدر من المكاسب التي تحققت حتى الآن.

لقد اضطلع الاتحاد الأفريقي بعمليات حفظ سلام في الصومال ودارفور، وما فتئ المستجيب الأول في حالات مثل مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، مجازفا بالكثير ودافعا الثمن الباهظ في أغلب الأحيان حيث تجود القوات الأفريقية بأرواحها. ومع ذلك، ما زالت القارة تواجه التحدي المتمثل في نقص التمويل الذي لا يمكن التنبؤ به من أجل عملياتها للسلام. وعلى الرغم من أن الأفارقة يخاطرون بحياتهم في الجهود الرامية إلى الاضطلاع بالمسؤولية عن السلام والأمن في القارة، التي تشكل جزءا كبيرا من ولاية مجلس الأمن، فإن أفريقيا لا تحصل

على تمويل ثابت ومرن ويمكن التنبؤ به لتمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

ولذلك، ولئن كنا نرحب بالقرارات ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، التي تلمح إلى ضرورة معالجة الافتقار إلى الدعم المالي، فإننا ندعو إلى دعم المجلس بالإجماع لمشروع القرار المقدم من الدول الأفريقية الأعضاء في المجلس، الذي يسعى إلى معالجة مسألة تمويل عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. لقد برهنت أفريقيا على إرادتها السياسية والتزامت بتوفير الموارد البشرية وقدمت الأرواح لإسكات دوي المدافع في القارة، لكنها تحتاج إلى المساعدة لتعزيز قدراتها وإمكاناتها من أجل معالجة النزاعات على نحو واف.

ومع الإعلان من التشغيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة، فقد أثبت الاتحاد الأفريقي أنه قادر على التصدي للتحديات الأمنية التي يتعرض لها في القارة. كما وضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي في ٢٠١٦ خطة عمل مدتها خمس سنوات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ للقوة الأفريقية الجاهزة، وتم حتى الآن إجراء التدريبات والتمارين على القيادة من أجل تعزيز العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني للقوة الأفريقية الجاهزة.

ومن الحيوي أيضا أن يدرك المجلس أهمية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبرنامج تعزيز دور المرأة في السلام والأمن، ليس باعتبارها من حفظة السلام ولكن كوسيطة في النزاع. تعتقد جنوب أفريقيا أن مشاركة المرأة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وحماية النساء والأطفال بوصفهم فئات ضعيفة ستثبت أهميتها الحاسمة في تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى الإعلان السياسي المعتمد في قمة نيلسون مانديلا للسلام، الذي تم اعتماده خلال الأسبوع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، حيث أقر زعماء العالم بـ ''بالحقيقة التي لا تقبل الجدل التي مفادها أن النزاع في كل الأحوال أكثر تكلفة من الدبلوماسية الوقائية'' (قرار ٧٣/١، الفقرة ١٤) وأعربوا عن دعمهم الكامل للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة. واتفقوا أيضا على السعي ''جاهدين إلى دعم عمليات السلام وجهود منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع'' (المرجع نفسه). ونحن على ثقة من أن مناقشة اليوم سوف تعمل من أجل تحقيق تلك الأهداف من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد تشوا (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع البالغ الأهمية المتمثل في دور الدول والهيئات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

بوصف سنغافورة بلدا صغيرا فإن الأمن والازدهار يعتمدان اعتمادا كبيرا على الاستقرار الإقليمي والدولي. ولذلك، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بمنع نشوب النزاعات وبالدبلوماسية الوقائية. ويجب اتخاذ الإجراءات السياسية في الوقت المناسب للحيلولة دون تحول النزاعات التي قد تهدد السلام والاستقرار الإقليميين من تصعيد إلى مواجهة. كما ترى سنغافورة أن الأمن والاستقرار الإقليميين يمكت تحقيقهما على أفضل وجه من خلال هيكل أمني قوي ومنفتح وشامل للجميع ويشجع جميع الأطراف ذات الصلة على أن يكون لها صوت وتشارك مشاركة البناءة في الحوار فيما بينها.

وبصفتها عضوا مؤسسا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي أنشئت منذ ٥١ عاما، شهدت سنغافورة الخطوات التي اتخذتها الرابطة على مر العقود في سياق مساهماتها في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. لقد تشكلت الرابطة في وقت اتسم بعدم استقرار جغرافي سياسي كبير. وكانت منطقة جنوب شرق آسيا

مُقسمة وكانت النزاعات منتشرة. وحقيقة أن الأعضاء المؤسسين للرابطة – إندونيسيا وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا – تمكنوا من الاجتماع لإنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على الرغم من الخلافات الأساسية بينهم، هي إنجاز كبير. ومنذ ذلك الحين، نمت أسرة الرابطة وأصبحت تضم ١٠ أعضاء. ولم ينشب أي نزاع مباشر أو حرب بين الدول الأعضاء في الرابطة. إن هناك خلافات وسيظل الأمر كذلك، ولكن المهم هو أن كل دولة من الدول الأعضاء في الرابطة لا تزال ملتزمة بالتوصل إلى توافق في الآراء وحل الخلافات من خلال الكلمات وليس الأسلحة. وفي هذا العصر، يمثل ذلك إنجازا يستحق الاحتفال، ويجب أيضا الحفاظ عليه بأي ثمن.

كما تدرك الرابطة أن وجود إطار أمني إقليمي فعال للسلام والاستقرار يجب أن يقوم على أساس الدعم القوي للقانون الدولي ونظام متعدد الأطراف يستند إلى القواعد. كما أننا بحاجة إلى مزيد من التواصل والثقة المتبادلة بين جميع الجهات المعنية في المنطقة ليتسنى التقليل إلى أدنى حد ممكن من التفسيرات الخاطئة والحوادث. ويهدف اجتماع وزراء دفاع الرابطة وشركائها، الذي يضم ثمانية من شركاء الرابطة في الحوار – وهم الاتحاد الروسي وأستراليا وجمهورية كوريا والصين ونيوزيلندا والهند والولايات المتحدة واليابان – إلى تحقيق ذلك على أعلى المستويات بين وزراء دفاع كل بلد منها. ويضم المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ٢٧ عضوا، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وهو يهدف إلى القيام بالشيء نفسه. ويمثل كل من اجتماع وزراء دفاع الرابطة وشركائها والمنتدى الإقليمي للرابطة آليتين تقودهما الرابطة لتوفير سبل للمزيد من التفاعل والحوار بين البلدان. وهما يؤديان دورا هاما في منع نشوب النزاعات ووضع نظام أمن إقليمي أكثر قوة وقائم على القواعد.

لا تستطيع الأمم المتحدة منع نشوب النزاعات أو التصدي لهذه التهديدات المعاصرة والعابرة للحدود وحدها. بل يجب إشراك الدول والمنظمات الإقليمية بصورة مجدية لتكمل عمل الأمم المتحدة في التصدي لهذه المسائل. ومن الأمثلة على ذلك خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (٢٠١٦–٢٠٢٠). فهي تحدد الأولويات الاستراتيجية التي سيضطلع بها كلا الجانبين لمواصلة تعزيز التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشراكة تشجع توثيق التعاون في مجالات الحفاظ على السلام والدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء الثقة من خلال أنشطة بناء القدرات. وتم التأكيد مرة أخرى على أهمية تعزيز التعاون في مجال الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات في الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمين العام للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر.

والاعتراف بإسهامات المنظمات الإقليمية في تحقيق السلام والأمن ليس أمرا جديدا، وقد وردت الإشارة إليه في قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ٢٧٧/٦٩، المعنون ”إعلان سياسي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية“. وفي الأسبوع الماضي، اتخذت الجمعية العامة سبعة قرارات، أبرزت زيادة التعاون وتعزيز المشاركة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. وبالنظر إلى المعارف المتخصصة والخبرة الفنية والفهم الكلي للسياقات الإقليمية، فإن هذه المنظمات يمكن أن تسهم في تعزيز عمل الأمم المتحدة على نحو يأخذ في الاعتبار الظروف والاحتياجات المحددة لكل دولة من الدول الأعضاء. وهذا عنصر هام لكسب ثقة الأطراف المعنية. فالثقة جزء لا يتجزأ من أي عملية للحوار والتفاوض.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ليشارتس (ألمانيا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتهنئة كوت ديفوار على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر،

وأن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع ذي أهمية حيوية.

(تكلم بالإنكليزية)

بادئ ذي بدء، تثني ألمانيا على كوت ديفوار. فقد كانت حتى العام الماضي بلدا مضيفا لبعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. واليوم، هي عضو في مجلس الأمن. ويمكن أن نتعلم الكثير من قصص النجاح هذه، ونحن نقدر الدروس التي تشاطرتها معنا كوت ديفوار. وأود أن أثير نقطتين موجزتين.

أولا، تؤيد ألمانيا بقوة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام. فهذا التعاون يُمكن، إذا كان تكميليا ومنسقا، من زيادة فعالية تنفيذ الولايات، مما يحسن النتائج على أرض الواقع. ومن الأمثلة الممتازة للتعاون الناجح خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات وعمليات السلام واللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بإدارة الأزمات والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد استثماره في هذا التعاون من خلال بناء القدرات والشبكات للحفاظ على السلام. وأود أن أقدم بعض الأمثلة.

لقد شاركت ألمانيا، على سبيل المثال، في استضافة مؤتمر بشأن منطقة بحيرة تشاد في أيلول/سبتمبر مع نيجيريا والنرويج والأمم المتحدة. وركز الحدث على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وتنفيذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). ويشكل منتدى حكام حوض بحيرة تشاد مثالا ناجحا آخر للتعاون الإقليمي عبر الحدود، الذي يدعو إليه القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). وترحب ألمانيا بأن بلدان حوض بحيرة تشاد برهنت على توليها لزمام الأمور من خلال اعتماد استراتيجية لتحقيق الاستقرار، وضعتها لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي.

كما تقدم ألمانيا المساعدة للشركاء الأفارقة في مجالات الإنذار المبكر والوقاية وأنشطة الوساطة. ونشارك بنشاط في جهود الوساطة الجارية تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، وذلك في السودان جنوب السودان على سبيل المثال. ونحن فخورون بدعم وحدة دعم الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي، الأمر الذي سيزيد من فعالية جهود الوساطة التي تقودها أفريقيا.

وأبدى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي أيضا قيادة عظيمة في وضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن موضع التنفيذ. وتفخر ألمانيا بدعم هذه الجهود، لا سيما شبكة القيادات النسائية الأفريقية. فنحن مقتنعون بأن وصول المرأة إلى القيادة السياسية، لا سيما مشاركتها في عمليات السلام، يؤدي إلى تحقيق سلام أكثر استدامة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى السعي من أجل تنفيذ استجابات دولية وإقليمية متسلسلة ومنسقة بشكل جيد ومحددة حسب السياق. وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يتبع نهجا أكثر شمولا لإدارة الأزمات من أجل منع الانزلاق مجددا إلى دائرة النزاع. فكثيرا ما شهدنا تصاعد النزاعات مجددا عقب انتهاء بعثات حفظ السلام.

وعند وضع استراتيجيته لنزاع معين، يجب على مجلس الأمن إنشاء ولايات واقعية وسليمة من الناحية السياسية وممولة بما فيه الكفاية، فضلا عن استراتيجيات انتقالية تتضمن تدابير الوقاية وتحقيق الاستقرار وبناء السلام في جميع مراحل النزاع. ويمكن للمنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات أن تقدم خبراتها للمساعدة على إعداد تلك الولايات وكفالة تنفيذ استجابة دولية منسقة من البداية. كما أن هذا سيمكن من تنفيذ عمليات انتقال سلسة.

إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تتمتع بمجموعة من المهارات الفريدة وتؤدي دورا بالغ الأهمية في تنفيذ الولايات الصادرة عن مجلس الأمن. إلا أنه ينبغي أن تخضع أي مساهمة

لمعايير واضحة للأداء وأن تتقيد بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وينبغي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تضطلع بدور هام في وضع إطار لحقوق الإنسان لجميع عمليات السلام.

وألمانيا ملتزمة بالعمل مع جميع أعضاء المجلس ومجتمع الأمم المتحدة الأوسع نطاقا للانتقال من أعمال حفظ السلام إلى بناء السلام. وهذا يجسد أيضا الالتزام القوي المشترك بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

وفيما يتعلق بمسألة بناء السلام، من المهم الاستفادة بشكل أفضل من لجنة بناء السلام. وتشغل ألمانيا حاليا منصب نائب رئيس لجنة بناء السلام، وهي أحد أكبر المساهمين في منع نشوب النزاعات وبناء السلام في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن نشجع الدول التي تلتمس المساعدة في جهود بناء السلام على الانضمام إلى لجنة بناء السلام. كما ينبغي أن نشجع الآخرين على المساهمة في تحقيق طفرة كمية هائلة في صندوق بناء السلام، والاستفادة على نحو مشترك بشكل أفضل من دور لجنة بناء السلام في عقد الاجتماعات ودورها الاستشاري.

في الختام، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يُمكن من تقاسم المسؤوليات على أساس نقاط القوة النسبية لكل منها. وهذا يؤدي إلى التكامل وتجنب التنافس. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعاونها مع الأمم المتحدة. وسنواصل الدعوة إلى اتباع نهج كلي ومنسق للحفاظ على السلام. ونحن، بصفتنا دولا أعضاء، لا نستطيع تحمل تبديد الموارد الشحيحة أو الافتقار إلى الاتساق.

وينبغي أن نسعى من أجل أوجه التآزر وأن نعمل معا بشكل وثيق من أجل الحفاظ على السلام.

وأود أن أختتم بأن أقول إن ألمانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطى الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا، وبلدي، النرويج.

إن قدرة الأمم المتحدة على إنشاء شراكات فعالة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر هام لمنع النزاعات العنيفة والتصدي لها بصورة فعالة. ويمكن أن تزيد الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من تحسين قدرتنا على التصدي للتحديات الحالية للسلام والأمن الدوليين. وكثيرا ما تكون الجهات الفاعلة الإقليمية أول من يدرك علامات الإنذار المبكر للنزاع، ويمكنها أن تؤدي دورا أساسيا في مجال المنع. ويمكنها أيضا أن تغدو شريكا أساسيا للأمم المتحدة في ضمان تنفيذ اتفاقات السلام، ومكافحة الإرهاب، ومنع التطرف المصحوب بالعنف، ومعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة.

وتُوضع الشراكات مع المنظمات الإقليمية، بحق تماما، موضع الأولوية في مبادرة الأمين العام المعنونة العمل من أجل حفظ السلام. ويجب أن تكون ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مصممة خصيصا لتلائم الظروف السائدة في الميدان، مع إيلاء الاعتبار لأهمية تلك الشراكات. ويُعد قيام شراكة أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المنظمات دون الإقليمية أمرا إيجابيا جدا.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي، بجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز التعاون والتنسيق في مجال السلام والأمن وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما تدعم تلك الجهود. وتعد القيادة والملكية الأفريقية أمرا

أساسيا، وكذلك الحال فيما يتعلق بالشراكات. ومن خلال ضم الصفوف يمكن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة توفير المزيد من الدعم المتسم بالكفاءة والاتساق لجهود البلدان الأعضاء الرامية إلى الحفاظ على السلام وبناء دول مزدهرة وقادرة على الصمود.

ومما يدعو إلى التفاؤل أن نرى كيف تنضج العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتزداد قوة. ففي أقل من سنتين، وقعت المؤسستان على اتفاقين إطاريين هامين، وشرعتا في تنفيذهما. وسنعمل بهمة على دعم إنشاء فريق مفتوح باب العضوية من أصدقاء الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا. والغرض من ذلك هو تقديم الدعم والمساندة من جانب الدول الأعضاء لمواصلة الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل التنمية المستدامة، ومنع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية والوساطة، بما في ذلك تعزيز التعاون بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وستظل بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة بمواصلة توفير الدعم الكبير للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ولا يزال التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) ضروريا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فضلا عن منع نشوب النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة في تلك المنطقة. ومن الأمور المشجعة أن نرى كيف أن أعضاء أسرة الأمم المتحدة وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا يتعاونون بشكل وثيق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ورؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥.

إن بلدان الشمال الأوروبي من الشركاء الثابتين في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى زيادة تعميق الترتيبات القائمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والسعي من أجل فرص جديدة لمستقبلنا المشترك. ولتحقيق الإمكانات الكاملة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، يلزم توفير دعم مالي وسياسي إضافي. ولذلك، فإننا نرحب بالعمل الجاري لإتاحة الحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد مالي بعقد هذه المناقشة المفتوحة من جانب رئاسة كوت ديفوار بشأن دور الدول والاتفاقات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ولست بحاجة إلى الإشارة إلى أهمية هذه المسألة وما تتسم به من طابع فوري فعلا، لا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية، بما في ذلك مالي.

وأود أن أشكر الأمين العام، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة جدا هذا الصباح.

ولا يوجد بلد يوجز أهمية هذا الموضوع أفضل من كوت ديفوار. وفي الواقع، نشعر بالإعجاب بالقيادة والرؤية والتدابير المناسبة المستمرة التي يضطلع بها الرئيس الحسن واتارا من أجل تحقيق الاستقرار الدائم والمصالحة الحقيقية في جارتنا كوت ديفوار بعد سنوات الأزمة، التي تطلبت تسويتها توفير الدعم الحاسم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومن الأمم المتحدة خاصة.

وأدرك أن كل حالة أزمة فريدة من نوعها، ولكني ما زلت مقتنعا بأن نموذج كوت ديفوار - وينبغي أن أقول قصة نجاح ذلك البلد، مستعيرا عبارة الرئيس واتارا التي استخدمها أمس (انظر S/PV.8413) - هي بالتأكيد مصدر إلهام كبير للعديد من البلدان التي تسعى إلى الخروج من حالة الأزمة وعدم الاستقرار. وهذا هو جوهر الاتصال المنتظم الرفيع المستوى بين مالي وكوت ديفوار.

إن مالي من جانبها، ملتزمة التزاما راسخا بحل الأزمة التي أثرت عليها منذ عام ٢٠١٢. وتحقيقا لهذه الغاية، وتحت سلطة

الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، تعمل الحكومة على تعزيز مؤسسات الدولة، وتعزيز شرعية الدولة في أعين السكان. ونحن نعمل أيضا على التقريب بين الدولة ومواطنيها عن طريق تحسين الإدارة في جميع المجالات، على كل من الصعيدين الوطني والمحلي، من أجل التصدي على نحو أفضل لشواغل السكان، بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلاوة على ذلك، لا نزال دوما نعزز الحوار الشامل والتشاور المنتظم كوسيلة لتسوية المشاكل الوطنية، مع التركيز المتواصل على الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، بما يشمل إيجاد فرص العمل، ولا سيما للشباب، والأنشطة المدرة للدخل من أجل السكان، ووضع النساء والأطفال في صميم تلك السياسات.

ولهذا السبب، وبغية التوصل إلى حل دائم للأزمة المتعددة الأبعاد التي يعاني منها بلدنا، تسعى الحكومة والأطراف الموقعة الأخرى بقوة، من أجل سرعة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق يتضمن أحكاما ذات صلة بالمجالات السياسية والمؤسسية وبمجالي الدفاع والأمن، فضلا عن الاقتصاد، ومجالي التنمية الاجتماعية وتحقيق المصالحة الوطنية. وما زلت مقتنعا بأن الاتفاق، إذا نفذ بالكامل، سوف يكفل الاستقرار المستدام في مالي وما يتجاوزها.

وفي إطار تنفيذ الاتفاق ترحب مالي بالتضامن الفعال من جانب العديد من البلدان الصديقة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بالقول إن مالي تؤيد تماما العمل الذي يضطلع به الأعضاء الأفريقيون الثلاثة في مجلس الأمن بشأن مشروع قرار لتمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فان فيبيربيرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أرحب بكوت ديفوار وأشكرها على مبادرتها لعقد مناقشة بشأن موضوع يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لعمل مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته.

وبالنسبة لبلجيكا، تعد أهمية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات أمرا لا يمكن إنكاره، ولا سيما في أفريقيا، حيث أدت الملكية الأفريقية المتعلقة بمواجهة التحديات الأمنية في القارة إلى تقدم لا يمكن إنكاره على مدى العقد الماضي. إن ملاحظتنا واعتقادنا بسيطين ويتشاطرهما كثيرون - فعندما تلوح أزمة في الأفق أو تندلع، غالبا ما تكون الدول المجاورة، والمنطقة دون الإقليمية، والقارة في وضع أفضل من الأمم المتحدة، للعمل بسرعة وكفاءة.

ومن حيث المبدأ، تدعم بلجيكا التكامل الإقليمي بوصفه أفضل وسيلة لحل المسائل العابرة للحدود بتوافق الآراء، كما أنه يوحد المناطق ويحقق التضامن. وما زلت مقتنعة بأن التجربة الأوروبية هي قصة نجاح. وفي الواقع، إن الاتحاد الأوروبي قد هيأ أطول فترة سلام في أوروبا الحديثة. وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بدعم الاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى تعزيز وتنفيذ سياساته وإجراءاته وقدراته، فضلا عن جعل تمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي أكثر قابلية للتنبؤ والاستدامة والمرونة. وبالنسبة لبلجيكا، قد تحقق هذا الهدف، والمسألة الآن هي وضع ترتيبات عملية في هذا الصدد.

ويسترشد النهج الذي نتبعه في تقسيم المهام والمسؤوليات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بمبدأين أساسيين: التكامل والولاية الاحتياطية.

سأتطرق أولا تطرق للولاية الاحتياطية. وفي غامبيا، شهدنا مؤخرا مثالا جيدا على ممارسة ذلك المبدأ، وهي الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وأتاحت الانتقال إلى الديمقراطية بطريقة سلمية إلى حد كبير.

وفيما يتعلق بالتكامل، فإن غينيا – بيساو خير مثال على هذا المبدأ. ويظهر التكامل الحقيقي في الميدان في البلد، حيث يتجسد الالتزام الرئيسي من جانب المجتمع الدولي بدعم التعافي من أزمة البلد في المجموعة الخماسية للشركاء الدوليين في بيساو، التي تجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويجعل نجاح التصويت الانتخابي في بعض الأحيان من الممكن منع نشوب نزاع أو حله. والعمليات الانتخابية مثال آخر على مبدأ التكامل. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تشارك في بعض الأحيان في الأعمال التحضيرية وإجراء اقتراع ما، فإن رصد الانتخابات يجري بانتظام من جانب الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتساعد الالتزامات التشغيلية، مثل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تخفيف حدة التوتر من خلال تنفيذ الرصد بقدرات مستقلة، وهي بذلك تُكمِّل العملية السياسية.

وأخيرا، فيما يتعلق بالوساطة، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تجلب معرفتها وخبرتها المحليتين إلى الميدان، بينما توفر الأمم المتحدة الحياد، فضلا عن السلطة والقواعد العالمية.

بالإضافة إلى هذه المبادئ، يجب علينا أيضا أن ندرك أن كل حالة مختلفة ومتغيرة. إن وضع القواعد الصارمة على نحو مسبق أمر غير فعال. والأمر المؤكد هو أن كل مستوى من المستويات المختلفة له شرعيته وغرضه الخاص به ويجب استخدمهما معا بالتضافر وبصورة متسقة وفعالة.

وبصرف النظر عن لون الخوذ، من المهم ألا تخضع القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان لأي استثناء، وأن يتم التمسك بها تماما أثناء العمليات. ويتم نشر الأفراد بهدف السعي إلى السلام وإيجاد سبيل للخروج من الأزمة؛وعلى هذا النحو، يجب أن يكون سلوكهم مثاليا. ترحب بلجيكا بالجهود التي يبذلها الأمين العام لمحاربة العنف الجنسي في الأمم المتحدة باستمرار، وينبغي للمجلس أن يحدد أيضا معايير صارمة للعمليات الإقليمية التي يأذن بها.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا دعمنا للعمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع إطار امتثال لاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفنا حقا أن نشارك في هذه المناقشة الهامة التي تسلط الضوء على دور الدول الأعضاء، والترتيبات الإقليمية والأمم المتحدة، فضلا عن الجهات المعنية الهامة التي يتعين أن تتعاون في منع نشوب النزاعات وتسويتها في إطار مستويات مسؤوليات وولايات كل منها.

يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، وجمهورية كوت ديفوار على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وبعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، بما في ذلك المذكرة المفاهيمية (S/2018/1063، المرفق) التي عممت لتوجيه مناقشاتنا اليوم.

ونرحب أيضا بالإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام غوتيريش؛والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد

الأفريقي؛والسيد جون – كلود كاسي برو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

في البداية، أود الإشارة إلى أن كينيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز.

وعندما يتعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات وحلها فإن أدوار مختلف الجهات صاحبة المصلحة – سواء كانت من الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أو الأمم المتحدة – مرتبطة ارتباطا لا ينفصم. وسعيا إلى الدبلوماسية السلمية، فيمكن لجهود الدولة القومية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين أن تُستقى من المؤسسات الإنمائية والقضائية والأمنية العاملة على النحو الواجب، والمزودة بالموارد الكافية. كما يتعين أن تكون هذه المؤسسات شاملة للجميع أيضا. بالإضافة إلى ذلك، ونظرا للطابع المتغير للنزاعات في عالمنا المعاصر، مع العديد من الأزمات الداخلية العابرة للحدود الوطنية التي كثيرا ما تضطر الدولة إلى النظر داخل حدودها وخارجها، وإلى أن تكون مجهزة في مجالي الوساطة وتسوية النزاعات. وتكتسي كل تلك الأدوات، إذا ما أحسن استخدامها، أهمية في تعزيز القدرات الداخلية والعلاقات الثنائية، فضلا عن التعاون الإقليمي وتعزيز الالتزامات المتعددة الأطراف.

بيد أنه بالنسبة للبلدان المتضررة من النزاع في أفريقيا وما وراءها، فإن أدوات السلام تلك ليست متاحة بسهولة دائما. ولذلك، خلال مرحلة إعادة البناء، فإن الجهود التي تبذلها دولة ما داخليا لبناء وإعادة هيكلة مؤسساتها ومجتمعها ينبغي تسجيعها ودعمها ضمن إطار الملكية الوطنية.

وأثبتت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أنها أدوات مهمة للدبلوماسية الوقائية الفعالة وحل النزاعات. وتزداد أهمية دورها وينبغي تعزيزه. ولدى الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية ميزة نسبية هي القرب من تفهم سياق النزاعات وشكلها، بما في ذلك خلفيتها وديناميات العمليات الثقافية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة. ومن الجدير بالذكر أن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يقر بالدور الهام الذي تضطلع به الترتيبات والوكالات الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات المحلية.

وما لم تعزز هذه الترتيبات الإقليمية بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، فإن الجهود التي ستبذلها بعض هذه الكيانات سيهددها دوما الضعف وخطر الانتكاس إلى النزاع، مما يؤدي إلى عدم توطيد السلام والتنمية المستدامين. ومن الأمثلة على ذلك التحدي المتمثل في إيجاد التمويل الذي لا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي الصومال تواجهه. ويظل تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي غير قابل للتنبؤ به ولا يمكن التعويل عليه. ولكي يتسنى لحكومة الصومال بسط سلطتها بالكامل على جميع أنحاء البلد، تحتاج بعثة الاتحاد الأفريقي إلى موارد أكيدة، بما في ذلك التمويل والموظفون.

واستنادا إلى مبدأ الاستدامة، يؤيد وفد بلدي مبادرة الاتحاد الأفريقي ومشروع قرار مجلس الأمن المقترح بشأن تمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية من أجل كفالة تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام في أفريقيا، فضلا عن مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام التي تهدف إلى تجديد التزام الدول السياسي تجاه عمليات حفظ السلام.

أما الجانب التالي الذي أود التطرق إليه فهو دور الأمم المتحدة. ومع التسليم بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، تحتاج منظومة الأمم المتحدة برمتها إلى أن تعمل بصورة تعاونية من خلال مختلف الأجهزة والهيئات الفرعية للتأكد من تعزيز الترتيبات الإقليمية وأدوار الدول. ويمكن أن يكون هذا الدعم إلى الدول والترتيبات الإقليمية في شكل تيسير منتديات مناقشة ذات منحى عملي، من قبيل اجتماعنا هنا اليوم، أو من خلال تيسير عمليات سلام شاملة، وتعبئة الموارد، من خلال إقامة شراكات استراتيجية.

وتواصل كينيا متابعة دبلوماسية السلام بالاستفادة من تجربتها الخاصة في مجال الوساطة وتسوية النزاعات وحفظ السلام من خلال المشاركة الثنائية والمتعددة الأطراف مع جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مجلس السلام والأمن الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ضمن ترتيبات أخرى.

إن جماعة شرق أفريقيا ترتيب إقليمي هام لتشجيع تهيئة جو مفض إلى تحقيق السلام والاستقرار والمحافظة عليهما، وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفيما يتعلق بالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، من الأهمية الخاصة بمكان الإشارة إلى أن الترتيبات الإقليمية تنطوي على إمكانية إعادة تشكيل نفسها، حسب الظروف السياقية، لكي تصبح أكثر فعالية. فعلى سبيل المثال، فإن السوق المشتركة ترتيب اقتصادي إقليمي في إطار أفريقيا، مع برنامج بشأن السلام والأمن يسهم في الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك على الأمم المتحدة أن تستكشف السبل التي يمكن بها أن تقيم شراكة استراتيجية مع تلك الترتيبات دون الإقليمية بغية تعزيز الدبلوماسية الوقائية في المنطقة، بما في ذلك القرن الأفريقي.

وفي الختام، تود كينيا أن تؤكد مجددا على التزامها الكامل بتشجيع الدبلوماسية الوقائية من خلال تعزيز الإطار المتعدد الأطراف الذي يتفق مع قواعد القانون الدولي ومبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني من أجل بناء عالم يسوده السلام والاستقرار. وفي الواقع، لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتعاون الوثيق والنوايا الحسنة فيما بين الدول والترتيبات الإقليمية والأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئ كوت ديفوار على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

وتؤيد إستونيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن جلسة اليوم تنعقد في وقتها المناسب تماما. فنحن لا نشهد زيادة في النزاعات فحسب، ولكن العديد من عمليات السلام تواجه صعوبات رئيسية، ولا تحترم اتفاقات وقف إطلاق النار ويشرد عدد غير مسبوق من الأشخاص من ديارهم. ولذلك من الأهمية البالغة بمكان التأكيد على أن من مسؤوليتنا الجماعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة أن نبذل كل ما بوسعنا لمنع وقوع الأزمات بالوسائل السلمية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الأمم المتحدة أساس الهيكل المتعدد الأطراف الحالي. وإستونيا أحد مناصري الحفاظ على نظام متعدد الأطراف قوي، يجب علينا أن نواصل تعزيزه. ولن يكون السلام مستداما إلا إذا عالجنا الأسباب الجذرية للنزاع وساعدنا على تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التنمية. ونرى فوائد واضحة في جعل الأمم المتحدة أكثر تكاملا ومرونة وتنسيقا. وتؤيد إستونيا خطة الأمين العام للإصلاح. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أنه ينبغي لخطة الإصلاح المتعلقة بالسلام والأمن والإدارة والتنمية أن تعزز الاتساق وتوحيد الأداء في الأمم المتحدة ورؤية وفاء المنظمة بالغرض المنشود.

وتشكل الإرادة السياسية عنصرا أساسيا لتحقيق السلام وتعزيزه. ونحن، المجتمع الدولي، بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لإيجاد سبل دعم الإرادة وتحفيزها على المضي قدما بمنع نشوب النزاعات وتسويتها. ويكتسي التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية

الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أهمية بالغة لتحقيق ذلك. إن عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والتعاون في مالي فيما بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وعملية بارخان، والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن حفظ السلام، ليست سوى بعض الأمثلة على مدى ضرورة ذلك التعاون وكيفية إحداثه فرقا على أرض الواقع.

ومن أجل إحراز تقدم يتجاوز مجرد الرد على النزاعات الجارية، فإننا بحاجة إلى تعزيز جميع الوسائل المتاحة لمنع نشوبها وإلى استخدام هذه الوسائل. وأثبتت الدراسات، بما في ذلك الدراسة المشتركة بين البنك الدولي والأمم المتحدة سبل تحقيق السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة، أن عدم المساواة والاستبعاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي من ضمن الأسباب الأكثر شيوعا التي تؤدي إلى نشوب النزاعات الداخلية العنيفة. ولذلك، تشكل الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والشفافية وخضوع المؤسسات الحكومية للمساءلة عوامل أساسية لتحقيق الاستقرار والسلام. ومن الأهمية البالغة بمكان أيضا أن نسلم تماما بدور المرأة والشباب في الحفاظ على السلام وأن ندعم هذا الدور.

وأود أيضا أن أؤكد على دور لجنة بناء السلام بوصفها جهة فاعلة مركزية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام في منظومة الأمم المتحدة. لقد كان لإستونيا شرف العضوية في لجنة بناء السلام في العام الماضي، ونحن نؤيد تأييدا تاما النطاق الواسع لتركيز اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت إستونيا صندوق بناء السلام منذ عام ٢٠١٣. ونعتقد أن لجنة بناء السلام أداة فعالة لبناء السلام، إذ أنها تقدم مساعدة حفازة وسريعة ومرنة.

وفي الختام، فإن من مسؤوليتنا الجماعية كفالة أن ترقى الأمم المتحدة ككل ومجلس الأمن إلى مستوى مسؤولياتهما عن تأمين السلام في العالم، ولا سيما بمنع نشوب النزاعات وتسويتها. إن إستونيا عازمة على تقديم إسهامها في تحقيق تلك الغاية. وذلك أيضا هو السبب وراء ترشح إستونيا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد قادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم تهنئة حارة، سيدي الرئيس، بمناسبة تولي بلدكم الشقيق والصديق رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ونشكركم على عقد هذه المناقشة واختيار موضوع المناقشة، التي يتولى رئاستها السيد أمون - تانو وزير خارجية بلدكم الشقيق.

والواقع أن كوت ديفوار تمكنت من الخروج من أزمة تطلبت نشر عملية لحفظ السلام، هي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وليس من قبيل المصادفة أن العملية، التي انتهت ولايتها، تعتبر ناجحة، بالنظر للملكية الوطنية التي أمكن تحقيقها بفضل المؤسسات الديمقراطية القوية في بلدكم.

وأود أن أشكر جزيل الشكر السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، على توليه رئاسة مجلس الأمن بالأمس (انظر S/PV.8413) وعلى بيانه، الذي أبرز أهمية تجربة كوت ديفوار في بناء السلام والحفاظ عليه، فضلا عن إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي الملموس في البلد. وينبغي أن تكون هاتان التجربة والخبرة بمثابة نماذج تقتدي بها بلدان أخرى.

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام على إحاطته الإعلامية، التي أكدت مجددا على التزامه القوي بحفظ السلام. ونرحب بذلك الاتجاه الجديد ونؤيده تأييدا تاما. وعلاوة على ذلك، يشيد المغرب بحضور رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وبإحاطته الإعلامية، مما يدل على الطابع الاستراتيجي للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونرحب أيضا بالإحاطة الإعلامية

التي قدمها رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي إحدى أكثر المنظمات دون الإقليمية المتكاملة والملتزمة بمنع نشوب النزاعات وصون السلام وتوطيده.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بذكرى رئيس الولايات المتحدة الأسبق جورج هيربرت ووكر بوش، وأكرر خالص تعازي المملكة المغربية لأسرته وللشعب الأمريكي.

إن المغرب، وهو بلد ظل ملتزما بقوة نحو عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ تسعينيات القرن الماضي، في وضع يمكنه من أن يعلم جيدا أن طابع النزاعات، التي تزداد تعقيدا باستمرار، يتطور إلى حد كبير، مع ما له من آثار هامة على حفظ السلام فيما يتعلق بالكفاءة والمخاطر والتكاليف، من بين أمور أخرى. إن التطورات الأخيرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، تستجيب لتلك الحاجة إلى التكيف. ومن هذا المنطلق، أيد المغرب مبادرة الأمين العام من البداية. ونشيد بالطريقة التي بدأت بها عملية رصد الالتزامات، وسنواصل جهودنا للوفاء بالتزاماتنا في ذلك الصدد.

ولضمان تطوره، يجب تعزيز الروابط بين نشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على النحو المذكور في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكننا أن نستمد الإلهام من تجارب الماضي عندما عملت المنظمتان عن كثب، حيثما كان ذلك ممكنا. كما يوفر حفظ السلام الدعم لمنع نشوب النزاعات من خلال كفالة عدم تكرار الأزمة. وفي العديد من الحالات، رأينا أن هذه المسألة لا يمكن حلها. ويحدونا الأمل في أن يُمكننا مفهوم السلام المستدام من معالجة حالات تجدد النزاع، التي لا يزال هناك أمثلة كثيرة جدا لها، ولا سيما في قارتنا.

إدراكا مني للوقت المخصص لي، سأقتصر في بياني على النقاط الثلاث التالية:

أولا، إن أداء عمليات حفظ السلام أمر أساسي لنجاحها. وترحب المغرب بتمكننا من الاتفاق على مسألة الأداء أثناء أحدث اجتماع للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بالنظر إلى أننا جميعا نتحمل المسؤولية وأنه يتعين على جميع الجهات الفاعلة، سواء في الميدان أو في المقر أو في المكاتب الإقليمية، القيام بدور. وعندما نتناول مسألة الأداء، يتعين مراعاة عوامل كثيرة، مثل الولايات والتدريب والمعدات وقواعد الاشتباك والتخطيط والمحاذير وغيرها. ولا بد من إدماج هذه العوامل بالكامل في سياق عملية وضع ولايات حفظ السلام وتجديدها وتنفيذها.

ثانيا، فيما يتعلق بتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فإنه يمكن استخلاص العديد من الدروس من التجارب الأخيرة مثل نقل التبعية في سياق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ولدى أفريقيا رغبة صادقة في تولي المسؤولية عن مستقبلها، والتزام المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية يثبت ذلك. وتم التأكيد على هذا الالتزام بالتوقيع في نيسان/أبريل ٢٠١٧ على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وكما ذكر الأمين العام، فإن الإطار يهدف إلى كفالة عمل المنظمتين بشكل وثيق على أساس مبدأ الاحترام المتبادل والمزايا النسبية في جميع مراحل دورة النزاع، وذلك على نحو استراتيجي ويمكن التنبؤ به. ويرحب المغرب بذلك الالتزام وسيستخدم عضويته في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وفي الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الاتفاق.

ثالثا وأخيرا، فيما يتعلق بتمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، فقد أعرب الاتحاد الأفريقي بوضوح عن التزامه بالسلام في قارتنا بتحديد هدف يتمثل في السعي إلى توفير

نسبة ٢٥ في المائة من التمويل اللازم لصندوق السلام التابع له. وعلاوة على ذلك، فإن الصندوق قد حصل حاليا على تمويل من الدول الأفريقية، يبلغ ٨٠ مليون دولار. ويجسد ذلك الالتزام القوي والملموس للاتحاد الأفريقي، الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدره على النحو الواجب ويدعمه. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قدم الأمين العام عدة مقترحات في هذا الصدد في تقريره (S/2017/454) عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لها، الصادر في عام ٢٠١٧. وللأسف، حتى الآن، لم يحظ أي منها بتأييد إجماعي.

إن الالتزام بتمويل عمليات السلام الأفريقية هو استثمار في المستقبل، كما أنه يدل على الثقة. ويبذل الاتحاد الأفريقي جهودا كبيرة لرفع المعايير في مجالات الشفافية المالية والسلوك والانضباط وغيرها، تماشيا مع العديد من الطلبات الواردة في قرارات مجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والاتحاد الأفريقي نفسه. ونحن جميعا نؤكد بالإجماع على أهمية الشراكات. وقد حان الوقت الآن لتزويد هذه الشراكة بالموارد كي تعمل بالكفاءة المتوقعة منها.

في الختام، أود أن أعرب عن تقديري للبلدان الأفريقية الأعضاء في المجلس، بما في ذلك بلدكم، سيدي الرئيس، على جهودها الدؤوبة لتحقيق السلام في أفريقيا في مجال تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام. ونحن ما زلنا ملتزمين بالعمل معها لحين إيجاد حل واقعي، يراعي التطلعات الأفريقية. وأخيرا، أود أن أشيد بجميع الرجال والنساء الذين يقومون بمهام في سياق عمليات السلام، وغالبا ما يكون ذلك في ظروف صعبة، وخاصة بأولئك الذين دفعوا حياتهم ثمنا لتحقيق السلام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيس كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نهنئ كوت ديفوار على تولي رئاسة مجلس الأمن ونشكر وفدها على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

وتؤيد كوبا تماما البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن بلدنا ملتزم التزاما راسخا بمنع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للمنازعات، تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولدينا اعتقاد راسخ بأن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات. ونرحب بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بهدف دعم عمليات حفظ السلام في القارة التي تساهم بحوالي ٥٠ في المائة من أفراد حفظ السلام وبغالبية أفراد شرطة الأمم المتحدة، والتي ينتشر فيها أكبر عدد من بعثات حفظ السلام.

نحيط علما بمبادرات الأمين العام لتحسين عمل المنظمة. ونؤيد الدعوة إلى إيجاد حلول لكفالة إمكانية التعويل في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام وعمليات الاتحاد الأفريقي المأذون بها من مجلس الأمن على الحصول على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به من المنظمة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الخارجية المعنية ينبغي أن تدعم وتكمل الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها، إذا طُلب منها ذلك. ويجب أن يكون دعم كهذا محايدا وغير مشروط وينبغي ألا ينطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما ينبغي أن يحترم تماما سيادة الدول المضيفة واستقلالها السياسي وسلطتها وقيادتها وأن يحظى بموافقتها، وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها. ويتمثل الواجب الرئيسي لهذه الجهات الفاعلة في مساعدة البلد المضيف على تسوية النزاع وتوفير القدرات اللازمة للقيام بذلك. ومن الضروري معالجة وإزالة الأسباب الجذرية للنزاع، ولا سيما المسائل المتعلقة بالتنمية

الاجتماعية والاقتصادية، مع توفير دعم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتعتقد كوبا أن النجاح في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها يتوقف أيضا على تكليف عمليات حفظ السلام بولايات محددة بوضوح وواقعية وقابلة للتنفيذ وبالموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ هذه الولايات، مع وضع استراتيجيات واضحة للخروج. ونؤكد من جديد ضرورة احترام وتنفيذ المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام، وهي، موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة، إلا في حالات الدفاع المشروع عن النفس، وذلك مع الاحترام التام لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ونحن لسنا مقتنعين بأن العمليات التي تنطوي على استخدام القوة، بما يتجاوز هذه المبادئ الأساسية، يمكن أن تساعد في تحسين فعالية عمليات حفظ السلام وأمن أفرادها وأمن المدنيين. بل على العكس، فإن التطبيق المرن لتلك المبادئ أو إعادة تفسيرها يمكن أن يزيد من خطر التهديدات والهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة والتي وقعت، للأسف، في السنوات الأخيرة. وتؤكد كوبا مجددا أن أنشطة حماية المدنيين ينبغي أيضا أن تدعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال استخدامها كذريعة لتجاهل المبادئ المنصوص عليها في الميثاق. ونشدد على أن عمليات حفظ السلام ليست مصممة ولا مجهزة لمكافحة الإرهاب أو حماية حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بمتطلبات الأداء في ميدان حفظ السلام، نعتقد أنه ينبغي إجراء تقييم ميداني فعال للظروف التي يجري تنفيذ هذه الولايات فيها. وتحسين وزيادة عدد المشاورات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات و/أو بأفراد شرطة من شأنهما أيضا إتاحة فهم أفضل للحالة والمساعدة في تصميم الولايات. ويجب أن يتوفر لعمليات حفظ السلام الدعم اللوجستي والموارد المطلوبة. وينبغي تحسين تدريب الموظفين وتعزيز قدرات البلدان المساهمة بقوات.

أخيرا، نعتقد أن منع نشوب النزاعات وتسويتها يتطلبان أيضا من الأمم المتحدة كفالة تهيئة بيئة من السلام والأمن الدوليين، تسمح بتنفيذ استراتيجيات مستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسيكون من الضروري تحقيق التنسيق والاتساق بين جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة لممثل سلوفاكيا.

السيد غالبافي (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أهنئ بلدكم على تولي رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على عقد المناقشة المفتوحة اليوم للتأكيد على ضرورة تعزيز التعاون بين المجلس والكيانات الإقليمية ولتسليط الضوء على أن الحفاظ على السلام يتطلب مسؤولية جماعية.

يؤيد وفد بلدي تماما، البيان الذي سيدلي به بعد قليل، المراقب عن الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية.

نود أن نشجع مجلس الأمن على مواصلة تحديد سبل تعزيز الشراكات مع مختلف أصحاب المصلحة والمؤسسات المتعددة الأطراف، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع زيادة التركيز على منع نشوب النزاعات ومفهوم الحفاظ على السلام. كما نود أن نؤكد على أن التنفيذ الناجح للإصلاح الحالي للأمم المتحدة، إلى جانب مبادرات أخرى مثل إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، هو أمر بالغ الأهمية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مواجهة تحديات المستقبل، بما في ذلك في مجال الوساطة والمنع والحفاظ على السلام. وإلى جانب قرب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من النزاعات، فإنها تملك الشبكات والمعارف والخبرات

المحلية التي تسمح لها بالاضطلاع بدور رائد في مجال السلام والأمن، بما في ذلك في مجال الوساطة وتسوية المنازعات.

سوف تترأس سلوفاكيا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، العام المقبل. وكرئيسة للمنظمة خلال عام ٢٠١٩، فإنها ستعمل على بناء جسور لدعم تعددية الأطراف، وتعزيز منع نشوب النزاعات والتركيز على تلبية احتياجات الناس على أرض الواقع. وعلى مر السنين، اتسع نطاق التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة وتعمق فيما يخص طائفة من المسائل. ونحن على استعداد للبناء على هذا التعاون المعزز بين المنظمتين، استنادا إلى مبادئ التكامل والتبعية والتآزر.

ويؤدي إصلاح القطاع الأمني دورا حاسما في منع نشوب النزاعات، والحفاظ على السلام. ونشعر بالتشجيع لتعزيز مكانة إصلاح قطاع الأمن في جدول أعمال السلام المستدام، استنادا إلى المناقشات البناءة التي أجرتها الدول الأعضاء بشأن بناء السلام واستدامته هذا العام. ونرى أنه يجب أن يستمر التركيز القوي على إصلاح قطاع الأمن والحفاظ على السلام في عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك عمل مجلس الأمن.

وقد وضع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أطر عمل واسعة النطاق تحدد المبادئ والنُهج لدعم إصلاح القطاع الأمني. وبناء على ذلك، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الدراسة المسحية المتعلقة بتعزيز الدعم المتعدد الأطراف لإصلاح قطاع الأمن الذي يضطلع به مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بطلب من الأمم المتحدة. وتعرض الدراسة النتائج المتعلقة بالأطر المعيارية والقدرات المؤسسية والممارسات التشغيلية لهذه المنظمات الثلاث دعما لعمليات إصلاح القطاع الأمني التي تقودها فرادى الدول نفسها. وسيقدم التقرير في اجتماع الأسبوع المقبل لفريق أصدقاء إصلاح قطاع الأمن. وسيتم تحسين الشراكات القائمة، وينبغي عند الاقتضاء، إقامة شراكات جديدة بهدف تعزيز أثر الدعم لإصلاح قطاع الأمن الدولي على أرض الواقع. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بنتائج المنتدى الأفريقي الثاني المعني بإصلاح قطاع الأمن، الذي عقد خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، بشأن موضوع تعزيز برنامج الأمن والعدالة والتنمية في القارة.

في الختام، تم الاعتراف بتعددية الأطراف على نطاق واسع باعتبارها السبيل الوحيد لمعالجة المشاكل التي تواجه البشرية. ويرتكز عمل المنظمات الإقليمية في مجال السلام والأمن على تعددية الأطراف التي تصب في مصلحة جميع الجهات المعنية والدول الأعضاء.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ سيدي الرئيس، بتوجيه الشكر لكم على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم وعلى ملاحظاتكم القيمة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام ولرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على مداخلاتهما المفيدتين.

علاوة على ذلك، أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم حركة عدم الانحياز.

ويتجلى الإسهام الأكثر فعالية التي يمكن للدول أن تقدمه لمنع نشوب النزاعات وتسويتها في التقيد بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها في علاقاتها مع الدول الأخرى من خلال التصرف بحسن نية. وهذا يتطلب، أولا وقبل كل شيء، احترام الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الأخرى، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويرجع ظهور النزاعات في حالات معينة إلى

عدم الامتثال لهذه المبادئ الهامة من جانب طرف واحد أو جميع الأطراف المعنية.

لقد دفعت منطقتنا ثمناً باهظاً جراء اختيار بعض الدول اللجوء إلى استخدام القوة لتأمين مصالحها الوطنية. وإذا بقيت هذه السياسات بلا ضابط، فسوف تتسبب في ظهور نزاعات جديدة أو تؤدي إلى تمديد أو تدهور النزاعات المستمرة. علاوة على ذلك، ينبغي أن نشدد على الأدوار الهامة التي يمكن أن تؤديها الدول باستخدام مساعيها الحميدة لتخفيف حدة التوتر، واستعادة الثقة، وتشجيع المشاورات، وتسهيل المفاوضات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وفيما يتعلق بالترتيبات والوكالات الإقليمية، حدد الفصل الثامن من الميثاق بوضوح الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الترتيبات أو الوكالات في منع نشوب النزاعات وحلها. وبموافقة الأطراف المعنية، يمكن مراعاة الفصل الثامن عند التعامل مع التسوية السلمية للمنازعات المحلية. ومن الواضح أن فعالية جهود هذه الترتيبات تعتمد إلى درجة كبيرة على حيادها. ولذلك، فإن مثل هذه الترتيبات لا يمكن ولا ينبغي إساءة استخدامها من قبل بعض الدول التي تسعى لفرض إرادتها على بلدان المنطقة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية، وبطبيعة الحال، فإنه يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي رأينا، لا يمكن للأمم المتحدة أن تتجاهل إمكانات الترتيبات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها ولا أن تحل محل الأمم المتحدة في أداء الواجبات التي أناطها بها الميثاق. وينبغي اعتبار دور كل من الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية متكاملين. وبالمثل، يجب تنفيذ جميع هذه الأنشطة بما يتفق تماما مع الميثاق، إما من قبل الأمم المتحدة أو من خلال الترتيبات الإقليمية.

وفي رأينا، تعتمد فعالية دور الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، على توافقها التام مع الميثاق، وعلى الاتساق في تطبيق أحكامها، وتجنب التسييس، والنهج الانتقائية وما إلى ذلك. وفي نهاية المطاف، لا يمكن أن يسهم أي شيء بشكل أفضل من ثقة الأطراف المعنية في الميثاق، في مساعدة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدورها بفعالية في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وأخيرا وليس آخرا، لا يوجد بديل لمبادئ الملكية الوطنية والموافقة الصريحة للأطراف المعنية في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

السيدة كريسنامورثي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نهنئ كوت ديفوار على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وعلى عقدها هذه المناقشة الهامة اليوم.

إننا نعتبر الموضوع المقترح لمناقشة اليوم مرتبطا بالعمل العام للأمم المتحدة الذي يرمي إلى التصدي لمختلف التحديات التي يواجهها أعضاؤها. ومن الثابت أن المنظمات الإقليمية، بسبب إدراكها بشكل خاص للتاريخ والثقافة، والروابط القوية التي غالبا ما توجد بين البلدان، لا تعرف فقط الأسباب الجذرية للنزاعات، بل هي أيضا في وضع جيد لحل هذه النزاعات بطريقة سلمية. وبالفعل فقد استمعنا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في هذه القاعة، كيف أثّر الاتحاد الأفريقي، مسترشدا بخطته لعام ٢٠٦٣ ومبادرته: إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، بشكل كبير وبصفة متزايدة، ولكننا سمعنا أيضا تأكيدا متكررا على التعاون القوي والدعم فيما بين بلدان المنطقة، وكذلك من جانب الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين (انظر S/PV.8407).

وتظل إندونيسيا من جانبها، مصممة على الوقوف جنبا إلى جنب مع أفريقيا. وأصبحت شراكتنا مع أفريقيا أقوى بكثير منذ عقد مؤتمر باندونغ التاريخي لعام ١٩٥٥، وذلك بفضل

الثقة المتبادلة المستمرة واحترامنا للبلدان الأفريقية أثناء قيامها بتحديد أولوياتها. وتتجلى هذه الشراكة حالياً في العديد من برامج الدعم متعددة الأوجه.

وبوصف إندونيسيا عضوا مؤسسا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقد دأبت دائما على تعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز السلام. كما تؤيد إندونيسيا بقوة التعاون الأقاليمي بين جنوب شرق آسيا وجميع المناطق الأخرى. لقد تحولت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بركائزها الثلاث للمجتمع السياسي والأمني، والمجتمع الاقتصادي، والمجتمع الاجتماعي – الثقافي، إلى نظام إيكولوجي يعمه السلام والازدهار الجماعي.

و بالاعتماد حصرا على التسوية السلمية للمنازعات، أدت آليات رابطة أمم جنوب شرق آسيا العديدة للتعاون والإثراء المتبادل في إطار الركائز الثلاث، إلى عدم نشوب أي نزاع تقريبا في المنطقة، وقدمت فوائد سلام كبيرة من أجل التنمية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن زيادة اللجوء إلى الفصل السادس والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ينطوي على إمكانات هائلة لجعل العالم أكثر سلاما واستقرارا.

وأود أن أسلط الضوء على عدد من المسائل التي يتعين أخذها في الاعتبار من أجل تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في منع النزاعات وحلها سلميا.

أولا، ينبغي لإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة أن تركز بقوة أكبر على التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فإجراء مشاورات منتظمة وهادفة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر بالغ الأهمية. ونرحب بالتركيز، في ذلك الصدد، على تعزيز أطر للتفاعل الموضوعي والعملي بين الأمم المتحدة والرابطة، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى.

ثانيا، يجب على البلدان في المناطق، ولا سيما تلك التي لها تأثير هام على النزاعات، أن تتصرف بمسؤولية وأن تصبح جزءا من الحل. وتتمثل إحدى الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة دعما للوساطة (A/72/115) في أن هناك زيادة كبيرة في إضفاء الطابع الإقليمي على النزاعات وتدويلها، الأمر الذي يعقد حلها. ويجب التخلي عن النهج الصفري المحصلة. فمن شأن المساعدة على كفالة أن يسود السلام أن يعود بالنفع على الجميع، في نهاية المطاف. ومن الضروري كذلك أن يحافظ مجلس الأمن على ممارسة الحوار الذي تشارك فيه جميع البلدان المعنية بهدف التوصل إلى حل دائم للمشكلة يحظى بقبول جميع البلدان المعنية.

ثالثا، حتى عندما تكون المنظمات الإقليمية عازمة تماما على القيام بدورها، فإنه لا يمكنها أن تفعل إلا القدر اليسير إذا لم يقف مجلس الأمن إلى جانب مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، استنادا إلى روح تعددية الأطراف. ومثلما يجب على الترتيبات الإقليمية ألا تعيق النهوض بحلول ذات مصداقية ومملوكة إقليميا للحفاظ على السلام، يجب على المجلس ألا يحجم عن حشد الدعم، وكذلك عن التمسك بالميثاق والقانون الدولي.

رابعا، توفير الموارد الكافية لضمان تمكن الآليات الإقليمية من الوفاء بالتزاماتها أمر بالغ الأهمية. وقد أشار الأمين العام، ردا على مقترحات الممثل السامي لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، إلى خيارات مالية من أجل دعم عمليات لدعم السلام بمبادرة من الاتحاد الأفريقي. ومن الضروري أن يضطلع المجلس كذلك بدوره في تلك المسألة. ونؤيد، في ذلك الصدد، مشروع القرار بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي التي يناقشها أعضاء المجلس حاليا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن إندونيسيا ستواصل القيام بدور فعال في المساعدة على تيسير تسخير أفضل للخبرات

وشبكات النفوذ الإقليمية. ونحن مصممون كذلك على العمل بصورة مكثفة، من خلال عضويتنا المقبلة في مجلس الأمن، للتركيز بشكل أكبر على الحوار والمنع والمبادئ المبنية على التسوية السلمية للمنازعات.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على تولي كوت ديفوار رئاسة مجلس الأمن وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل في عملكم.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود كذلك أن أشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تقديرنا لمبادرتكم بعقد مناقشة اليوم بشأن دور الجهات الفاعلة الدولية في منع نشوب النزاعات وتسويتها. فهذا الموضوع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلدي. ويحدوني الأمل في أن يفهم الأعضاء من بياني، السبب وراء ذلك. أولا، أود أن أقول إن أوكرانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وتؤمن أوكرانيا إيمانا راسخا، إذ تواجه عدوانا عسكريا منذ خمس سنوات تقريبا، بالحاجة إلى تعزيز الصكوك القائمة ولزيادة تحسين وصقل الممارسات المنطبقة المتاحة للمجتمع الدولي من أجل زيادة كفاءة جهودنا الجماعية في منع نشوب النزاعات وتسويتها. فهي مناسبة بوجه خاص في عالم اليوم، حيث من الصعب للغاية تهيئة مناخ من الثقة. وبدلا من ذلك، فإن العدوان وسياسات المواجهة هي التي تحدد النبرة العامة.

ولا شك في أنه يجب على الأمم المتحدة، باعتبارها هيئة عالمية تتمتع بمستوى فريد من الشرعية، أن تكون نشطة قدر الإمكان في منع نشوب النزاعات المحتملة، علاوة على التصدي للنزاعات القائمة. وكما ذكر الأمين العام السابق في تقريره عن دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات الصادر في عام ٢٠١٥ (S/2015/730)؛ ”في حين تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الأساسية عن منع نشوب النزاعات، فان الأمم المتحدة، بطبيعة عضويتها العالمية وحيادها وشرعيتها المستمدة من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لها دور هام وفريد من نوعه يمكنها القيام به في هذا المجال.“ وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدورها في مناطق مختلفة في أوقات مختلفة. غير أنها كانت ولا تزال، في عدد من الحالات، غائبة بشكل ملحوظ. ونحن نرى أن ذلك يعني أن إمكانيات الأمم المتحدة أبعد ما تكون عن التحقق الكامل. ويعني كذلك أنه يتعين على المنظمة أن تكثف جهودها، على سبيل الأولوية، في مجالي منع نشوب النزاعات وتسويتها.

ونود أن نرى في ذلك الصدد، من منظور بلد أوروبي، المزيد من التعاون العملي القوي بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومما يستحق الثناء أن رسخت ممارسة تقديم الإحاطات السنوية إلى مجلس الأمن من قبل الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكذلك تسهم الاجتماعات السنوية على مستوى الموظفين في بناء روابط أوثق بين المنظمتين. ومع ذلك، فإن التعاون العملي محدود بعض الشيء، في حين يمكن للجانبين أن يستفيدا إلى حد كبير من شراكة أوثق.

ومن المعروف جيدا أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما زالت تتصدر الجهود الدولية الرامية إلى حل النزاع الروسي – الأوكراني. وقد أصبحت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالفعل جزءا لا يتجزأ من الجهود السياسية الرامية إلى إيجاد حل للنزاع. وتشكل تقارير البعثة مصدرا قيما للمعلومات عن الحالة الحقيقية في المناطق المحتلة مؤقتا من أوكرانيا، متسمة بوجود روسي كبير وتدفقات منتظمة لأسلحة روسية حديثة من خلال الجزء غير الخاضع للمراقبة من حدود أوكرانيا وروسيا الدولية.

و فكرة إنشاء عملية كاملة لحفظ السلام في المناطق المحتلة من إقليم دونباس الأوكراني بتكليف من مجلس الأمن ما زالت مطروحة. فإذا ما تبلورت الفكرة – ونأمل في ذلك – يتعين على الوجود المتعدد الجنسيات في نهاية المطاف، أن ينسق تنسيقا وثيقا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ويدعم عملها، بما في ذلك عن طريق تهيئة الظروف الأمنية المناسبة لتنفيذ ولايتها من دون عوائق بواسطة بعثة الرصد الخاصة.

ونحن مقتنعون بأن تدابير بناء الثقة تشكل خطوة هامة في العملية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية ودبلوماسية لأي نزاع. ومن ذلك المنظور، فإن إفراج الاتحاد الروسي عن جميع السجناء السياسيين الأوكرانيين والأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية، بمن فيهم أطقم سفن البحرية الأوكرانية الثلاث التي تم الاستيلاء عليها في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في المياه الدولية في منطقة البحر الأسود، سيكون نقطة مرجعية حاسمة لتقييم استعداد موسكو للسير على طريق التهدئة.

ومن الضروري كذلك، من أجل إحراز تقدم نحو حل النزاع الروسي – الأوكراني، وضع أساس متين للأمن يتعين ألا يشمل فحسب تدابير وخطوات ملموسة في المناطق المتضررة من النزاع من دونباس، بل كذلك تهدئة للحالة في البحر الأسود وبحر أزوف. وتشمل الأخيرة إفراج روسيا الفوري عن أسرى الحرب الأوكرانيين ال٢٤ الذين ذكرتهم وعودة السفن المحجوزة في البحر الأسود، علاوة على استعادة حرية الملاحة عبر مضيق كيرش في بحر أزوف.

ونعتقد أنه يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولبعثتها الخاصة للرصد في أوكرانيا، بدعم من صيغة بلدان نورماندي والشركاء الآخرين، أن تؤدي دورا لا غنى عنه من أجل تحقيق تلك الغاية. ونحن مستعدون، من جانبنا، لإجراء مفاوضات جادة لإيجاد حل للنزاع. وكذلك سنرحب بمساهمات بناءة وموجهة نحو تحقيق النتائج في العملية من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبلدان صيغة نورماندي والشركاء الآخرين.

وفي الختام، فإن وفد بلدي يعتقد اعتقادا راسخا أن تعزيز قدرات الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات وحلها، وتوسيع نطاق أدواتها، وتشجيع ودعم تعاونها مع المنظمات الإقليمية المعنية بشأن هذه المسائل هدف جدير بأن تسعى إليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد سينغر فاينزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): إن الجمهورية الدومينيكية تشيد بمبادرة كوت ديفوار بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور الدول والترتيبات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وحلها. وفي الوقت نفسه، نشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إحاطاتهم الإعلامية هذا الصباح.

تنعقد مناقشة اليوم في وقت مناسب على نحو خاص، إذ أصبحت الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين معقدة بصورة متزايدة، بعناصرها العابرة للحدود وأبعادها الإقليمية. وترى الجمهورية الدومينيكية أن الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر حيوي لمعالجة التحديات الأمنية العالمية الراهنة. وبالإضافة إلى ذلك،فإن الشراكة المتعددة الأوجه بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية يمكن أن تكون أساسا متينا لجدول أعمال الأمن العالمي في المستقبل.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، مما مككنا من التعاون في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة بوصفها أحد أركان الاستقرار. ونرى أن تلبية احتياجات الناس تشكل، على نحو أساسين دعما السلام. وتلك الرؤية توجه

منظمة الدول الأمريكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق الجنوبية المشتركة، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويشدد ميثاق الأمم المتحدة على الأهمية الحاسمة لمنع نشوب النزاعات باعتباره مسؤولية تقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة قاطبة. وذلك هو تفسير الجمهورية الدومينيكية للفصل الثامن من الميثاق، الذي يحضنا على تعزيز نهج تعددية الأطراف بوصفه وسيلة فعالة لإشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة الأزمات أو النزاعات التي قد تؤثر على الأمن والسلام. ولذلك نعتقد أن العمل الجماعي يمكن تعزيزه من خلال إشراك الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في مجالات منع نشوب النزاعات والتنمية والعمل في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بهدفها المتمثل في بناء مجتمعات سلمية وشاملة ومستدامة، إلى جانب جدول أعمال الحفاظ على السلام، هي المخطط المناسب للاضطلاع بمنع نشوب النزاعات.

وللتغلب على التحديات الكبيرة في عصرنا، أصبح من الحتمي على نحو متزايد أن نعالج الأسباب المباشرة والجذرية للنزاعات، بما يتيح تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى بطريقة أكثر جدوى. ومن الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعدم الاستقرار قبل أن تصل إلى جدول أعمال المجلس بوقت طويل. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة جهدها الممتاز للتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين، سواء في دور قيادي أو لتقديم الدعم، من أجل منع نشوب النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين. لقد شهدنا العديد من الأمثلة الناجحة لتصدي المنظمات الإقليمية للأزمات الناشئة من أجل منع تصعيد النزاعات. لكن إذا كنا نريد نجاح التعاون في الأجل الطويل، لا بد من وضع ترتيب أكثر انتظاما استنادا إلى الإقرار بالتهديدات والعمل معا للتصدي لها.

وأخيرا، يجب علينا أن نحدد ونعالج جذور العنف الاجتماعي. وبينما يواصل المجتمع الدولي الكفاح من أجل معالجة النزاعات المزعزعة للاستقرار وآثارها، من الضروري وضع مبادىء توجيهيه لزيادة مشاركة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة لمعالجة النزاعات. إن العمل على منع نشوب النزاعات يتطلب التزاما سياسيا من جانب الجهات الفاعلة المعنية لمعالجة الحالات التي تنطوي، بحكم طبيعتها، على خطر تجدد النزاعات أو السقوط القهقرى فيها. وفي هذا الصدد، تؤكد الجمهورية الدومينيكية مجددا التزامها بالسلم والأمن الدوليين، وهو الهدف الذي يجب أن نعمل معا على تحقيقه لكي تتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بمهامها الأساسية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد جاد (مصر): بداية، أتقدم بالشكر لبلدكم على تنظيم هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، التي تتناول إحدى أبرز الأولويات على جدول أعمال المجتمع الدولي، وهي مسألة منع نشوب النزاعات وكيفية تسويتها من جانب كافة الأطراف المعنية محليا وإقليميا ودوليا،

مما جعل الأمين العام ذاته يسلط الضوء عليها خلال عملية إتمام إصلاح منظومة السلم والأمن الدوليين داخل الأمم المتحدة وإعادة هيكلية الأمانة المعنية لمواكبة التطورات العالمية في هذا الصدد وتفعيلا لمفهوم الدبلوماسية الوقائية بهدف منع نشوب النزاعات قبل وقوعها وتسهيل إيجاد الحلول الناجزة لها حال وقوعها. كذلك نشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطتيهما الإعلاميتين الثريتين هذا الصباح. كما نؤيد بيان حركة عدم الانحياز خلال هذه الجلسة.

مما لا شك فيه أن كوت ديفوار تجسد أحد أنجح النماذج في مجال صون السلام وتسوية النزاعات سلميا من خلال الأدوات الأممية المتاحة، بداية بتفعيل آليات حفظ السلام، مرورا ببناء السلام وتعزيز إعادة الإعمار والتنمية، وصولا إلى تحقيق السلام واستدامته. وهو المثال الإيجابي الذي تحدث عنه باستفاضة السيد الرئيس الحسن واتارا خلال ترؤسه لجلسة أمس المثمرة (انظر S/PV.8413)،

مما يجعلنا جميعا نشعر بأننا بحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من تماسك الجهود المبذولة في أفريقيا، وضمان اتباع نهج أكثر تكاملا وشمولا من أجل التصدي للتحديات ومعالجة جذور المشاكل، خاصة وأن القاهرة تستعد لاستضافة مقر مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

إن مصر كذلك تستعد لتولي رئاسة الاتحاد الأفريقي في مستهل العام المقبل، ونحن ملتزمون بقيادة جهود الاتحاد الأفريقي لإقامة شراكة حقيقية مع الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين لأفريقيا دعما لنهج عملي أكثر تماسكا في مواجهة تحديات لا حصر لها تواجه القارة.

وتلتزم مصر بشكل خاص بمشاركة الاتحاد الأفريقي من أجل تنشيط وإرساء إطار سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. إننا نهدف إلى تشجيع اعتماد نهج يغلب عليه استدامة السلام لضمان أن نتخذ رؤية طويلة الأجل عند التصدي للتحديات التي تواجه الدول الأفريقية المعنية.

نحن نؤمن بأن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي ترتكز على ملكية أعمق من جانب الاتحاد الأفريقي، يمكن أن تساعد في دفع تنفيذ خطط واستراتيجيات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي يجب أن نعتبرها مُجتمعةً إطارا شاملا لمواءمة المبادرات والاستراتيجيات المختلفة الموجهة إلى أفريقيا بالتركيز على الاحتياجات والأولويات الفعلية.

وفي محاولة لتحقيق هذه الغاية، عقدت مصر في القاهرة يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر الماضي ورشة عمل حول منطقة الساحل الأفريقي بهدف تثبيت هذا التوجه إقليميا ودوليا، حيث اجتمعت جميع الأطراف المعنية من دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والشركاء الرئيسيين. كما تواصل مصر دورها البناء ومشاركتها الفعالة في إطار عضويتها في لجنة بناء السلام.

ونود إبراز النقاط التالية من أجل إثراء الجلسة موضوعيا.

أولا، إن الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد والاعتبارات الإقليمية لتحديات السلم والأمن في العالم اليوم، وفي أفريقيا على وجه التحديد، تزيد من تعقيدات كيفية تحويل الاستقرار المرحلي إلى سلام وتنمية على المدى البعيد.

ثانيا، إن التحدي الحقيقي أمامنا هو ترجمة الالتزام السياسي والاستراتيجي إلى برامج واقعية مشاريع عملية تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الحدودية المهمشة في مناطق النزاع.

ثالثا، ينبغي أن تعطي المساعدات الدولية الأولوية لوضع برامج رائدة تهدف إلى تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية والمحلية في قطاعات الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. هذا هو النهج الصحيح لضمان استدامة وجدوى الاستثمار الجماعي في السلام الدولي.

رابعا، ينبغي للنهج الذي يركز على الشعوب، بما في ذلك كافة المجتمعات المحلية والتركزات السكانية الجهوية، أن يعطي الأولوية لتمكين المرأة والشباب لضمان دمج كافة فئات المجتمع في عملية صنع السلام وانخراطهم في مستقبل أوطانهم.

خامسا، إن المساعدات الإنسانية، رغم أهميتها في إنقاذ الأرواح ومعالجة الاحتياجات الملحة، يجب ألا تأتي على حساب المشاركة الهيكلية الموجهة نحو تنمية القدرات مع البلدان المعنية.

ومرة أخرى، تتطلب الاستدامة الطويلة الأجل الاستثمار على وجه الأولوية في مجالات القدرات الذاتية والحوكمة.

سادسا، يجب تركيز الشراكات والموارد على استراتيجية إعادة الإعمار والتنمية الطويلة الأجل. ولذلك، من الحتمي تعبئة وتوجيه موارد يمكن التنبؤ بها ومستدامة لتنفيذ برامج بناء السلام.

سابعا، في الوقت الذي تستعد فيه القاهرة لتدشين مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد النزاعات، نرى ضرورة أن يكون هذا المركز الجديد بمثابة دعامة يمكن من خلالها تنظيم ودعم الشركاء.

وفي الختام، إن انضمام بلدي في أيلول/سبتمبر الماضي لإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في إطار مبادرة الأمين العام للعمل من أجل السلام، فضلا عن مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام، يؤكد على أن مصر ستواصل المشاركة والعمل نحو مستقبل أكثر فعالية لعمليات حفظ السلام.

وقد استضافت وزارة الخارجية المصرية ومركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، في تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم، مؤتمرا إقليميا رفيع المستوى حول ''تطوير أداء عمليات حفظ السلام'' شارك فيه العديد من مسؤولي الأمم المتحدة وعلى رأسهم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جون بيير لاكروا، وذلك بهدف البناء على مضمون إعلان الالتزامات المشتركة، وإتاحة المجال للدول المساهمة بقوات للإسهام في المناقضات ذات الصلة بتطوير عمليات السلام.

وستواصل مصر، من خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٩، التركيز على تعميق الشراكات الاستراتيجية مع الأمم المتحدة في مواضيع حفظ السلام وبناء السلام، وجهود إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات في أفريقيا. ونتطلع إلى التعاون الدولي لحشد الجهود الجماعية تحقيقا للسلام والاستقرار والأمن في قارتنا وفي العالم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دوك إسترادا ميير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر البعثة الدائمة لكوت ديفوار على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. إنها تتيح فرصة للتفكير في دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وأود أن أبدأ بدور الأمم المتحدة، التي يُنظر على نطاق واسع إلى حفظة السلام التابعين لها على أنهم أنجع الأدوات المتاحة للمساعدة في منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن الدوليين، على النحو الذي أعيد تأكيده في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار التحالف من أجل حفظ السلام. وقد حظيت بالفعل مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بدعم واسع من أعضاء الأمم المتحدة والشركاء. كما يكرر الإعلان التأكيد على مبدأ أولوية السياسة، ويشدد على الحاجة إلى الشراكات المبتكرة مع المنظمات الإقليمية. ونرى أن هاتين التوصيتين تعزز أحداهما الأخرى. وكثيرا ما توفر المنظمات الإقليمية منظورا فريدا لديناميات النزاع، ويمكن لأخذ آراءهم في الحسبان أن يساعدنا على تعزيز قدراتنا على المنع والوساطة. وعلى سبيل المثال لا الحصر في منطقتنا، تبرز البرازيل الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه، بل أدته، منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية في ضمان علاقات سلمية في المنطقة، بما في ذلك التعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونثني أيضا على مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات السلام في مناطق أخرى، مثل جنوب السودان، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها في أفريقيا. وهذه أمثلة سليمة

على الكيفية التي يمكن بها للترتيبات الإقليمية أن تسهم في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

والفكرة القائلة بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل السلام ومنع نشوب النزاعات عميقة الجذور في هوية منظمتنا. ويترجم ذلك، على سبيل المثال، إلى المبادئ الأساسية الثلاثة لحفظ السلام – موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة – التي تعتبر أحد أسباب نجاح عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ووضح الأمين العام في أحدث إحاطاته نقطته القائلة بأن المنظمات الإقليمية قد يكون أنسب أداة لمعالجة الحالات التي تتطلب إنفاذ السلام وأنشطة مكافحة الإرهاب. وفي ظل ظروف استثنائية، يمكن لمجلس الأمن أن يأذن، وقد أذن بالفعل لدول أعضاء ومنظمات إقليمية باستخدام القوة من أجل تحقيق السلام. لقد دأبت البرازيل على القول بوجوب أن تكون أي من هذه الإجراءات حكيمة والتناسبية وممتثلة للقانون الدولي. ونشدد على ضرورة التحلي باليقظة من أجل تفادي التسبب في إلحاق ضرر لا داعي له بالسكان المدنيين، ورصد الحالة، وطلب تقديم تقارير دورية.

ولذلك، نرحب بمبادرات مثل القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، الذي طالب المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل باحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن مراعاة المنظور الجنساني في جميع عمليات القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل. ونحن نتابع تقارير الأمين العام عن تفعيل تلك المبادرة، ونحث المجلس على مواصلة إيلاء الاهتمام بتلك الجوانب عندما ينظر في تخويل الأطراف الثالثة باستخدام القوة.

وكمساهمين بقوات/بأفراد من الشرطة، تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية توفير عناصر حسنة السلوك والتدريب والدافع لعمليات حفظ السلام. وعلى هذا الصعيد، تشارك البرازيل في التدريب السابق للنشر للمهندسين العسكريين الأفارقة من خلال مشاريع الشراكة الثلاثية. ولمركز التدريب المشترك لعمليات السلام البرازيلية عدة مشاريع للتعاون مع البلدان المساهمة بقوات، بغية تبادل أفضل الممارسات في عمليات حفظ السلام وتحسين تدريب حفظة السلام قبل النشر.

وثمة مهمة أخرى تنسب إلى الدول الأعضاء وهي ضمان تمويل جميع عمليات حفظ السلام التي تنفذ ولايات أنشأها مجلس الأمن تمويلا كافيا. وهذا أمر بالغ الأهمية على وجه الخصوص في سياق الولايات والمسؤوليات المتزايدة لبعثات حفظ السلام، مقترنة بتزايد الشواغل الأمنية فيما يتعلق بالقوات في الميدان. ولذلك، ينبغي أن يتوقع من الأعضاء الدائمين في المجلس تحمل حصة أكبر من المسؤولية في هذا الصدد، على النحو المبين في جدول الأنصبة المقررة الحالي لعمليات حفظ السلام. وليس من المعقول توقع أن تتحمل البلدان النامية مسؤوليات مالية إضافية فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن دون أن يقابل ذلك إصلاح تكوينه.

واسمحوا لي أن أكرر دعم البرازيل المستمر منذ أمد بعيد للوسائل غير العسكرية للتصدي للتحديات الأمنية. وكما أشار الأمين العام في أحد تقاريره السابقة: ”إن تكاليف لم الشتات بعد وقوع الأزمة أعلى بكثير من تكاليف منع وقوع الأزمة.“ (S/2018/525، صفحة ٢).

والتحدي الماثل أمامنا هو التحول من نهج يركز على الأزمات إلى مشاركة طويلة الأجل ترمي إلى تعزيز دورات السلام والتنمية ذاتية البقاء. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد أن نظل ملتزمين بمواصلة تعزيز هيكل بناء السلام، لا سيما الحاجة إلى تحقيق نقلة نوعية في صندوق بناء السلام. وفي تجربتنا لرئاسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، يمكننا أن نشهد بأن تحقيق السلام الدائم هو بالضرورة مسعى تعاوني. وعلى هذا النحو، غالبا ما يتطلب الأمر من الشركاء الخارجيين

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والسلطات الحكومية والجهات الفاعلة المحلية العمل معا.

وغالبا ما تشير قرارات الأمم المتحدة إلى أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات وحماية المدنيين والحفاظ على السلام. ولكن عندما نستحضر مبدأ الملكية الوطنية، ينبغي ألا نغفل عن الأدوار الهامة للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية والأمم المتحدة في التعاون مع الدول الأعضاء في جهودها لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد سيرج كريستيان، القائم بأعمال نائب رئيس وفد الاتحاد الأوربي لدى الأمم المتحدة.

السيد كريستيان (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

بسبب الصدمة والمعاناة الناجمة عن النزاعات حول العالم، فقد دعا الأمين العام منذ اليوم الأول من ولايته إلى بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية لوضع حد للأزمات. وهذا العام، ذكّرنا أيضا بأن منع النزاعات وتسويتها وبناء السلام كان أولوية قصوى لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها، وسيظل كذلك. واستجابة لتلك الدعوة، ركزنا جهودنا على الأهمية البالغة لمنع نشوب النزاعات خلال عدة اجتماعات رفيعة مستوى، مثل المناقشة الرفيعة المستوى بشأن بناء السلام وإدامة السلام، فضلا عن قمة نيلسون مانديلا للسلام. وفي الإعلان السياسي الذي اعتمدناه بالإجماع في تلك المناسبة (قرار الجمعية العامة ١/٧٣)، أعربنا عن دعمنا الكامل لعمل الأمم المتحدة وقلنا إننا سنبذل كل جهد ممكن لدعم عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع. كما رحبنا بإنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة ونعتزم دعم مساهماته في المستقبل في صون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات المسلحة، لا سيما من خلال مساعيه الحميدة.

إن تحقيق السلام ومنع نشوب النزاعات، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من أولويات الاتحاد الأوروبي. وتكمن تلك المبادئ في صميم تعددية الأطراف. وفي هذا السياق، أود أن أركز على المسألة التوجيهية الأولى في المذكرة المفاهيمية التي أعدتها رئاسة المجلس (S/2018/1064، المرفق)، التي تنظر في الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة والدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تعزز تعاونها بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في الممارسة العملية.

والرؤية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي تتمثل في دعم النظام المتعدد الأطراف والتكاتف مع شركائنا من خلال التعاون الدولي. وللاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تاريخ طويل من التعاون في مجال منع نشوب النزاعات، بما في ذلك عن طريق دعم الوساطة. وقد بدأنا حوارا بشأن منع نشوب النزاعات، مع التركيز على المسائل المواضيعية والجغرافية على السواء. كما نشارك في حوارات مماثلة مع شركاء آخرين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اشتركت وحدة دعم الوساطة بالأمم المتحدة وفريق دعم الوساطة التابع للاتحاد الأوروبي في تنظيم حلقة دراسية غير رسمية بشأن هياكل دعم الوساطة في المنظمات الدولية. وسمح لنا ذلك بتقييم وتبادل الخبرات ومناقشة إمكانيات البعثات المشتركة.

ونواصل تقييم تكامل إجراءاتنا بهدف تحسين تأثيرها على أرض الواقع. وتأتي تلك الأولويات في السياق الأوسع نطاقا للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ونواصل في هذا الإطار تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد باعتباره

أنجع الوسائل لتعزيز منع نشوب النزاعات وحلها. وفي إطار تعاوننا الاستراتيجي، اختتم في الأسبوع الماضي الاجتماع الرابع والعشرون للجنة التوجيهية المعنية بإدارة الأزمات التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بعد أن حددت مجالات عمل ثمانية ذات أولوية خلال السنوات الثلاث المقبلة. وتتسق تلك الأولويات مع جهود إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وهيمنة السياسة هو الموضوع المشترك لشراكتنا، مع منع نشوب النزاعات كمبدأ توجيهي. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز استخدام الأدوات الوقائية المتاحة في عمليات حفظ السلام، مثل الوساطة ونظم الإنذار المبكر والرسائل السياسية والاتصال الاستراتيجي، يأتي على رأس جدول الأعمال. وفي جميع هذه المجالات ذات الأولوية، يظل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الإنساني الدولي في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن أمرا أساسيا.

ورغم كل تلك الجهود، لا يزال هناك مجال لتحسين الكفاءة. ونحن جميعا نرعى علاقات قوية مع المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي. فالشراكات عامل محفز لتحقيق أهدافنا المشتركة.

ولذلك، قرر قادتنا في الاجتماع الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة زيادة وتوسيع نطاق التعاون الثلاثي في المجالات السياسية والاقتصادية وعلى المستوى التشغيلي في مجال السلام والأمن، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والوساطة؛ وبشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛ وكذلك بغية كفالة النمو الشامل للجميع والمستدام وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة تغير المناخ.

وسوف نسعى معا لترجمة أولوياتنا المشتركة إلى إجراءات ملموسة من خلال تعزيز تعاوننا وزيادة فعاليته، على النحو الموصى به في الاجتماع المشترك بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة السياسية والأمنية التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر. وخلال العام الماضي، اعتمد مجلس الأمن ولايات تدعو إلى إجراء تقييمات مشتركة لمخاطر أمن المناخ، ولا سيما في أفريقيا. وبالمثل، فقد أكد الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على الصلة بين المناخ والأمن. وبالعمل معا عبر جميع المنظمات الإقليمية والدولية لتحليل وتقييم المخاطر، يمكننا كفالة أننا نستخدم نفس المعايير.

لم يعد عدم الاستقرار نتيجة للنزاعات االعلنية وحدها، بل هو بدرجة متزايدة نتيجة عدم تحقق توقعات الشباب السياسية والاقتصادية وزيادة السكان، فضلا عن تحديات من قبيل التطرف العنيف والجريمة المنظمة. علينا أن نواصل التركيز على تمكين النساء والشباب وتعزيز التماسك الاجتماعي، مع الاستجابة للحالات المحفوفة بالمخاطر. وعلينا أيضا أن نركز بقدر أكبر على تعزيز الصلة بين بناء السلام ومشاركة السكان المحليين، ولا سيما من خلال منظمات المجتمع المدني على أرض الواقع. ولا بد لعملنا من أن يتكيف مع هذا الواقع الجديد وأن يأخذ في الحسبان الديناميات المعقدة للنزاع من خلال اعتماد نهج متكامل ينطبق على جميع مراحل دورة النزاع.

وبخلاف تطلعاتنا لبناء السلام، يجب علينا أيضا أن نهدف إلى جعل السلام مستداما، لا سيما في السعي إلى تحقيق التزاماتنا بموجب خطة عام ٢٠٣٠. إن التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع وبناء القدرة على الصمود في صميم منع نشوب النزاعات. وتعاوننا مع الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن التقييمات المشتركة للتعافي وبناء السلام في عدد من البلدان الخارجة من النزاعات يمثل تطورا واعدا في هذا الصدد.

إن توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية، تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠، يعتبر السلام أحد الأولويات الرئيسية. ويشدد البيان المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الصادر في أيلول/سبتمبر على تعزيز الصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية

وعلاقتها بالحفاظ على السلام. ويتعين على الجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ويسعى الزخم الجديد لإصلاح الأمم المتحدة إلى كفالة تحسين التنسيق بين ركائز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فإننا نولي أهمية كبيرة لتنفيذ توصيات الأمين العام بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. ونشدد أيضا على الحاجة إلى تحقيق أقصى استفادة من الدور التوحيدي للجنة بناء السلام، فضلا عن دورها الاستشاري إلى مجلس الأمن.

إن ميثاق الأمم المتحدة يشجعنا على اتخاذ إجراءات جماعية فعالة ومواصلة التعاون الدولي من أجل تعزيز السلام العالمي. وتحقيقا لهذه الغاية ولصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة، نود أن نشدد مرة أخرى على ضرورة العمل صوب إقامة شراكات جديدة على نحو فعال ومتسق وبالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين الرئيسيين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة غانا.

السيدة بوبي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تنضم غانا إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى رئاسة كوت ديفوار لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن دور الدول والترتيبات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وهو موضوع في صميم ميثاق الأمم المتحدة.

تقع علينا جميعا مسؤولية أساسية كدول أعضاء عن السعي بشكل فردي وبشكل لتحقيق الضرورة الأخلاقية والسياسية والإنسانية الغالبة المتمثلة في منع نشوب النزاعات أو استمرارها وتصاعدها أو العودة إليها. إن الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد والعابر للحدود للنزاعات اليوم، فضلا عن التهديدات الجديدة والناشئة للسلام والأمن، يستدعي تعزيز الشراكات الاستراتيجية والتنفيذية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وكما جاء ضمنا في إطار الفصل الثامن من الميثاق، فإن المسؤولية عن السلام والأمن يجب تقاسمها، وسيتوقف نجاح جهودنا المشتركة إلى حد كبير على التزامنا السياسي بزيادة فعالية استخدام الأدوات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة في إطار الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.

لقد ثبت نجاح الجهود التعاونية المشتركة بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. وبلدكم، سيدي الرئيس، مثال باهر على هذه النتائج الناجحة. كانت هذه الجهود أساسية بشكل خاص في التعامل مع التحولات السياسية الصعبة، ونزع فتيل التوترات وتشجيع الحوار السياسي قبل إجراء انتخابات مثير للجدل الشديد، وحل الأزمات الانتخابية ووضع نهاية للجمود السياسي.

ولذلك فإن توقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في نيسان/أبريل، تطور موضع ترحيب. يوفر الإطار المشترك محفلا للمشاورات المنتظمة والاستكشاف المشترك للآفاق، والتقييم المشترك ومهام المساعي الحميدة وتوجيه رسائل مشتركة أو متماثلة وتعزيز القدرات على نحو متبادل صوب منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. إن مذكرة التفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، إلى جانب سياسة الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، ستعزز الإجراءات التعاونية التي تتسم بأهمية حاسمة للحفاظ على السلام. ويأمل وفدي أن تستفيد هذه المبادرات من زيادة الدعم المقدم من الدول الأعضاء من أجل ضمان أقصى قدر من المنافع لصالح بناء السلام.

وعلى نفس المنوال، فإن انخراط المنظمة المتعدد الجوانب والشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد جعل بالفعل الهيئة دون الإقليمية شريكا حيويا في مجالات منع نشوب

النزاعات والوساطة فيها وحلها، وكذلك في بناء السلام وتعزيز القدرات الإقليمية. وندعو إلى تعزيز تلك الشراكة من خلال الحوارات الحكومية الدولية المواضيعية المنتظمة بشأن المجالات البالغة الأهمية لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

لقد كان التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية والدول الأعضاء في صون السلم والأمن أكثر وضوحا في مجال حفظ السلام. فجميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، أصحاب مصلحة مهمين في مجال حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام، والتي تهدف إلى تعزيز الشراكات وأوجه الكفاءة في تلك الركيزة الهامة. إن تقاسم الأعباء بالغ الأهمية لتحقيق النجاح، ونود أن نضم صوتنا إلى الأصوات الداعية إلى تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن.

كما يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى المزيد من مواءمة المعايير بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كوسيلة لتحسين عمليات الانتقال من العمليات الإقليمية إلى بعثات تحت إشراف الأمم المتحدة. إن زيادة التنسيق والتشاور المنتظمين بشأن السياسات ومعايير التوجيه والتدريب سيضمن الاتساق في كل المراحل، من التخطيط إلى الخفض التدريجي للبعثات.

وفي الختام، نود أن نشدد على أهمية تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، والحكم الديمقراطي، والعدالة، والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في صون السلام والأمن الدوليين. إن اتباع نهج شامل للحفاظ على السلام يجب أن يشمل التنمية المستدامة، على أن يكون الشمول في صميم جهودنا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ بياني، أود، باسم رومانيا، أن أعرب عن خالص تعازينا للشعب الأمريكي وحكومة الولايات المتحدة على وفاة الرئيس الأسبق جورج هيربرت ووكر بوش.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أثني على كوت ديفوار لأخذها زمام المبادرة لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور الدول والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن الوقاية أداة محورية لصون السلام والأمن الدوليين، الذي يشكل مفهوما يكمن في صميم ميثاق الأمم المتحدة. والوقاية هي استراتيجية هادئة غالبا ما يتم تجاهلها، حيث ينصب اهتمام وسائط الإعلام في معظم الأحيان على النزاعات التي نشبت وليس على تلك التي تم تفاديها. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على التزامه بجعل منع نشوب النزاعات إحدى أولوياته، وبالتالي فقد أبرز المسألة على نحو تستحقه.

ولدى رومانيا خبرة في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف، تمتد لمائة عام. فقد كان بلدي أحد الأعضاء المؤسسين لعصبة الأمم في عام ١٩١٩، واستثمر، منذ انضمامه إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥، استثمارات كبيرة في الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام والوساطة. وعلى مدى السنوات السبع والعشرين الماضية، ساهمت رومانيا بأكثر من ٥٠٠ ١٢ من أفراد الشرطة والعسكريين وموظفي الحماية اللصيقة في ٢٥ من بعثات الأمم المتحدة. واليوم، فإن رومانيا هي أحد أكبر

المساهمين داخل الاتحاد الأوروبي بأفراد شرطة تحت راية الأمم المتحدة، وهي الدولة العضو الوحيدة في الأمم المتحدة التي تساهم بوحدات حماية لصيقة لكبار الشخصيات في المناطق شديدة الخطورة.

كما تتجسد الأهمية الخاصة التي يوليها بلدي للموضوع الذي نناقشه اليوم في ترؤس رومانيا للجنة بناء السلام، وكذلك في أولوياتها بصفتها رئيس اللجنة. وتشمل هذه الأولويات تعزيز النهج الإقليمي في عمل اللجنة والنهوض بالشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية - لا سيما الاتحاد الأفريقي - ومع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني. ولا يقل عن ذلك أهمية تنفيذ بناء السلام وحفظ السلام من خلال تقديم الدعم للبلدان المتضررة من النزاع في جميع مراحل دورة النزاع - من الوقاية إلى التعمير والتنمية. وفي هذا المقام، أود أن أضيف أن الوقاية لا تنقذ الأرواح فحسب، بل تشكل أيضا استراتيجية فعالة من حيث التكلفة.

وما فتئت رومانيا، بصفتها رئيس لجنة بناء السلام، تدعم جهود الأمين العام وجميع الإجراءات الرامية إلى إصلاح وتحسين هيكل بناء السلام وحفظ السلام لكفالة تحسين التنسيق بين الدعائم، من مرحلة منع نشوب النزاع إلى مرحلة بناء السلام. كما تنادي رومانيا بقيام لجنة بناء السلام بدور أبرز بوصفها جهة اتصال بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي تسعى جاهدة أيضا إلى تحسين التعاون بين أجهزة الأمم المتحدة الثلاثة هذه لضمان زيادة اتساق جهود بناء السلام.

وقبل كل شيء، نعتقد أن الدبلوماسية الوقائية تتطلب الإدماج. وفي هذا السياق، وفيما يتعلق بالمسائل الشاملة، نود أن نسلط الضوء على أهمية مشاركة النساء والشباب في عمليات الوساطة. فلا يمكن تحقيق تقدم دون مشاركتهم.

ويسرنا أيضا أن كوت ديفوار تلفت الانتباه إلى موضوع التعاون مع المنظمات الإقليمية، حيث أن رومانيا قدمت أول مشروع قرار بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية، ألا وهو، القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، المتخذ تحت الرئاسة الرومانية لمجلس الأمن. وقدمنا ذلك القرار انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن تحقيق التكامل ومبدأ التفويض بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية من شأنه أن يؤدي إلى أن تعزز بعضها بعضا.

وبينما تستعد رومانيا لتولي رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ما زلنا مقتنعين بضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية.

أخيرا، أود أن أكرر تأكيد التزام رومانيا، بصفتها بلدا مرشحا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، بالدبلوماسية الوقائية بجميع جوانبها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد دنكتاش (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يتزايد عدد النزاعات في العالم، وهي نزاعات داخل الدول على نحو متزايد. وباتت التهديدات غير المتناظرة أكثر خطورة من أي وقت مضى، وهي تتجاوز الحدود الوطنية.

ولا يمكن معالجة مختلف الأسباب الجذرية للنزاع معالجة كافية إلا من خلال مزيج من الأدوات. وفي سياق منع نشوب النزاعات وتسويتها، فإن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أمر لا غنى عنه. ويجب علينا تحسين عملنا من أجل تعزيز الأواصر التي تربط الأمم المتحدة بالهيئات الإقليمية، الأمر الذي يتطلب بذل جهود استراتيجية طويلة الأجل تعود بالنفع على الجميع.

وتؤيد تركيا تأييدا كاملا الدور القيادي للأمم المتحدة، ونحن ملتزمون بتوسيع الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات

الإقليمية في جهود منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام.

إن جزءا كبيرا من جدول أعمال المجلس يتعلق بالتحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا. ويسرنا أن نلاحظ تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتقويتها وتعميقها، ولا سيما في العقد الماضي. ونرحب أيضا بالتنسيق والتماسك المتزايدين بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة، والتي من شأن جهودها زيادة توطيد قيادة الأفارقة وإمساكهم بزمام الأمور في التغلب على التحديات التي تواجهها القارة. ويمكن زيادة تكثيف الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال تعزيز الطابع المؤسسي لهذه العلاقة.

وإلى جانب الاتحاد الأفريقي، فإن ثمة أدوارا هامة في ضمان السلام والاستقرار، بالتعاون مع الأمم المتحدة، لمنظمات من قبيل منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية.

وهناك عدد من المبادئ التي نعتبرها مهمة عندما يتعلق الأمر بعمل الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. أولا، يجب أن تكون الشراكات الفعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية متجذرة في احترام العمليات والسياقات الإقليمية. وثانيا، لكل حالة من حالات النزاع ظروفها الخاصة، ولا يمكن لأي منظمة أن تفرض نهجا واحدا مناسبا للجميع فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها.

وثالثا، يمكننا الاستفادة من تجارب السياقات الإقليمية المختلفة لتحسين ممارساتنا لحل المشاكل. وأخيرا، نحن بحاجة إلى شراكات أكثر ابتكارا ومرونة تستفيد من مواطن قوة كل منظمة من المنظمات وتأخذ أيضا المزايا النسبية لكل منها في الاعتبار.

ونرى أن هذه المناقشة المفتوحة تمثل فرصة طيبة لتقييم ما حققناه حتى الآن، وللتفكير في سبل المضي قدما. ويحدونا الأمل في أن تساعد الأفكار المُعرب عنها اليوم في تمهيد الطريق أمام تعزيز وتحسين التعاون المفيد بصورة متبادلة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونشكر رئاسة كوت ديفوار على تنظيم هذه المناقشة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

السيدة بوشيه (كندا) (*تكلمت بالفرنسية*): بداية، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى كوت ديفوار على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، فضلا عن المناقشة المعقودة أمس والتي ترأسها الرئيس واتارا (انظر S/PV.8413). ولا يمكنني أن أفكر في موضوع أكثر أهمية من هذا لمناقشته في هذه القاعة.

إن منع نشوب النزاعات العنيفة في صميم كل من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد الذي أنشأناه معا. وقد حققنا معا نجاحا كبيرا في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ويتضح ذلك بصفة خاصة في حالة غرب أفريقيا. فقبل ١٥ عاما، كان المجلس ينظر في أزمات من قبيل الحروب الأهلية في ليبريا وكوت ديفوار وسيراليون. واليوم، انسحب آخر أفراد لحفظ السلام من هناك، ولم تعد تلك البلدان الثلاثة مدرجة في جدول أعمال المجلس. وهذه قصة تكشف عن صفات العزم والتصميم والمثابرة، التي أظهرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيهما.

إنها قصة شراكة. وعلى نحو ما يتضح من الاستجابة للأزمة في غامبيا، فعندما يكون العمل فيما بين الشركاء الإقليميين والدوليين منسقا بشكل وثيق، فإن هذه الشراكات تحقق النتائج.

وتقر كندا بأهمية المساهمات الهامة والقيادة الرئيسية للدول الأفريقية، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية في تحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام بصورة

أعم. ونرحب بإنشاء آليات إقليمية ودون إقليمية للإنذار المبكر على نطاق القارة. كما نرحب بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، ونشجع على تنفيذه بالكامل.

ونحن ملتزمون بالمساهمة في بناء القدرات في البلدان الأفريقية والعمل معا من أجل إيجاد حلول تقودها أفريقيا من أجل زيادة أثر الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد أنه، بعد الاجتماع التشاوري السنوي المشترك لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ستتاح المزيد من الفرص لتعزيز التعاون بين المجلسين، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية المشتركة.

فمعا، يمكننا تحقيق المزيد. وهذا هو السبب في أننا نشجع الجهود الرامية إلى إيجاد آليات تمويل لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا أكثر مرونة واستدامة وأكثر قابلية للتنبؤ بها، ونأمل أن نشهد إحراز تقدم ملموس بشأن وضع هذه الآليات.

(تكلم بالإنكليزية)

إن منع نشوب النزاعات وحفظ السلام يتعلق، في الأساس، ببناء الثقة بين الحكومات وشعوبها. ولا يمكن بناء هذه الثقة بشكل عشوائي. ولا يمكن ترسيخ سلام مجد ومستدام إلا من خلال تعزيز وجود مؤسسات شاملة للجميع تضم أصوات متنوعة وتعبر عنها، بما في ذلك أصوات النساء والشباب والشعوب الأصلية والأقليات العرقية والدينية.

ولا يمكن فرض السلام من الخارج، كما لا يمكن بناؤه بين عشية وضحاها. ولكن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمنظمات الإقليمية تضطلع بدور حاسم في مساعدة الحكومات على الاستجابة لاحتياجات سكانها وحماية حقوقهم الإنسانية، وفي مساعدة السكان على إخضاع حكوماتهم للمساءلة.

وفي الميدان، في مالي، تقوم كندا بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والعمل مع المعهد المالي للبحث العملي من أجل السلام والتحالف الدولي لبناء السلام، من أجل تحسين فهم ديناميات النزاع ومصادر القدرة على الصمود في أنسونغو وبوريم وغاو. وقد شملت هذه العملية التشاور مع السلطات المحلية، والجماعات النسائية، وجماعات الشباب، وقوات الأمن والدفاع بغية إيجاد حلول قائمة على توافق الآراء من أجل أولويات السلام حسب تعريفها. فتحسين الفهم بين المجتمعات المحلية يبني الثقة؛ والثقة تبني الطمأنينة؛ والمجتمعات المحلية التي تتسم بالثقة والطمأنينة تبني السلام معا.

وأخيرا، حتى يتسنى للمجتمع الدولي نفسه أن يظل شريكا موثوقا به في منع نشوب النزاعات، فإن نظمنا بحاجة إلى الإصلاح لكفالة تحقيق قدر أكبر من المساءلة والشفافية والقدرة على التنبؤ والاتساق.

وتؤيد كندا بقوة رؤية الأمين العام بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ونرحب بخططه لإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، وتقريره لعام ٢٠١٨ عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43)، ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ويبين التقرير الصادر عن الأمم المتحدة والبنك الدولي المعنون "مسارات السلام" حالة مقنعة قائمة على الأدلة لهذه الإصلاحات، ونؤيد توصياته للحد من التجزؤ دون تحفظ.

وباعتبار كندا مدافعا قويا عن النهج المتعددة الأطراف للتصدي النزاعات، فإنها ملتزمة بالعمل مع المجلس لكفالة أن تجسد مؤسساتنا ونهجنا أفضل ما يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمه. وإذا تم انتخابنا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، يمكن لأعضاء المجلس أن يتأكدوا من أن كندا ستواصل العمل بلا كلل من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (كلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئاسة مجلس الأمن، التي تتولاها جمهورية كوت ديفوار، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن دور الدول والترتيبات الإقليمية والأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات وحلها.

تؤيد أذربيجان البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن منع نشوب النزاعات أمر حاسم لكفالة إيجاد بيئة دولية سلمية. وفي عدد من الحالات، نجحت الجهود المبذولة تحقيقا لهذه الغاية في الحد من التوترات وساعدت على الحيلولة دون إراقة الدماء. وعلاوة على ذلك، تم إحراز تقدم هام في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في طائفة كاملة من المجالات، من صون السلم والأمن الدوليين، والمساعدة الإنسانية، إلى التنمية وحماية حقوق الإنسان.

إلا أنه لا تزال هناك تحديات خطيرة، وتجربة بلدي العملية في مواجهة العدوان المسلح، والاحتلال العسكري الأجنبي، والتطهير العرقي خير مثال في هذا الصدد. وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن، والطلبات والإدانة من جانب المجتمع الدولي، والجهود الجارية الرامية لتسوية النزاعات في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا تزال منطقة ناغورنو كاراباخ وسبع مقاطعات أخرى محيطة تابعة لأذربيجان تحت الاحتلال العسكري غير المشروع، ويجري اتخاذ إجراءات متعمدة في الأراضي المحتلة بغية ضمان استعمارها وضمها، في انتهاك واضح للقانون الدولي.

وعلى نحو ما تؤكد المذكرة المفاهيمية (S/2018/1064، المرفق) بحق، فإن العديد من النزاعات المعاصرة أزمات داخلية، تحدث في عدد متزايد من الحالات في بيئات تتفاقم فيها الحالة بشكل خطير بسبب التهديدات والتحديات الجديدة. وفي الوقت نفسه، تغيرت طبيعة النزاع بشكل كبير على مر السنين. ومن الواضح بجلاء أن الفرق بين النزاعات داخل الدول والنزاعات فيما بين الدول بات ضبابيا بشكل متزايد في العقود الأخيرة.

وتشمل الحالات الأكثر تواترا وتعقيدا محاولات من جانب دول لإخفاء العدوان والتنكر لدورها في تأجيج النزاعات على أراضي دول أخرى. ومن الواضح أن هذا يفرض عبئا إضافيا على النظام الدولي والآليات الدولية وعلى مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتعامل مع منع نشوب النزاعات وحلها. وإزاء هذه الخلفية، ففي بعض الحالات يساء استخدام الترتيبات الإقليمية بشكل واضح من جانب من ينتهكون القانون الدولي كدرع لتوطيد المكاسب العسكرية وتقويض الجهود المبذولة للتوصل إلى حلول للنزاعات الإقليمية وغيرها من المشاكل الأمنية.

وتثير المذكرة المفاهيمية سؤالا أساسيا بشأن الكيفية التي يمكن بها في الممارسة العملية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. والأهم من ذلك، ينبغي الحفاظ على الاتساق في تحديد السبل والوسائل التي تمكن المجتمع الدولي من الاستجابة للأزمات والنزاعات، وكذلك أي تشويه واضح للقواعد والمبادئ القانونية الدولية. وغني عن القول إن تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وكذلك المساءلة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الجهود الجماعية الرامية لتحقيق تلك الغاية.

وتشكل المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة إطارا معياريا أساسيا في العلاقات الدولية. ولا بديل عن القواعد المتفق عليها بصورة مشتركة وتطبيقها على نحو عالمي، ولا سيما

فيما يتعلق بحل النزاعات، بغض النظر عن أسبابها الجذرية أو خصائصها المتميزة.

ويعد الوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها الدول على أساس الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها الدولية شرطان أساسيان للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والإقليميين، وهما أساس تحقيق التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ومن واجبنا المشترك تعزيز ودعم نظام متعدد الأطراف بعد تنشيطه وتوطيده. ويجب تعزيز مشاركة الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وتعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة، وأن يتم إدماجها في هيكل السلام بعد إصلاحه.

وسيظل بلدي أذربيجان شريكا نشطا في تلك العملية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أعرب عن خالص امتناني لكوت ديفوار على رئاستها، وعقدها لمناقشة اليوم.

وتؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن موضوع اليوم يتيح لنا تبادل الأفكار بشأن أفضل طريقة لاستخدام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتناول الترتيبات الإقليمية. وفي الواقع، إن من الطبيعي أن تمتلك المنظمات الإقليمية خبرة وفهما أعمق لمسائل الأمن الإقليمي.

وفيما يتعلق بمنطقتنا، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمتلك أدوات مفيدة تحت تصرفها لأغراض المنع والإنذار المبكر، بما في ذلك الآليات التابعة لها، مثل المفوض السامي للأقليات القومية، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويمتلك مجلس أوروبا أيضا أداة هامة تحت تصرفه – وهي مفوض حقوق الإنسان. ويمكنني أن أتكلم من واقع تجربة بلدي الخاصة. فمنذ ما يقرب من عقدين، تمتعت جورجيا بمشاركة وتعاون مثمرين جدا مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكلاهما قام بعمل قيم في مجال منع نشوب النزاعات وحلها في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا، الواقعتين حاليا تحت الاحتلال.

ونشرت كل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعثتيهما في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي – وهما بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في جورجيا على التوالي – وكان عملهما حيويا على أرض الواقع. ومن المفارقات، أن دولة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أوقفتهما، باستخدام حق النقض بطريقة متماثلة، مسببة فراغا في التواجد الدولي.

ولحسن الحظ، تدخل الاتحاد الأوروبي، وأُوفدت بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل رصد الحالة على أرض الواقع. وفي حين أنه لا يمكن الاستهانة بأهمية وجود بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، إلا أنها للأسف، لم تتمكن حتى الآن من تنفيذ ولايتها، لأن الاتحاد الروسي، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، يعرقل الوصول إلى المناطق المحتلة.

إن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يكمل كل منها الآخر بوصفها الجهات الثلاث المشاركة في رئاسة مباحثات جنيف الدولية – ذلك التشكيل الذي أطلق نتيجة لصدور اتفاق وقف إطلاق النار في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بين روسيا وجورجيا، ومن أجل تنفيذه. وتشكل مباحثات جنيف الدولية أداة قيمة لمعالجة الاحتياجات الأمنية والإنسانية على أرض الواقع، بيد أنه ما زال يتعين إطلاق

الإمكانات الكاملة لمباحثات جنيف الدولية شأنها في ذلك شأن بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي. ولا يزال التقدم المحرز بشأن القضايا الرئيسية بعيد المنال بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الاتحاد الروسي، بينما يتجه عمل الآليتين المشتركتين لمنع الحوادث ومواجهتها، تحت مظلة مباحثات جنيف الدولية، لأن يصبح مُسيسا، وتجري عرقلته دون مبرر. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على آليتي منع الحوادث ومواجهتها، والعودة بدون مزيد من التأخير إلى سياق العمل المعتاد، مع المراعاة الكاملة للمبادئ والقواعد الأساسية.

وأخيرا، فبالنظر إلى الترابط الوثيق، وطابع التآزر المتبادل بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، يعد تعزيز المشاركة في مجال المنع، بين مجلس حقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، بالغ الأهمية. وفي هذا السياق، نرى أن التعاون في إطار البند ١٠ من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات، أداة عملية وفعالة للغاية لأغراض المنع.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد النور (السودان): شكرا سيدي الرئيس اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتعزية لوفد الولايات المتحدة والشعب الأمريكي في وفاة الرئيس الأسبق جورج هيربرت ووكر بوش. كما أتقدم بالتهنئة لكم ولبلادكم الشقيقة لترؤسها لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر الجاري؛ ولوفد جمهورية الصين الشعبية لقيادته الحكيمة لأعمال المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم. كما أتقدم لكم بوافر الشكر والتقدير على تنظيم هذا النقاش المفتوح حول دور الدول والترتيبات الإقليمية والأمم المتحدة في منع وتسوية النزاعات، وعلى الورقة المفاهيمية التي أعددتموها في هذا الشأن (انظر S/2018/1064، المرفق). كما أشكر معالي السيد الأمين العام، والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد جان – كلود على الإحاطات القيمة التي قدموها صباح اليوم.

ويضم وفد بلادي صوته للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية إنابة عن حركة عدم الانحياز.

ونود بصفتنا الودنية إضافة النقاط التالية للتركيز على دور السودان ودول الإيغاد في عملية السلام في إقليمنا.

ينعقد هذا الاجتماع في توقيت مهم للغاية بالنسبة لبلادي التي بذلت وما تزال، جهودا كبيرة لتسوية النزاعات في دول الجوار، في كل من جمهورية جنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ودولة ليبيا، إيمانا منها بأهمية السلام، وارتباط السلام والاستقرار في السودان بالسلام والاستقرار في دول الجوار. كما يتزامن أيضا مع تعزيز جهود دول الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، التي تتشرف بلادي بعضويتها لتحقيق السلام في جمهورية جنوب السودان، حيث بدأت مرحلة تنفيذ اتفاقية السلام المنشطة لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، التي تم توقيعها يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، في أديس أبابا بعد جهود كبيرة بوساطة دول الإيغاد برئاسة السودان ومفاوضات مكثفة استضافتها عاصمة بلادي الخرطوم. ويأمل وفد بلادي أن يدعم مجلسكم الموقر جهود بلادي والإيغاد والاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام في هذه الدول الشقيقة – جمهورية جنوب السودان، وليبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وأرجو أن أؤكد على أهمية تعزيز تنسيق الجهود الإقليمية والوطنية من ناحية، والجهود الدولية، من ناحية أخرى، لتحقيق السلام والاستقرار؛ وأهمية تفادي تجارب سلبية من جوارنا في هذا الشأن؛ حيث تباينت وجهات النظر في العام ٢٠١١ بين الاتحاد الأفريقي من ناحية وبعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بشأن الأوضاع في إحدى الدول الأفريقية الأمر الذي كانت له تبعات خطيرة على تلك الدولة لا تزال تعاني من آثارها. وفي الشهور الماضية عندما وصلت عملية السلام في

جنوب السودان مرحلة متقدمة حدث تباين في وجهات النظر بين دول الإيغاد من ناحية وبعض الدول أعضاء مجلس الأمن بشأن جدوى العقوبات وتأثيرها على عملية السلام في جنوب السودان، وقد تم فرض عقوبات بواسطة مجلس الأمن. ويأمل وفد بلادي في هذا الشأن أن يدعم مجلسكم الموقر في الأسابيع القليلة المقبلة الطلب الذي تقدمت به دول الإيغاد لمراجعة وتوسيع تفويض قوة الحماية الإقليمية في جنوب السودان حتى تؤدي الدور المنوط بها في دعم تنفيذ اتفاقية السلام المنشطة في جنوب السودان.

وهناك حاجة ملحة لتعزيز التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن، ومجلس السلم والأمن الأفريقي والإيغاد لدعم عملية السلام في جنوب السودان؛ وقيام المجلسين والإيغاد بزيارات ميدانية مشتركة لجنوب السودان ودول المنطقة، وتنشيط التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والإيغاد، في الفترة المقبلة، إضافة إلى تعزيز وجود الدل الأعضاء بمجلس الأمن في جنوب السودان، والإقليم لتتمكن من متابعة التطورات عن كثب وتتعاون مع اطراف اتفاقية السلام والشركاء الإقليميين نحو أفضل السبل لدعم تنفيذ اتفاقية السلام.

لما كان توقيع اتفاقية السلام المنشطة هو الخطوة الأولى في مسيرة بناء واستدامة السلام والاستقرار بجمهورية جنوب السودان الشقيقة، فإن هناك الكثير من الخطوات والتحديات التي تنتظرنا في الفترة المقبلة، والتي تتطلب تعزيز التنسيق والتعاون بين كافة الشركاء الوطنيين والإقليميين في عدد من المحاور، من أهمها: المصالحة الوطنية ورتق النسيج الاجتماعي والعدالة الانتقالية؛ إعادة توطين النازحين واللاجئين؛ وإعادة التعمير والتنمية؛ وبناء قدرات مؤسسات الدولة؛ التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج، وبناء قدرات المؤسسات الأمنية؛ وتوفير فرص العمل للشباب.

في إطار العلاقات الخاصة بين السودان وجمهورية جنوب السودان، والروابط الكثيرة بين شعبي البلدين، وارتباط عملية السلام في البلدين، تبرز الحاجة لدعم المجتمع الدولي، خاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لجهود السودان وجنوب السودان لتعزيز التعاون عبر الحدود بين البلدين. وإنشاء وإعادة تأهيل البنيات الأساسية الرابطة بين البلدين في مجالات الطرق، والسكة الحديد، والنقل النهري، والكهرباء، بجانب دعم جهود البلدين لاستكمال عملية السلام في جنوب كردفان والنيل لأزرق ودارفور، بالضغط على الحركات المتمردة التي ما تزال تعرقل إكمال عملية السلام، والمشاركة بفاعلية في مؤتمر دعم الانتقال من حفظ السلام إلى التعافي وبناء السلام والتنمية في دارفور.

يمكن القول بأن أمامنا فرصة تاريخية لتحقيق تقدم معتبر في جمهورية جنوب السودان، وتعزيز التعاون الإقليمي بين دول منطقة الإيغاد، والتأسيس لمستقبل زاهر لدولها، خاصة بعد التطورات الإيجابية الجارية حاليا في منطقة القرن الأفريقي. لذلك يأمل وفد بلادي أن يرسل مجلسكم الموقر رسالة للمجتمع الدولي لدعم جهود دول المنطقة في هذا الشأن. كما أن حجم التحديات الماثلة، تتطلب تضافر كل الجهود الإقليمية والدولية، وأن نعمل معا بصورة متسقة لتحقيق الغاية المبتغاة. فهلا تحركنا جميعا لصناعة قصة نجاح جديدة في شرق أفريقيا، تضاف لقصص النجاح لأخرى في بلادكم الشقيقة، كوت ديفوار وجارتيها ليبيريا وسيراليون.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مولدوفا.

السيد مورارو (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن دور الدول والهيئات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

تؤيد جمهورية مولدوفا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات من منظور وطني.

من المسلم به على نطاق واسع أن طابع النزاعات المعاصرة يتغير بسرعة وأصبح أكثر تعقيدا. إن منع نشوب النزاعات وتسويتها، ولا سيما تلك التي طال أمدها، ليست المسؤولية الحصرية أو الصلاحية الوحيدة لمنظمة من المنظمات المتعددة الأطراف أو من بلد واحد. إنها مسؤولية مشتركة يتحملها المجتمع الدولي بأسره. وتؤيد جمهورية مولدوفا تأييدا تاما مواصلة تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في هذا المجال.

ويمكن للأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية أن يعملا معا على نحو أكثر فعالية عن طريق جمع وتوحيد وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. ويتطلب منع نشوب النزاعات وتسويتها بناء شراكات متسقة واستباقية بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية. والتركيز على منع نشوب النزاعات وتسويتها هو بالفعل سمة من السمات الملحوظة في الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة وبعض الترتيبات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وينبغي للأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية أن تسعى إلى تقاسم عبء جهودها، من خلال تجميع الموارد وإيجاد أوجه التآزر، تماشيا مع ولاية كل منها ومزاياها النسبية. ونشجع على إنشاء آليات للتنسيق على مستوى الأمانة العامة لتفعيل التعاون فيما بين المنظمات العاملة في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها.

إن إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة، مع وضع منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في الصميم، تتيح فرصة ممتازة لتعزيز قدرات الأمانة العامة على العمل بشأن المسائل الإقليمية وتعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية. ونثني على جهود الأمين العام في هذا الاتجاه، ونشكره على إحاطته الإعلامية الثاقبة اليوم والتقارير ذات الصلة.

وسعيا إلى تحقيق جداول أعمال الترتيبات الإقليمية والدول الأعضاء وتطبيق نهجها المميزة تجاه منع نشوب النزاعات وحلها، فيجب عليها أن تتصرف بحسن نية وبامتثال صارم لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بكفالة احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات، وهو امتياز تم التأكيد عليه عدة مرات في قرارات مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن الطاقات الكامنة البناءة للمنظمات الإقليمية في هذا المجال كثيرا ما تُقوَّض بالمصالح المحدودة لفرادى الدول الأعضاء التي تستخدم سلطتها لعرقلة المبادرات الهامة أو الحد من نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية التي يمكن أن تكون ذات قيمة لعمليات التسوية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هناك الكثير الذي يمكن استخلاصه من الشراكات الإقليمية، ما دامت جميع الأطراف المعنية متقيدة بمبادئ الميثاق.

إن تدهور الحالة الأمنية، وعدم إحراز تقدم في تسوية النزاعات التي طال أمدها في مرحلة ما بعد الحقبة السوفياتية، لا يمكن أن يمر دون أن يلاحظه أحد. وفي هذا الصدد، يطرح سؤال بشأن الدور الفعلي وفعالية الترتيبات الإقليمية ذات الصلة وجهودها التنسيقية مع الأمم المتحدة. ونرى أن الأمم المتحدة ينبغي ألا تستخف بأي نزاع في العالم، بصرف النظر عما إذا كان مدرجا أو غير مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن. وأحد هذه النزاعات هو حالة النزاع التي طال أمدها في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا - وهي أيضا مشكلة تفاقمت بسبب الوجود العسكري الأجنبي غير القانوني على أراضينا الوطنية.

لقد جددت الجمعية باتخاذها قرارا في حزيران/يونيه بشأن الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العسكرية الروسية من أراضي جمهورية مولدوفا (القرار ٧٢/٢٨٢)، الربط بين الجهود

الإقليمية على صعيد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المسألة وبشأن برنامج الأمم المتحدة. ومن الضروري انسحاب القوات الأجنبية لتهيئة الشروط الأساسية لمنع نشوب النزاعات وحل النزاعات في جمهورية مولدوفا.

إن عدم إحراز تقدم في تسوية النزاعات التي طال أمدها واستمرار الوجود العسكري الأجنبي غير القانوني على الأراضي الوطنية لبعض الدول الأعضاء يتطلبان ليس فقط زيادة المشاركة المباشرة من هيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الإقليمية، وإنما أيضا العمل المشترك الذي يأخذ في الاعتبار جانبي منع المشاكل وحلها. ومن الواضح أننا بحاجة إلى شراكات مثمرة يمكن أن تحول دون نشوب النزاعات وتعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وتضع حدا لها.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية ليس مجرد نهج بديل لتعددية الأطراف. ومن الضروري في عالم اليوم أن تطبق كل الجهات المعنية مبادئ الأمم المتحدة، وأن تدعو إلى المساءلة في حالة انتهاك هذه المبادئ.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديرنا لرئاسة كوت ديفوار لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم الهامة للغاية. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على آرائهم القيّمة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

إن فييت نام تشاطر رأي الدول الأعضاء الأخرى بشأن الأهمية الأولية لمنع نشوب النزاع في جميع عمليات السلام وضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول. ويسرنا أن نرى أن الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أولت أهمية أكبر لعلاقاتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وتسويتها. وبغية جعل ذلك التعاون أكثر فعالية، نود أن نبرز أهمية النقاط التالية.

أولا، تضطلع الدول بدور بالغ الأهمية في الحفاظ على القانون والنظام، وفي معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وفي الالتزام التام بالقانون الدولي في إدارة علاقاتها مع البلدان الأخرى. وفي الوقت نفسه، تضطلع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بدور حيوي في دعم مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات الودية فيما بين الدول وفي تعزيز هذه المبادئ.

ثانيا، إن على الأمم المتحدة، لما لديها من خبرة واسعة في بناء السلام وحفظ السلام أن تقدم الدعم والمساعدة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، تحظى المنظمات الإقليمية بمزايا نسبية مع فهم متعمق لجميع جوانب ديناميات النزاع. ولذلك، ينبغي تعزيز التآزر فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك بتبادل المعلومات، وتبادل الخبرات، وتيسير الحوار والوساطة، عند الاقتضاء.

ثالثا، ينبغي وضع نهج شامل لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، بالنظر لترابط جميع المسائل التي نتعامل معها في العالم اليوم. ولا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بدون تهيئة بيئة سلمية ومستقرة وآمنة، والعكس صحيح. ولذلك نعتقد اعتقادا جازما بأن من الضروري النهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية بهدف تعزيز تعاونها، بما في ذلك التصدي بصورة مشتركة للتحديات الإقليمية والعالمية الناشئة.

وأخيرا، تود فييت نام، بوصفها إحدى الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن تشاطر خبرتنا المستمدة من

العمل الذي أنجزناه في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وضمن إطار التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة. وبذلت الرابطة، منذ إنشائها، جهودا متواصلة لتحويل جنوب شرق آسيا من منطقة لانعدام الثقة والاضطراب وعدم الاستقرار إلى منطقة للثقة والتعاون المتبادلين. ويمكن أن يعزى ذلك الإنجاز إلى جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا في بناء المعايير وتبادلها. وظل الحوار والتشاور منذ وقت طويل هما ما يسمى بطريق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يسعى لتضييق شقة الخلافات وتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم وبناء توافق الآراء. وما فتئت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تضطلع بدور رائد في إنشاء الأطر المختلفة التي تقودها الرابطة للعمل مع الشركاء الخارجيين.

ويكتسي التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة أهمية كبيرة للرابطة. ونشعر بالسرور لإحراز التقدم في تنفيذ خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) من خلال أنشطة عملية مختلفة، بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة، وعمليات الحوار بشأن القضايا العالمية ذات الاهتمام المشترك، وبناء القدرات، وتبادل المعلومات، والتدريب والمساعدة التقنية في مجال الشؤون الإنسانية، وحفظ السلام، وجهود مكافحة الإرهاب، وأمن الفضاء الإلكتروني، وما إلى ذلك.

وفي الختام، نؤكد من جديد على التزامنا القوي بالعمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام العالمي والأمن والتنمية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد فقي محمد باند (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، من خلالكم، سيدي الرئيس، أن أتوجه بالتعزية إلى الحكومة المضيفة لنا، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، على وفاة رئيسها الحادي والأربعين، السيد جورج هيربرت ووكر بوش.

وأشكر رئاسة كوت ديفوار للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأعرب عن خالص تقديري للسيد أمون - تانوه، وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار، والسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد جان - كلود برو، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على البيانات التي أدلوا بها.

إن النزاعات العنيفة يؤججها سوء الإدارة والإرهاب، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من بين عوامل أخرى تعوق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وبالتالي تبقي السكان، وبخاصة النساء والأطفال، في حالة بؤس دائم. وللأسف، فإن تسوية النزاعات الواسعة النطاق كثيرا ما تتجاوز قدرات أي بلد بمفرده. ومع أن المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإن منع نشوب النزاعات وتسويتها يشملان طائفة من الجهات الفاعلة التي توجد سبلا مختلفة، ولكن يعزز بعضها بعضا، لمعالجة الأسباب المباشرة والعميقة للنزاع العنيف.

وتعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وتسويتها وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع في العديد من أجزاء العالم. وهي قادرة على تخفيف العبء الملقى على عاتق مجلس الأمن وعلى إضفاء مستوى هام للشرعية على الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن. وهي أيضا في وضع أفضل يمكنها من العمل مع أصحاب المصلحة من أجل تيسير الحوار وضمان شمولية أوسع.

وبناء على ذلك، تقوم حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المختلفة في جميع أرجاء العالم. ومن الأمور المركزية

لذلك التعاون ضرورة كفالة منح الأولوية لأن تكون الآليات الفعالة والمتعاضدة – على كلا الصعيدين الإقليمي والعالمي – مرنة ومستجيبة بما فيه الكفاية لضمان التعايش السلمي فيما بين المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري ضمان التمكن من إيجاد وسيلة ثابتة ومستدامة لتمويل عمليات دعم السلام بقيادة الهيئات الإقليمية التي بها يأذن مجلس الأمن وتتسق مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن مدينون للملايين ممن يعانون وينتظرون مساعدتنا. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالأمين العام على الإطار المشترك الحالي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وهو خطوة في الاتجاه الصحيح.

وفي جهودنا لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، نحن بحاجة أيضا إلى أن نأخذ في الاعتبار الواجب التحديات الهيكلية التي تواجه إحلال السلام والأمن. وتكمن تلك التحديات، مثل تغير المناخ، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، والجريمة العابرة للحدود الوطنية والدولية، في صميم بعض أسوأ النزاعات في عصرنا، وتعالج بشكل أفضل بالتعاون الواسع فيما بين الدول والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأمم المتحدة.

وكما نعلم جميعا، ما فتئت منطقة حوض بحيرة تشاد تواجه أسوأ أزماتها في التاريخ، بالدرجة الأولى بسبب آثار تغير المناخ. غير أن بلدان منطقة بحيرة تشاد تعاونت معا للحصول على الدعم والاهتمام الدوليين، اللذي يؤتيان ثمارهما. إن مجموعة من البلدان – النرويج وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والصين وكندا وغيرها – شاركت الأمم المتحدة تقديم الدعم المالي والتقني للجهود المستمرة التي لا تهدف إلى دحر جماعة بوكو حرام فحسب بل أيضا إلى العمل في الوقت نفسه على جميع الركائز، إذ أن ذلك هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وفي الواقع، فإن ذلك، منذ الزيارة التي قام بها مجلس الأمن في ظل رئاسة المملكة المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٧ ومؤتمرات إعلان التبرعات المختلفة في أبوجا وأوسلو وبرلين، بلغ من النجاح درجة جعلتنا حتى الآن نتكلم عن إعادة تغذية الحوض، بغية استعادة و/أو تحقيق استقرار سبل كسب المعيشة للأشخاص البالغ عددهم ٤٥ مليون شخص تقريبا المتضررين من تلك الحالة المؤسفة. وخلال ذلك كله، دأبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على نحو ما أكده بالأمس رئيس كوت ديفوار (انظر S/PV.8413)، على العمل معا لحشد الدعم لتحقيق تلك الغاية.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن تقديري لمنظمي هذه الجلسة وأن أتعهد بعزم نيجيريا على مواصلة دعم جهود صون السلام والأمن في جميع مناطق العالم، على غرار ما ظللنا نفعله منذ عام ١٩٦٠ في سياق حفظ السلام وغيره من الجهود المشتركة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.